الأوضاع الراهنة للطبقة الوسطى المصرية وآليات النهوض بها

"دراسة في تحليل مضمون بعض بحوث الطبقة الوسطى المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٢٢ "

إعداد

أ.د. خالد فوزي صفي الدين نصر

أستاذ ورئيس قسم تنظيم المجتمع

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة

ملخص الدراسة

استهدفت الدراسة تحليل الأوضاع الراهنة للطبقة الوسطى المصرية عن طريق تحليل مضمون عينة من البحوث المتعلقة بهذه الطبقة (٣٥ بحث) والمنشورة الكترونيا خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٢٢، وذلك من خلال تحديد أهم الاعتبارات التي اهتمت بها البحوث في تحديد مفهوم الطبقة الوسطى المصرية وتحديد أهمية هذه الطبقة ووصف خصائصها وعرض أسباب تراجعها ورصد الآثار المترتبة على هذا التراجع ووصف دورها في تحقيق الرفاه الاجتماعي وتحديد سياسات بنائها من أجل محاولة التوصل لآليات مقترحة للنهوض بها في ضوء الأدبيات النظرية العالمية ونتائج تحليل مضمون هذه البحوث.

وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج من بينها قلة البحوث التى اتجهت نحو صياغة مفهوم محدد للطبقة الوسطى المصرية، وكان في مقدمة الاعتبارات التي اهتمت بها البحوث في تحديد مفهوم هذه الطبقة هو تحديد مفهومها من خلال تقسيمها إلى شرائح، وانصرفت هذه الدراسات إلى التركيز على إشكالية تحديد المفهوم وصعوبات تحديده أكثر من الاهتمام بتحديد هوية وخصائص هذه الطبقة في ظل مؤشرات ومعايير موضوعية يمكن من خلالها تتبع حجم هذه الطبقة عبر الزمن، كما أكدت الدراسات السابقة المصرية على أهمية الطبقة الوسطى في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والأمنية والسياسية وأشارت إلى تنوع خصائص هذه الطبقة التي تجعل منها قوة دافعة لتقدم المجتمع وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، كما أظهرت نتائج الدراسة أن العوامل الاقتصادية قد تصدرت عوامل تراجع الطبقة الوسطى المصرية، وأوضحت النتائج أن الآثار التى قد تترتب على تراجع هذه الطبقة والتى أشارت اليها الدراسات السابقة المصرية بينها ارتباط عضوي وتفاعل منطقي يفضي في أسوأ حالاته إلى حالة من عدم الاستقرار المجتمعي، كما أكدت النتائج أن الدراسات التي أبرزت دور هذه الطبقة محدودة، وأكدت النتائج أن السياسات المتعلقة بالتعليم والاقتصاد تصدرت سياسات بناء الطبقة الوسطى.

وقد توصلت الدراسة لآليات مقترحة للنهوض بالطبقة الوسطى المصرية تم صياغتها في إطار مجموعة من المحاور المتعلقة بالبحث العلمى ومكافحة الفقر ودمج القطاع غير الرسمى في القطاع الرسمى وتحسين خدمات الرعاية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والتنمية الثقافية والمشاركة الاجتماعية والسياسية وتطوير التعليم وتعزيز البنية التحتية الرقمية

الكلمات المفتاحية : الطبقة الوسطى، الطبقة الوسطى المصرية، الأوضاع الراهنة للطبقة الوسطى المصرية، آليات النهوض بالطبقة الوسطى المصرية

Study abstract

The study aimed to analyze the current conditions of the Egyptian middle class by analyzing the content of a sample of researches related to this class (35 research) published electronically during the period from 2000 to 2022, by identifying the most important considerations that the researches focused on in defining the concept of the Egyptian middle class and determining the importance of this class, describe its characteristics, present the reasons for its decline, monitor the effects of this decline, describe its role in achieving social well-being, and determine policies for building it in order to try to come up with proposed mechanisms for its advancement in light of global theoretical literature and the results of analyzing the content of these previous researches. The study produced a set of results, including the lack of researches that directed towards formulating a specific concept for the Egyptian middle class. At the forefront of the considerations that research focused on in defining the concept of this class was defining its concept by dividing it into segments. These studies were concerned with focusing on the problem of defining The concept and the difficulties of defining it more than concerned with determining the identity and characteristics of this class in light of objective indicators and standards through which the size of this class can be tracked over time, Previous Egyptian studies also emphasized the importance of the middle class in all social, economic, educational, cultural, security and political fields and pointed to the diversity of the characteristics of this class that make it a driving force for the progress of society and the achievement of social, economic and political stability. The results of the study also showed that economic factors topped the factors for the decline of the middle class. The results showed that the effects that may result from the decline of this class, which were indicated by previous Egyptian studies, include an organic connection and logical interaction that, in its worst cases, leads to a state of societal instability. The results also confirmed that the studies that highlighted the role of this class are limited, and the results confirmed that Policies related to education and the economy took the lead in policies for building the middle class.
The study proposed mechanisms for the advancement of the Egyptian middle class, which were formulated within the framework of a set of axes related to scientific research, combating poverty, integrating the informal sector into the formal sector, improving social welfare services, economic development, cultural development, social and political participation, developing education, and enhancing digital infrastructure.

Keywords: middle class, Egyptian middle class, current conditions of the Egyptian middle class, mechanisms for advancing the Egyptian middle class

أولاً : مشكلة الدراسة

الطبقة الوسطى الكبيرة والنابضة بالحياة هامة لأي أمة، فهي تسهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الاستقرار السياسي. (Pressman,2006, p.3)

إن الطبقة الوسطى هي أحد أعمدة التماسك الاجتماعي، وبالتالي فهي بحاجة إلى دعم مستمر من خلال سياسات التوظيف، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية التي ينبغي أن تستهدف في المقام الأول أكثر مكوناتها هشاشة– تلك ذات الدخل المنخفض والمتوسط. (Graziano,2020, pp.35-37)

وينظر على مستوى الاقتصاد الكلي للطبقة الوسطى على أنها المحرك الأساسي للنمو وأحد أعمدة الاستقرار الاجتماعي حيث أن وجود طبقة وسطى قوية ومزدهرة معناه الاسهام في حدوث النجاح الاقتصادي وتعزيز التماسك الاجتماعي للمجتمعات، ولذلك هناك من يرى أن الاقتصاد الذى يفتقر إلى الطبقة الوسطى هو اقتصاد أجوف، كما أن الطبقة الوسطى تدعم عمليات الاستهلاك والاستثمار في التعليم والصحة والسكن وتلعب دورا مهما في الاحتفاظ بحماية اجتماعية بفضل الضرائب التي تقوم بتسديدها وتعزيز الخدمات العامة، لهذا فإن المجتمعات التي ترتكز على الطبقات الوسطى تكون قوية وتعرف معدلات أقل من الجريمة ومستوى أعلى من الثقة والسعادة ومستويات أعلى من الرضى المعيشي وتمتع باستقرار سياسي كبير وحوكمة جيدة. (بلقاسم، ص:١٥٢)

وقد انخفضت نسبة السكان الذين يعتبرون أنفسهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى انخفاضًا كبيرًا في السنوات الأخيرة على مدى السنوات العشر الماضية، حيث انخفضت في الولايات المتحدة وكندا من الثلثين إلى النصف، وقد يعكس هذا الانخفاض تزايد انعدام الأمن الاقتصادي، مصحوبًا بانعدام الثقة في سوق العمل والآفاق الاقتصادية في المستقبل، وقد يؤدى ارتفاع مستوى انعدام الأمن الوظيفي وتقلب الدخل لشعور الناس بعدم اليقين بشأن الحفاظ على وضعهم الاجتماعي والاقتصادي في المستقبل. (THE World Bank, 2016.p.3)

وبحلول عام ٢٠٣٠ من المتوقع أن يعيش أكثر من ٨٠٪ من الطبقة المتوسطة في العالم في الجنوب وتمثل ٧٠ ٪ من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي، ومن المتوقع أن تلثي هذه الطبقة الوسطى ستكون في دول آسيا والمحيط الهادئ، والعُشر في أمريكا الوسطى والجنوبية، بينما ٢% في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. (Lentz Lentz, 2016,p.5)

وفي الآونة الأخيرة، تبنت مصر مفهوم النمو الشامل الذي يهدف إلى تحقيق هدف النمو لصالح الفقراء من حيث القيمة المطلقة من خلال جعل الحد من الفقر أولوية ونقل الفقراء إلى طبقة جديدة، وهذا من شأنه أن يحث على مزيد من الاستفسار بشأن المكان الذي ينتقل إليه أولئك الذين يغادرون منطقة الفقر، وهذه الفئة التي ينتقل إليها أولئك الذين يتركون الفقر يتم تعريفها تقليديًا على أنها ليست فقيرة ولا غنية، ولكنها "طبقة وسطى"

(Rashdan, 2014,p.44)

وفي سياق التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الجارية في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط بعد سلسلة الثورات يري البعض أن الأشخاص الذين قادوا الثورة المصرية لم يكونوا من طبقة فقيرة لكنها جاءت من الطبقة الوسطى، بالإضافة إلى أن هذه الطبقة تمثل قوة إيجابية لنمو الدخل على نطاق واسع وتحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية والمزيد من الدمقرطة داخل البلدان. (Muller, et al ,2017,p.2)

ورغم أهمية الطبقة الوسطى ضمن الهيكل الاجتماعي للدول فقد بدأ تأثيرها يتضاءل تدريجيا في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة وخاصة في الدول الغربية وبمستوى أقل في الدول النامية حيث يتحدث كثير من المتخصصين والباحثين في مجال العلوم الاجتماعية والاقتصادية عن تآكل وتراجع الطبقة الوسطى في ظل العولمة، بالإضافة إلى تداعيات فيروس كورونا مما أدى إلى تزايد أعباء هذه الطبقة، وكل هذه التغيرات تتطلب القيام بتبني عديد من السياسات المرافقة لحماية هذه الطبقة لأنه بانهيارها ينهار البناء الاجتماعي والاقتصادي لأي دولة. (بلقاسم، ٢٠٢٠، ص:١٥٢)

وقد شهدت الطبقة الوسطى في مصر في السنوات الأخيرة كنظريتها في كل بقاع العالم تحولات وتحديات عديدة منذ تبني الدولة في السبعينات نموذج تنموي قائم على اقتصاديات السوق، مرورا بالخصخصة والعولمة في التسعينات ثم الاصلاحات الهيكلية التى طبقتها مصر بعد ثورة ٢٠١١ وأخيرا برنامج الاصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦ والذي تضمن حزمة من الاجراءات الاقتصادية بهدف رفع انتاجية الاقتصاد المصري، والتي جاء في مقدمتها كبح عجز الميزانية في الناتج المحلى وخفض الانفاق الحكومى وترشيد الدعم المحلي والالغاء التدريجي لدعم الوقود وزيادة الاستثمارات في الصحة والتعليم ومشروعات البنية التحتية، إلى جانب تنفيذ عدد من المشروعات التنموية العملاقة وغيرها من الاجراءات التى كان الهدف منها تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة النمو وخلق فرص العمل والوصول إلى الفئات الأكثر احتياجا، إلا أن هذه الاصلاحات الاقتصادية لم تتمكن من التصدي للفقر ومعدلات البطالة وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، كما أدى تحرير سعر الصرف وتعويم الجنيه وارتفاع أسعار السلع والخدمات المختلفة إلى تآكل دخول الغالبية العظمى من الطبقة الوسطى في ظل ثبات الأجور أو تحركها جزئياً بما لا يلبي الاحتياجات الأساسية لأبناء هذه الطبقة. (العربي،٢٠١٨ ، ص: ٢٦٩)

هذا بالإضافة الى حالة عدم الاستقرار الأمني وتواتر العمليات الارهابية والتراجع في عائدات ومداخيل السياحة وزيادة الدولة لمصاريف الأمن والدفاع ومحاربة الارهاب في شبه جزيرة سيناء بالتوازي مع بحثها المستمر عن إعادة توازنها الداخلي المفقود بفعل التغييرات السياسية المتعاقبة إضافة إلى الأزمات الخارجية المقلقة في تأثيرها المباشر على الداخل المصري. (بالطيب،٢٠١٨ ، ص : ٢٩)

ولما كانت الحاجة إلى البحث العلمي الطبقي تمثل ضرورة دورية ملحة، ليس من أجل الرصد فقط، بل لكشف التحول أيضاً ووضع السيناريوهات والبدائل أمام صناع قرار التنمية، (بدوي، ٢٠١٣، ص:١٣) فإن الدراسة الراهنة تسعى للتعرف على الوضع الراهن للطبقة الوسطى المصرية عن طريق تحليل مضمون عينة من البحوث المتعلقة بالطبقة الوسطى المصرية والمنشورة الكترونيا خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٢٢، وذلك من خلال تحديد أهم الاعتبارات التي اهتمت بها البحوث في تحديد مفهوم الطبقة الوسطى المصرية وتحديد أهمية هذه الطبقة ووصف خصائصها وعرض أسباب تراجعها ورصد الآثار المترتبة على هذا التراجع ووصف دورها في تحقيق الرفاه الاجتماعي وتحديد سياسات بنائها من أجل محاولة التوصل لآليات مقترحة للنهوض بها في ضوء الأدبيات النظرية العالمية ونتائج تحليل مضمون هذه البحوث.

ثانياً : أهداف الدراسة وتساؤلاتها

سعت الدراسة لتحقيق هدف رئيس هو تحليل الأوضاع الراهنة للطبقة الوسطى المصرية من خلال تحليل مضمون بعض بحوث الطبقة الوسطى المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٢٠ ، وذلك عن طريق تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

(١) تحديد أهم الاعتبارات التي اهتمت بها البحوث المتعلقة بالمجتمع المصري في تحديد مفهوم الطبقة الوسطى المصرية.

(٢) تحديد أهمية الطبقة الوسطى من منظور البحوث المتعلقة بالمجتمع المصري .

(٣) وصف خصائص الطبقة الوسطى المصرية من منظور البحوث المتعلقة بالمجتمع المصري .

(٤) عرض أسباب تراجع الطبقة الوسطى المصرية من منظور البحوث المتعلقة بالمجتمع المصري.

(٥) رصد الآثار المترتبة على تراجع الطبقة الوسطى المصرية من منظور البحوث المتعلقة بالمجتمع المصري.

(٦) وصف دور الطبقة الوسطى المصرية من منظور البحوث المتعلقة بالمجتمع المصري.

(٧) تحديد سياسات بناء الطبقة الوسطى المصرية من منظور البحوث المتعلقة بالمجتمع المصري .

(٨) محاولة التوصل لآليات مقترحة للنهوض بالطبقة الوسطى المصرية في ضوء الأدبيات النظرية العالمية ونتائج تحليل مضمون البحوث المتعلقة بالمجتمع المصري.

وعلى ضوء أهداف الدراسة تمثلت التساؤلات التي حاولت الدراسة الاجابة عنها في تساؤل رئيس هو ما الأوضاع الراهنة للطبقة الوسطى المصرية في ضوء تحليل مضمون بعض بحوث الطبقة الوسطى المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٢٠، ويجاب عن هذا التساؤل الرئيس عن طريق الاجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

(١) ما أهم الاعتبارات التي اهتمت بها البحوث في تحديد مفهوم الطبقة الوسطى المصرية.

(٢) ما أهمية الطبقة الوسطى من منظور البحوث المتعلقة بالمجتمع المصري.

(٣) ما خصائص الطبقة الوسطى المصرية من منظور البحوث المتعلقة بالمجتمع المصري .

(٤) ما أسباب تراجع الطبقة الوسطى المصرية من منظور البحوث المتعلقة بالمجتمع المصري.

(٥) ما الآثار المترتبة على تراجع الطبقة الوسطى المصرية من منظور البحوث المتعلقة بالمجتمع المصري.

(٦) ما دور الطبقة الوسطى المصرية من منظور البحوث المتعلقة بالمجتمع المصري.

(٧) ما سياسات بناء الطبقة الوسطى المصرية من منظور البحوث المتعلقة بالمجتمع المصري .

(٨) ما الآليات المقترحة للنهوض بالطبقة الوسطى المصرية.

ثالثا : أهمية الدراسة

(١) تعد الطبقة الوسطى من دعائم تحقيق الأمن والتماسك والاستقرار المجتمعي، وتتعرض الطبقة الوسطى المصرية لعديد من التحديات الداخلية والخارجية التي تؤدي إلى تراجعها الأمر الذي يتطلب الوقوف على الأوضاع الراهنة لهذه الطبقة واقتراح أساليب النهوض بها.

(٢) تحاول الدراسة الوصول لمجموعة من الآليات المقترحة للنهوض بالطبقة الوسطى المصرية والتي يمكن أن تكون موجهاً لمتخذي القرارات وشركاء التنمية في القطاع الحكومي والقطاع

الخاص ومنظمات المجتمع المدني في صياغة السياسات وتصميم البرامج اللازمة لتحسين أوضاع هذه الطبقة.

رابعاً: منهجية الدراسة

(١) تصميم البحث

تم تصميم البحث الحالي كمراجعة منهجية للبحوث المتعلقة بالطبقة الوسطى المصرية، وذلك من خلال الاعتماد على مدخل تحليل مضمون هذه البحوث، وتم الاعتماد على طرق التحليل الكمي والكيفي لمحتوى البحوث المدرجة في قواعد بيانات بنك المعرفة المصري وعلى محركات البحث بموقع google وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٢٢.

(٢) عينة التحليل

تم البحث في الدوريات العلمية المنشورة الكترونيا المحكمة والمدرجة في كشاف البحوث في بنك المعرفة وعلى موقع google وبلغ عدد البحوث ٣٥ بحث علمي مقسمين إلى ٢٢ بحث باللغة العربية، ١٣ بحث باللغة الانجليزية.

(٣) المعايير التي اتبعها الباحث في تحديد عينة التحليل

- استخدم الباحث مصطلحات محددة باللغة العربية والانجليزية لتحديد البحوث بعينة الدراسة وتضمنت هذه المصطلحات (مصطلح الطبقة الوسطى، ومصطلح middle class) وتم البحث عن البحوث التي تشتمل على هذه المصطلحات بحيث تكون هذه المصطلحات في عنوان البحث حتي يكون البحث مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالطبقة الوسطى وليست الطبقة الوسطى مذكورة بشكل عرضى بمتن البحث.
- اشترط الباحث أن يعتمد على البحوث المتوافرة بالكامل Full Text والتي ويمكن الوصول إليها الكترونيا.
- اشترط الباحث أن يكون البحث متعلقاً بالطبقة الوسطى المصرية تحديداً.

(٤) أدوات البحث

اعتمد الباحث في جمع البيانات على دليل تحليل المضمون أو المحتوى وقام الباحث بتصميم الدليل من خلال الاطلاع على الأدبيات المتعلقة بمنهج تحليل المضمون وكذلك من خلال مراجعة محتوى البحوث بعينة الدراسة لتحديد عناصر وفئات التحليل

(٥) صدق وثبات دليل تحليل المحتوى

- **الصدق الظاهري(صدق المحكمين):** تم عرض دليل المحتوى على ثلاثة أعضاء هيئة تدريس من المتخصصين في علم الاجتماع لإبداء وجهة نظرهم في الدليل من حيث شمول العناصر والفئات وارتباطها بأهداف البحث وتساؤلاته.

- **ثبات دليل تحليل المحتوى** : استخدم الباحث طريقة الثبات من خلال الاتفاق بين المحللين، وذلك من خلال قيام الباحث بالتحليل الكمي لعدد (٥) من البحوث (٣عربية، ٢أجنبية) والاستعانة بباحث آخر للقيام بتحليل نفس البحوث، ثم قام الباحث باستخدام معادلة Holsti

$R=2(C12)/C1+C2$ ، حيث R معامل الثبات، C12 عدد الفئات التي يتفق عليها الباحثان، C1+C2مجموع عدد الفئات التي حللت في المرتين،ويتضح أن فئات التحليل في المرة الواحدة = ٥٠٥حيث ١٠١ فئة تحليل كمي تتعلق بالبحوث وتم الاتفاق في عدد ٤٢٠ ومن خلال تطبيق المعادلة نستنتج أن نسبة الثبات بلغت ٠.٨٣ وهي نسبة ثبات تعبر عن ثبات مقبولة للدليل تؤكد صلاحية الدليل للاستخدام في الدراسة.

خامساً: الطبقة الوسطى في الأدبيات النظرية العالمية

(١) إشكالية تعريف الطبقة الوسطى

لطالما اعتبرت الطبقة الوسطى هامة خاصة فيما يتعلق بالديمقراطية والنمو الاقتصادي ولكن يتم تحديد مفهوم الطبقة الوسطى وقياسه بشكل مختلف من قبل الباحثين الاجتماعيين، وعلى الرغم من أن الأدبيات الاجتماعية تحلل تطور الطبقات الاجتماعية مع الأخذ في الاعتبار أبعاد متعددة، تنظر معظم الدراسات الاقتصادية للطبقة الوسطى من حيث تصنيف الدخل، وبشكل عام تصنف فئات الدخل المتوسط بشكل مطلق أو نسبي على أنها "الطبقة الوسطى"، وعواقب ذلك أنه من الصعب تحديد معايير مستقرة لتحديد وتفعيل المفهوم النظري للطبقة الوسطى.

ولقد ذكر عديد من المؤلفين أنه لا يوجد إجماع على تعريف الطبقة الوسطى، وقد تم وضع تعريفات مختلفة تم تطويرها لأغراض ودول مختلفة في مراحل مختلفة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن الدراسات الاقتصادية اهتمت بتوزيع الدخل وتجاهلت تحليل فكرة الطبقة من حيث المواقف وانماط الحياة والمكانة في التسلسل الهرمى الاجتماعي. (Ricci,2020,pp.1-3)

والمتتبع لمفهوم الطبقة الوسطى يجد أن المفهوم يحمل سمات متعددة بين المجتمعات، فمن المحتمل أنك تعتقد أنك تنتمي إلى الطبقة الوسطى –وكثيرون يعتقدون ذلك – وهذا صحيح بغض النظر عن مهنة شخص ما والتعليم أو المكاسب أو المدخرات التي لديه، فالأطباء والمحامون يعتقدون أنهم من

الطبقة الوسطى، وكذلك يعتقد البناؤون وعمال الطواحين واللحام حيث تشير بيانات من استطلاع Pew Social and Demographic Trends عام ٢٠١٥ إلى أن ١٠ % فقط من الأمريكيين يعتبرون أنفسهم من الطبقة الدنيا و١٪ فقط يعتقدون أنهم من الطبقة العليا، وهذا يعني أن ٨٩٪ من سكان الولايات المتحدة يعتقدون أنهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى، وبالطبع تختلف كيفية تعريف الطبقة الوسطى بالنسبة للعديد من الأمريكيين، فالمصطلح يثير سمات محددة، مثل التوفير والتفاني في العمل، وآخرون يعرفونها فيما يتعلق بالدخل، وفي أذهان الكثيرين من هم في الطبقة الوسطى من المحتمل أن يكون لديهم بعض مدخرات التقاعد، وامتلاك منزل، وإرسال أطفالهم إلى المدارس.

(JEFFREY, MELANIE,2021,p.2)

إن الطبقة الوسطى هي مجموعة مستهدفة مهمة في حوار السياسة العامة لأنها تشير إلى غالبية السكان في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وبشكل متزايد في البلدان الناشئة، بالطبع لدى الأشخاص رؤى مختلفة عندما يشيرون إلى الطبقة الوسطى، فالطبقة الوسطى مفهوم مائع وغير مؤكد، وليس لها تعريف متفق عليه، ويمكن تحديده بناءً على عدد من وجهات النظر والمؤشرات والمناهج، والدخل هو مؤشر جيد لمستويات المعيشة، ولكن هناك عددًا من العوامل التي تتجاوز الدخل والتي يمكن استخدامها لتحديد الطبقة الوسطى، مثل الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والتطلعات، والحرمان المادي، أو النهج متعددة الأبعاد، وستؤدي التعاريف المختلفة للطبقة الوسطى بطبيعة الحال إلى أحجام مختلفة وفئات دخل وخصائص مختلفة للسكان المنتمين لهذه الطبقة (THE 2016.p.2) World Bank,

ومثلما لا يوجد تعريف مقبول عالميًا للفقر وما يقابله من تحديد لخطوط الفقر، لا يوجد أيضًا تعريف موحد للطبقة الوسطى، ويعرّف علماء الاجتماع الطبقة الوسطى من حيث المقاييس غير النقدية، مثل مستوى التعليم أو المهنة، وفي الغلبين يقوم باحثو السوق بتجميع الأسر في تصنيفات اجتماعية اقتصادية بناءً على خصائص المستهلكين (أي التوظيف والخصائص التعليمية للأسرة)، والأصول المنزلية، والمرافق، من ناحية أخرى تستخدم الكثير من الأدبيات الاقتصادية المقاييس النقدية (مثل الدخل أو الاستهلاك) لتعريف الطبقة الوسطى، ويمكن التمييز بين تعريفات الطبقة الوسطى المعتمدة على الدخل في الأدبيات الاقتصادية لأن هذه التعريفات تتعلق باختيار العتبات، وتتضمن بعض التعريفات عتبات مطلقة لها قيم حقيقية ثابتة عبر الزمان والمكان، بينما يستخدم البعض الآخر عتبات نسبية تزيد مع متوسط الدخل (أو الاستهلاك)، بعبارة أخرى، فإن تحديد فئة الدخل المتوسط من حيث القيمة المطلقة يستخدم نطاق دخل (أو استهلاك) محددًا يتم تقييمه على أساس تعادل القوة الشرائية بحيث تمثل العتبات نفس القوة الشرائية عامًا بعد عام للسماح بإجراء مقارنات بين الفترات الزمنية (والمقارنات بين البلدان إذا تم استخدام نفس العتبات لمقارنة البلدان)، على سبيل المثال، عرّف

Banerjee and Duflo عام ٢٠٠٨ أصحاب الدخل المتوسط على أنهم أولئك الذين يعيشون بين دولارين و٤ دولارات أو ٦ دولارات و١٠ دولارات في اليوم حسب تعادل القوة الشرائية، وحدد رافاليون (٢٠٠٩) الطبقة الوسطى على أنها تضم أولئك الذين يكسبون ما بين دولارين و١٣ دولارًا في اليوم من حيث تعادل القوة الشرائية، حيث يكون الحد الأدنى هو متوسط خط الفقر المكون من ٧٠ خط فقر وطني، بينما الحد الأعلى هو خط الفقر في الولايات المتحدة، ويستخدم تقرير صادر عن بنك التنمية الآسيوي نفس الحد الأدنى البالغ ٢ دولار ولكن يمتد الحد الأعلى إلى ٢٠ دولارًا في اليوم من حيث تعادل القوة الشرائية، وفي الوقت نفسه، حدد ميلانوفيتش ويتزحاكي (٢٠٠٢) الطبقة الوسطى بأنها تلك التي تكسب ما بين ١٢ دولارًا و٥٠ دولارًا في اليوم، وهو متوسط دخل البرازيل وإيطاليا. (Ramon . et al ,2018,pp.5-6)

ولقد أجرى Baner–jee and Duo (2008) تحليلاً لماهية الطبقات الوسطى، بناءً على الاقتصاد الجزئي لبيانات ثلاثة عشر دولة نامية، تناقش خيارات الاستهلاك والصحة والتعليم والاستثمار وخصائص التوظيف وخصائص أخرى للأسر التي يتم ملاحظتها مع استمرار نصيب الفرد من مجموع ما بين ٢ و ٤ دولارات أمريكية في اليوم في هذه البلدان (بدلاً من ذلك ، بين ٦ و١٠ دولار أمريكي في اليوم)، ولوحظ أن أسر الطبقة الوسطى ليست موجهة نحو ريادة الأعمال، وبدلاً من ذلك يشغلون وظيفة ثابتة، وهذه الأسر لديها أطفال أفضل تعليما وهي أيضا أكثر صحة وأقل عددا من الأطفال، كما أن بعض الفروق في الاستهلاك بين الفقراء والطبقات الوسطى قد تكون اختلافات في الأسعار والمعايير النسبية، ووجد انخفاض حصة الغذاء من الدخل، ونفقات كبيرة على الترفيه، وزيادة حصة الإنفاق على الصحة والتعليم، ومنازلهم أكبر من منازل الفقراء، ولديهم عديد من السلع المعمرة (التلفزيون، والأجهزة الكهربائية، والوصول إلى المياه، والمراحيض)، وبشكل عام الاهتمام بنوعية الحياة جيدة، وبالتالي اهتم Baner–jee and Duo بتمييز الفئات حسب دخلهم، وما يمكن الحصول عليه بالتعليق على بعض الخصائص أو سلوك الطبقات المحددة. (Muller et al ,2017,pp-2-3)

ومن ثم فإن الطبقة الوسطى مفهوم تجريدي ومتعدد كما هو الحال مع أي ظاهرة معقدة أخرى، ومن ثم السعي للحصول على مقياس فريد يضم جميع الجوانب المختلفة التي تجسدها الطبقة الوسطى هو تحدٍ هائل،إن لم يكن محاولة عقيمة. (Abu-Ismail & Sarangi, 2015,p. 1)

ومن ثم لا يوجد تعريف مقبول بشكل عام للطبقة الوسطى، وهناك نقاش واسع النطاق بين المحللين والعلماء حول المفاهيم المختلفة للطبقة الوسطى، يفضل البعض الدخل أو الثروة كمقياس نسبي أو مطلق، بينما يفضل آخرون التركيز على جوانب التنمية البشرية، بينما لا يزال البعض يجادل في التدابير السلوكية.

وتجدر الاشارة إلى أن فكرة "الطبقة الوسطى" يمكن أن تُفهم على أنها هوية معرفية بدرجة معينة من الوعي الطبقي أو الشعور بالانتماء، هذا الإدراك بدوره يجب أن يؤدي إلى وجهات نظر متميزة معينة حول العالم مقارنة بالطبقات الاجتماعية الأخرى، على سبيل المثال، إذا كان من المفترض أن كونك تنتمي للطبقة الوسطى أن تكون "طموحًا" ، فإن كونك طبقة وسطى يجب أن ينتج عنه تفاؤل أكبر بالمستقبل.

وفي دراسة استقصائية وطنية أجريت في عام ٢٠١٤ لاستطلاع رأي الهنود في جميع أنحاء الهند تم سؤال عينة من الهنود إذا ما كانوا يصنفون أنفسهم على أنهم "طبقة وسطى"، وبمعاينة النتائج التي تم التوصل إليها وجد أن ما يقرب من نصف المستجيبين حددوا أنفسهم كجزء من الطبقة الوسطى، في حين أن هناك تباينًا كبيرًا عبر المناطق، وهو ليس من المستغرب تمامًا أن يكون تحديد الهوية أقوى في المناطق الحضرية بالمقارنة مع المناطق الريفية، ومع ذلك ضمت الطبقة الوسطى قاعدة عريضة تغطي جميع فئات الدخل والشرائح التعليمية، وبالتالي تؤكد الدراسة على أنه عندما يتعلق الأمر بالطموح الاجتماعي والتفاؤل الاقتصادي، فهناك إيجابية مميزة للطبقة الوسطى في كلا الأمرين، فالتحاليل الاحصائية تشير إلى أن تحديد الهوية الذاتية للطبقة الوسطى يمثل صفقة جيدة من التباين في التفاؤل الاقتصادي والطموح الاجتماعي لا تُعزى إلى الدخل أو التعليم. (Kapur D, et al , 2018,pp.40-41)

إن هذا الانتباه لمفهوم الطبقة الوسطى يُدلّل على محورية هذه الفئة ودورها الجوهري في حفظ التوازن واستدامة الخير العام في رعاية العدالة وتذليل الفوارق بين البشر، كما يعكس الخطورة المتحصلة من إهمال وتهميش هذه الفئة وتعريضها للتآكل والانكماش، بغض النظر عن تعريفنا وتحديدنا ونظريات قياسنا لها، سواء على مستوى الكمّ أو على مستوى الكيف، على مستوى الأثر أو مستوى التأثر، فالجدل الحاصل في هذا المقام إنما هو في الحدود لا في الوجود، حيث لا خلاف في الثانية بقدر ما هو اختلاف لفهم الأولى. (الهاشمى،٢٠٢٠، ص:٦٧)

إن مصطلح الطبقة يتطلب التآلف بين المفاهيم الاجتماعية والقيمية والخبرات التي تصل في مجملها إلى الانسجام أو التناسق، ومن باب أولى فإن الوعي الذاتي يمهد لأي طبقة صهر أحاسيس مشتركة لصوغ مواقف معلنة ومنظمة تناضل من أجلها لتحسين مكانتها وبسط شروطها (الهاشمى، ٢٠٢٠،ص:٧١)

ويرى Christophe Guilluy أن مفهوم الطبقة الوسطى غامضا بعض الشيء إلا أن هناك بعض المميزات والخصائص التي تجمع بين من ينتسب إلى هذه الطبقة مثل أن الشعور بالانتماء لهذه الطبقة لا يعتمد على حد الدخل أو على الفئات الاجتماعية والمهنية ولكن يعتمد أولا– وقبل كل شيء–

على الشعور بقيم الأغلبية، وبأن هؤلاء الناس هم جزء من حركة اقتصادية واجتماعية وثقافية . (بلقاسم،٢٠٢٠، ص: ١)

وعلاوة على تعريف الطبقة الوسطى، بقيت أمام الباحثين والمهتمين صعوبة أخرى تتمثل في تحديد هويتها، لاسيما في مجتمعات الدول النامية التي من بينها الدول العربية، وذلك نتيجة تداخل مكونات طبقاتها وتداخل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في تحديد هويتها، بخلاف الدول المتقدمة التي تعتمد في حركتها التنموية والاقتصادية على الطبقة الوسطى. (مفتاح، ٢٠١٨، ص:٧)

وتأسيساً على هذا الطرح العام للاهتمامات المعرفية المتعلقة بمفهوم الطبقة الوسطى يمكن الوقوف على مجموعة من الحقائق التي ينبغي وضعها في الاعتبار عند محاولة تحديد أو تعريف الطبقة الوسطى من بينها:

- لا يوجد إجماع على مفهوم الطبقة الوسطى حيث يختلف المفهوم بين الدول المختلفة وفي المراحل المتعاقبة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بل يحمل المفهوم سمات وخصائص متعددة تتعلق بهذه الطبقة عبر عديد من الدول الأمر الذي يتطلب الاعتماد على نهج متعدد الابعاد في تحديد هذا المفهوم في نطاق الدولة الواحدة.
- هناك أهمية لدراسة الأساس المنطقي للتعريفات المختلفة نظرا للآثار المترتبة على هذا التحليل من حيث العوامل المؤثرة في بنائها وعوامل انكماشها وسياسات وأساليب النهوض بها.
- على الرغم من أهمية معيار الدخل فإنه لا يمكن الاعتماد على هذا المعيار وحده في تحديد مفهوم الطبقة الوسطى، فهناك عدد من المعايير الأخرى التي تتجاوز الدخل والتي يمكن استخدامها لتحديد الطبقة الوسطى.
- هناك تباين في تعريفات الطبقة الوسطى بين مؤشرات كمية ترتبط بالدخل وحجم الاستهلاك من غذاء ومسكن وكساء وترفيه وبين مؤشرات كيفية ترتبط بمفهوم الطبقة الوسطى بصورة أعمق وتتضح من خلال مؤشرات التعليم ونوعية العمل والتطلعات في العمل ونمط الحياة والتفاني والوضع الاجتماعي والاقتصادي والتفاؤل والطموح وطبيعة المشاركة في التنظيمات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني.
- إن تحديد مفهوم الطبقة الوسطى يعد ضرورة لتحديد هوية هذه الطبقة نظرا لتأثير هذه الطبقة في الحراك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي وتحقيق الاستقرار المجتمعي والتنمية المستدامة بكافة جوانبها ومكوناتها.

- هناك حاجة لوضع سياسة بحثية للطبقة الوسطى وتحديث منظومة الاحصاءات المتعلقة بها على المستوى القومي من أجل الوقوف على هوية وخصائص هذه الطبقة في ظل مؤشرات ومعايير موضوعية يمكن من خلالها تتبع حجم هذه الطبقة عبر الزمن وكذلك الوقوف على عوامل تراجعها وانكماشها والتحديات التي تواجهها وأساليب ومتطلبات النهوض بها .

(٢) أهمية الطبقة الوسطى

وفقًا لأرسطو، "المجتمع السياسي الأكثر كمالًا هو المجتمع الذي تسيطر فيه الطبقة الوسطى، ويفوق عددهم كلا من الطبقات الأخرى"، وبعد ما يقرب من ٢٤٠٠ عام، لا يزال صانعو السياسة في جميع أنحاء العالم يعتقدون أن الطبقة الوسطى القوية والمزدهرة هي مفتاح الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وفي الواقع، تظهر العديد من الدراسات أن البلدان ذات الطبقة الوسطى القوية تميل إلى التمتع بمستويات أعلى من الرفاهية والثقة في المؤسسات وحوكمة أفضل. (Leandro, 2022, p.1)

ومن ثم فإن أفضل المجتمعات السياسية هي التي تتكون من مواطني الطبقة الوسطى، ومن المرجح أن تكون الحوكمة جيدة فيها كلما كبر حجم هذه الطبقة، وكلما زادت قوة الطبقة الوسطى كلما ساعد ذلك في الحد من هيمنة إحدى الطبقتين الأخريين.

وفي مقالته الافتتاحية في المجلة الأوروبية لأبحاث التنمية، يخلص يورجن ويمان إلى أن "صعود الطبقة الوسطى في العالم النامي هو سبب للتفاؤل"، لذا يجب أن تكون الطبقة الوسطى كبيرة بما يكفي، ويجب أن تستمر لتصبح أكثر ثراءً وأكبر حجمًا لتبرير "التفاؤل" بشأن دورها. (Birdsall, 2015 ,p.1)

وأشار المؤرخون الاقتصاديون إلى أهمية الطبقة الوسطى في التنمية الاقتصادية، حيث يقول Landes 1998 إن "المجتمع المثالي للنمو والتنمية" سيكون لديه "طبقة وسطى كبيرة نسبيًا" ويستشهد بـ "الطبقة الوسطى الإنجليزية العظيمة" كسبب لتحتل إنجلترا المركز الأول في التصنيع. (David, ,1998,pp.217-218)

وأشار أدلمان وموريس ١٩٦٧ إلى أنه "في التنمية الاقتصادية لأوروبا الغربية، كانت الطبقات الوسطى قوة دافعة"، علاوة على ذلك أشارا إلى أن "هذا واضح من العديد من الدراسات القطرية التى تؤكد على أن نمو طبقة وسطى قوية لا يزال ذا أهمية حاسمة في الدول ذات الدخل المنخفض المعاصرة ." (Easterly, 2001, p.3)

وبالتالي هناك عديد من الأسباب الوجيهة التي تجعل الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين مهتمين بتعريف وقياس ودراسة الطبقة الوسطى، فلقد كانت الطبقة الوسطى قوة دافعة رئيسية وراء التصنيع والتنمية الاجتماعية والاقتصادية على سبيل المثال في أوروبا في القرن التاسع عشر من خلال

الترويج للسياسات الاجتماعية لإعادة التوزيع، مثل السياسات المالية التوسعية التي تدعم توفير الخدمات للجمهور وتطوير البنية التحتية، لإفادة الفقراء من خلال جذبهم إلى صفوف الطبقة الوسطى المتنامية.

ونظرًا لأن الطبقة الوسطى تتكون عمومًا من رواد الأعمال فإنهم يخلقون فرص العمل والقيادة ونمو الإنتاجية، ويميل مواطنو الطبقة الوسطى إلى تحقيق تراكم رأس المال البشري وزيادة المدخرات، وهما أمران حاسمان للتنمية الاقتصادية، ولديهم القدرة على زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية وتشجع الشركات على الاستثمار، وبالتالي زيادة مستويات الدخل للجميع، كما يمكن أن تكون الطبقة الوسطى أيضًا قوة مؤثرة للمساءلة والدعوة للحوكمة الجيدة لأنهم فئة رئيسية من دافعي الضرائب. (Abu-Ismail & Sarangi, ,2015,p. 1)

وتساعد الطبقة الوسطى في التخفيف من حدة الحرب الطبقية، ويعتقد ماركس (١٩٤٨) أن التاريخ الاقتصادي هو صراع طبقي بين من يملكون والذين لا يملكون، وأن الذين لا يملكون سينضمون في النهاية معا لإسقاط النظام الرأسمالي، إلا أن ما فاته ماركس هو أن الطبقة الوسطى قد تنشأ وتكون بمثابة حاجز بين الفقراء والأثرياء، لأن الاضطرابات الاجتماعية تزداد عادة عندما تصبح الدخول والناس مستقطبة، لذا قدم Barro عام ١٩٩٩ دعمًا امبريقيا لوجهة النظر هذه حيث أشار إلى أنه من المرجح أن تكون البلدان ديمقراطية كلما كان أعلى نصيب من الدخل يذهب لعائلات الطبقة الوسطى، كما أن الوصول إلى مستوى معيشة مناسب للطبقة الوسطى يحمل معه أيضا مشاعر النجاح والإنجاز الشخصي.

والطبقة الوسطى ضرورة لتحسين أداء الاقتصاد الكلي، فلقد لاحظ هنري جورج أن الانقسامات الحادة في الوضع الاقتصادي تضع عقبات في وجه التنمية، فالفصل Separation يعزز الاختلافات والتحيزات، وتزداد العداوات ويتراجع الاقتصاد بدلاً من النمو، وقد يقلل عدم المساواة في الدخل أيضا الاستهلاك، وبالتالي الطلب الفعال والنمو الاقتصادي.(Pressman,2006, pp.2-3)

وتميل البلدان والدول ذات الطبقات الوسطى القوية إلى إنفاق المزيد على التعليم، ومع تساوي كل شيء آخر فإن المستويات الأعلى من الإنفاق تميل إلى أن تؤدي إلى مستويات أعلى من الإنجاز، فمجتمعات الطبقة الوسطى تستثمر أكثر في التعليم العام لأن المستقبل الاقتصادي للطبقة الوسطى يرتبط ارتباطًا وثيقًا بجودة التعليم العام أكثر من ارتباطه بالمستقبل الاقتصادي للأغنياء، وتستخدم الطبقة الوسطى القوية السلطة السياسية للضغط من أجل المستوى المطلوب من التمويل للأنفاق على التعليم، كما تميل مجتمعات الطبقة الوسطى إلى إنفاق الأموال الحكومية بذكاء أكثر من المجتمعات غير المتكافئة مع قدر أقل من الهدر والاحتيال وسوء المعاملة، وتنفق هذه الموارد التعليمية بشكل أكثر إنصافًا، مما يضمن لمعظم الطلاب موارد كافية وليس فقط أصحاب الامتيازات. (Madland & Bunker, ,2011,p.7)

إن الطبقة الوسطى المتضخمة في البلدان النامية تعمل على تغيير الاقتصاد العالمي والمراكز الرئيسية للاستهلاك، كما أن حجم ونمو الطبقة الوسطى مهم لقياس إمكانات السوق للعديد من المنتجات، لذلك تنادى الطبقة الوسطى عادةً بالعديد من الطلبات على الخدمات العامة كمقياس للوعي السياسي، وغالبًا ما يُنظر إلى الطبقة الوسطى الكبيرة على أنها مصدر الاستقرار والتماسك ، وكضمان لإمكانيات السوق الكافية ، وكإشارة إلى أن السمات الأكثر إثارة للانقسام وارتفاع عدم المساواة في النتائج والفرص قد تم تجنبها، لذلك فإن عائلات الطبقة الوسطى في دول مثل المغرب على سبيل المثال يُنظر إليها أيضًا على أنها تمارس ضغوطًا على السياسيين والهيئات الحكومية من أجل تحسين الخدمات في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية، حيث يمكن للعائلات ذات الدخل المرتفع الحصول على الخدمات ودفع مقابل توفيرها في القطاع الخاص بينما لا تستطيع أسر الطبقة الوسطى عادة الحصول عليها.(Arbouch & Dadush, 2019,p.7)

وتظهر الأدلة التجريبية أن نمو الطبقة الوسطى مرتبطة بالحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي وتقليل الفقر، ويبدو أنه كما يكسب الناس من وضع الطبقة الوسطى، فمن المرجح أن يستخدموا نفوذاً اقتصادياً أكبر للمطالبة بالمزيد من الحكومات المسؤولة، ويشمل هذا الضغط من أجل سيادة القانون وحقوق الملكية وكمية ونوعية أعلى للخدمات العامة.

لذا فإن تعزيز نمو الطبقة الوسطى يجب أن يكون ذا أهمية أساسية لواضعي السياسات، فالطبقة الوسطى هي وسيط قوي ومؤشر بعيد المدى للتنمية، ويرتبط نموها بقوة مع الإسراع في الحد من الفقر، وفي إقليم يضم عدد من فقراء العالم نجد أن هذه العلاقة الارتباطية توفر فرصة للبلدان في الاقليم لترجمة هذا النمو إلى تخفيض أكبر فى معدلات الفقر من خلال تسخير السياسات المناسبة، فالنمو الاقتصادي القوي في أفريقيا صاحب العقدين الماضيين من خلال ظهور طبقة وسطى كبيرة وانخفاض كبير في معدلات الفقر، كما كان الارتفاع في نفقات الاستهلاك نتيجة للطبقة الوسطى المتنامية حيث أصبح الاستهلاك في القارة يقف الآن بالقرب من ثلث الدول الأوروبية النامية. (Mubila 2011,p.1 & Safouane Ben Aissa M,)

إن ما يزيد من أهمية وجود الطبقة الوسطى في المجتمعات هو اعتبارها العمود الفقري للمجتمع، فهم العلماء والمثقفون والمديرون والمهندسون والأطباء والمعلمون ورجال الدين والتكنوقراط، كما أنهم يشاركون بشكل كبير في قطاع المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية والنقابات العمالية، لأن لديهم نضالاتهم الخاصة التي تمنحهم دافعًا للمطالبة، وأيضًا قدرًا من الرفاهية يمنحهم الوقت للتفكير في طرق مختلفة لحل مشاكلهم أو حتى الاهتمام بمشاكل المجتمع ككل في صورة الدفاع عن المجتمعات الفقيرة والتخطيط التنموي والعمل على تحقيقها.

وتظهر المشكلات عندما تنجذب هذه الطبقة إلى الصراع اليومي على الخبز وعلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية اليومية، مما يتسبب في اضطراب كبير في الدور المنوط بها، فكلما زادت مشاركة الطبقة الوسطى في صراعات الحياة اليومية، قل أداء أدوارها الفكرية وانخراطها السياسي، وفي مثل هذه الحالات ، لا يصل الضرر إلى الطبقة الوسطى فقط ، بل يصل إلى المجتمع بأسره أيضًا. ((ZainAlabidin N, 2019,p.3

ولذلك تظهر أهمية الطبقة الوسطى فى أنها المنوط بها تحقيق التوازن المجتمعي أى أنها تخلق التوازن بين الطبقات وهى جسر بين الأثرياء والفقراء ومن ثم تؤثر فى تشكيل المزاج الاجتماعي العام وحماية القيم الاجتماعية والثقافية من الانهيار حيث إنها أحد الأعمدة الأساسية للاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي لأنها تفضل دائما الاعتدال فى المواقف، ولذلك فإن الضغوط التى تهدد هذه الطبقة هى الأكثر تأثيرا على الاستقرار السياسي والاجتماعي وكما أشار البعض إلى أن محدثي الفقر هم الأكثر خطورة من الفقراء التقليديين؛ لأنهم يحاولون حماية أنفسهم من الانزلاق إلى طبقة الفقراء وتقوم بمقاومة الظروف الاقتصادية ومن ثم لابد من الإصلاح السياسي لحماية مصالحهم الاقتصادية وقد يستغلهم المغرضون ومثيرو الشغب.(حلمي، ٢٠١٩ ، ص:١)

وتأسيساً على ما سبق يمكن الوقوف على مجموعة من المبررات التي تعكس ضرورة الاهتمام بالطبقة الوسطى والتي أسفرت عنها التجارب التاريخية لبعض الدول والدراسات العلمية وآراء الفلاسفة والمؤرخين والمنظرين الاجتماعيين والاقتصادين والسياسيين ومن بين هذه المبررات:

- الطبقة الوسطى القوية تحقق الاستقرار الاقتصادي والسياسي فهي مؤشر للرفاهية والثقة في المؤسسات والحوكمة الجيدة.
- الطبقة الوسطى قوة دافعة ومحركة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وجذب الفقراء لصفوف الطبقة الوسطى المتنامية من خلال ما توفره من استثمارات تساعد في زيادة الدخل والاستهلاك.
- تساعد الطبقة الوسطى في تنمية رأس المال البشري من خلال ما توفره من استثمارات وانفاق على التعليم وكذلك تنمية المدخرات وهما عاملان غاية في الأهمية للإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية.
- يساعد زيادة حجم الطبقة الوسطى في الحد من النزاعات والعدوات والانقسامات والاضطرابات التي تهدد أمن واستقرار المجتمع وتعرقل جهود التنمية.
- تلعب الطبقة الوسطى دورا هاما في عملية المطالبة والضغط الاجتماعي والسياسي المشروع من خلال منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية والأحزاب السياسية من أجل تحسين الخدمات في مجالات التعليم والصحة والاسكان وغيرها لصالح الفئات الأولي بالرعاية مما يحقق الاستقرار والتماسك المجتمعي، ويقلل من مظاهر عدم المساواة أو العدالة الاجتماعية .

- تعمل الطبقة الوسطى على تشكيل المزاج الاجتماعي العام وحماية القيم الأخلاقية والاجتماعية والثقافية من الانهيار وتيسر عملية توارث وانتقال هذه القيم عبر الأجيال بما يحافظ على توفير المناخ الملائم للتنمية المستدامة ومواجهة التيارات الفكرية المتطرفة المغرضة التي تستهدف أمن واستقرار المجتمع والتي تدعمها قوى داخلية أو خارجية.

(٣) خصائص الطبقة الوسطى

غالبًا ما يتم وزن مفهوم الطبقة الوسطى بالتداعيات الاجتماعية والسياسية والتاريخية، ومع ذلك فإن الكثير من الخطاب الأكاديمي والسياسي الحديث يهتم ببعد الدخل، حيث يشير إلى طبقة من توزيع الدخل بدلاً من تحليل الطبقة، ومن المتوقع أن يكون لدى الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى مبلغ معقول من الدخل المتاح لتغطية نفقات المعيشة وتمكينهم من شراء السلع الاستهلاكية المعمرة والاستثمار في الأنشطة الإنتاجية والادخار للمستقبل. (Roman,2018,p.3)

وعندما نقول "الطبقة الوسطى" ، فإننا نعني أكثر من مجرد عائلات على نطاق واسع في منتصف توزيع الدخل، فهي العائلات التي لديها ما يكفي من الأمن المالي لتدبير أمورها، وتوفر استثمارات في نجاح الجيل القادم، ويكون لها هامش من الأمن الاقتصادي، سواء كان ذلك وظيفة جيدة مع التأمين الصحي وخطة التقاعد، أو بعض المدخرات في البنك لاستخدامها في حالات الطوارئ، أو قدرة على إرسال طفل إلى المدرسة، أو حتى توفير قرض إلى فرد من العائلة يريد بدء عمل تجاري. (Boushey & Adam, 2012,p.6)

وعلى الرغم من أن علم الاقتصاد يعتمد على نماذج الاختيار العقلاني، فإن الاقتصاديين أدركوا بشكل متزايد أهمية التركيز على النماذج السلوكية للاختيار والتي يمكن أن تؤدي إلى اختلافات في النتائج والاختيار الفردي، ومن ثم فإن الجوانب القيمية والايديولوجية للطبقات وخصائصها لها تأثير على سلوكها، لذا نجد أن كل من Zilibotti & Doepke عام ٢٠٠٨ يقترحان نظرية حول الكيفية التي يقوم من خلالها الآباء بتشكيل تفضيلات أطفالهم استجابة للحوافز الاقتصادية، ووجدوا أن أسر الطبقة الوسطى تميل بشكل خاص إلى تنمية الصبر وأخلاقيات العمل لدى أطفالهم، وهذا يفسر كيف يمكن للمواقف الخاصة بالطبقة المتأصلة في طبيعة المهن ما قبل الصناعية أن تصبح محددات رئيسية للنجاح .

ولعل هذا ما جعل عديد من الباحثين يتجهون لدراسة العلاقة بين تصورات وقيم الطبقة الوسطى وتحقيق النمو الاقتصادي، لذلك فإن القيم التي يتم تدريسها مثل الصدق والادخار والاستعداد للعمل الجاد لها فوائد إيجابية محتملة على النمو الاقتصادي كما وصفه بارو (٢٠٠٤)، كما أوضح

Amoranto et al عام ٢٠١٠ أن هناك علاقة بين المكانة الطبقية والنشاط السياسي فالطبقة الوسطى في المتوسط أكثر نشاطا سياسيا من الطبقات الدنيا أو العليا، وهذا يتفق مع أهمية الطبقة الوسطى في مطالبتها بسلع وخدمات أفضل ومساءلة الحكومات.

(Amoranto et al, 2010,pp.2-4)

وعرض Spacey توضيحاً لخصائص الطبقة الوسطى على النحو التالي: (Spacey J, 2010,pp.2-4)

-التنمية Development

الطبقة الوسطى الكبيرة هي السمة المميزة للدولة المتقدمة، فكل بلد لديه طبقة عليا ولكن من سمات البلدان المتقدمة أن يكون لها مشاركة واسعة وحيوية في الاقتصاد بحيث يكون للكثير من الناس دخل تقديري، على سبيل المثال، يوجد في أستراليا وسنغافورة وبلجيكا طبقة وسطى كبيرة تمثل أكثر من ٦٠٪ من السكان، هذا بالمقارنة مع ٣٧.٧٪ في الولايات المتحدة و٣٪ في الهند.

-الإنتاجية Productivity

الإنتاجية هي مقدار القيمة التي يتم تحقيقها في ساعة عمل، وتحتاج الدولة لمعدل إنتاجية مرتفع لتنمو وتحافظ على طبقة وسطى كبيرة، ويتم تحسين الإنتاجية بعناصر مثل التعليم والرعاية الصحية والاستقرار السياسي والبنية التحتية والتكنولوجيا والإبداع، على سبيل المثال، المزارع الذي يمتلك مكينة حصاد حديثة يكون عمومًا أكثر إنتاجية من المزارع الذي يحصد بأداة يدوية.

-التخصص في العمل Labor Specialization

يعد التخصص في العمل عنصرًا أساسيًا للإنتاجية حيث يتعلم الأفراد مجموعات مهارات مختلفة ويلعبون أدوارًا مختلفة في الاقتصاد، وغالبًا ما تختار الطبقة الوسطى المهنة المطلوبة في السوق من أجل الحصول على أجر جيد.

-العموميون Generalists

هناك طريق آخر مشترك للحصول على أجر جيد للطبقة الوسطى وهو تطوير المهارات الشخصية المطلوبة عالميًا مثل القيادة والمرونة الشخصية والتواصل والبحث والتحليل والإبداع.

-رواد الأعمال Entrepreneurs

الطبقة الوسطى هي المصدر الأساسي لرواد الأعمال الذين يبتكرون منتجاتهم وخدماتهم ونماذج أعمالهم، وهو دور هام يدفع التوظيف والنمو وتحسين الإنتاجية.

-الدخل المتوفر Discretionary Income

الدخل المتوفر هو ما تبقى من الدخل بعد دفع الضرائب وأساسيات الحياة كالإسكان والتعليم والرعاية الصحية والملبس والطعام، وتولد الطبقة الوسطى دخلاً متوفرا حيث يكون لديها المرونة في إنفاقه ويمكنها اختيار كيفية استخدام الأموال الإضافية، وهذا يمنح الطبقة الوسطى درجة معينة من الحرية والأمن.

-الثروة Wealth

نظرًا لأن الطبقة الوسطى لديها دخل متوفر، فيمكنها اختيار الادخار والاستثمار، وهذا يسمح للطبقة الوسطى بالمشاركة في أسواق الأوراق المالية وتجميع رأس المال مثل الأرض، على سبيل المثال، من الشائع أن تختار الطبقة الوسطى أكبر منزل يمكنها تحمل تكلفته بحيث يذهب كل دخلها المتوفر إلى القرض العقاري، وهذا في الأساس اختيار لنمط حياة يعطي الأولوية للمنزل على الخيارات الأخرى مثل السفر، وهو أيضًا طريقة شائعة لتجميع الثروة حيث يتم سداد القرض العقاري ويصبح المنزل مخزنًا لرأس المال.

-الاستهلاك Consumption

تنمي الطبقة الوسطى رغبات واحتياجات تتجاوز بكثير متطلبات البقاء الأساسية، ويخلق هذا سوقًا حيويًا للسلع والخدمات حيث تكافئ الطبقة الوسطى أي شركة يمكنها التقاط تصوراتها أو تلبية حاجاتها بطريقة أفضل من جميع المنافسين الآخرين في السوق، وفي بلد به طبقة وسطى كبيرة يعتبر سلوك المستهلك قوة اقتصادية أساسية تشكل الظروف الاقتصادية للمجتمع والبيئة.

-طبقة ترفيهية Leisure Class

من الناحية التاريخية، كانت الطبقة العليا فقط وربما العاطلون عن العمل هم الذين لديهم وقت لقضاء وقت الفراغ، حيث أن أعضاء الطبقة العاملة والطبقة الوسطى كانوا مستهلكين تمامًا في عملهم، وقد تغير كل هذا في القرن العشرين حيث انخفض متوسط ساعات العمل بشكل ملحوظ، فانخفض متوسط ساعات العمل الأسبوعية من حوالي ١٠٠ ساعة في عام ١٨٩٠ إلى ٤٤ ساعة في الأسبوع في عام ٢٠١٤ في الولايات المتحدة، كما أن بلدان مثل اليابان وإيطاليا وكندا وإسبانيا والمملكة المتحدة وأستراليا وفنلندا والسويد والنمسا وسويسرا وبلجيكا ولوكسمبورغ وفرنسا وهولندا والنرويج والدنمارك وألمانيا جميعها لديها متوسط ساعات عمل أقصر من الولايات المتحدة، ولقد ساعد تقصير ساعات العمل الطبقة الوسطى في الحصول على وقت للراحة، ووقت الفراغ ، وتحقيق الذات، وتحسين الذات.

-جودة الحياة Quality of Life

جودة الحياة هي الرضا عن الحياة الذي يتم تقريره عن طريق السكان أنفسهم، في كثير من الحالات، يمكن أن تكون الطبقة الوسطى غير سعيدة على الرغم من وجود مستويات معقولة من الثروة المادية والوقت، ويرتبط هذا ارتباطًا وثيقًا بالثقافة والتقاليد والمجتمع والظروف البيئية والتصميم الحضري، بمعنى آخر، يميل الأشخاص الذين يعيشون حياة ثقافية ومجتمعية غنية مع إمكانية الوصول إلى الأساسيات مثل الهواء النقي والمساحات الخضراء إلى أن يكونوا أكثر سعادة كقاعدة عامة.

-الثقافة السائدة Mainstream Culture

عادة ما تكون ثقافة الطبقة الوسطى هي المهيمنة في البلدان المتقدمة لدرجة أنها تعتبر عادة "الثقافة السائدة" للأمة، وهذا يشمل المعايير والتوقعات والتسلية والطقوس والاحتفالات والتقاليد وأنماط الحياة التي توفر تجربة مشتركة توحد الطبقة الوسطى كمجموعة اجتماعية.

-المنافسة Competition

ولدت الطبقة الوسطى من رحم المنافسة الاجتماعية والاقتصادية، وتميل إلى أن تكون مجموعة تنافسية، على سبيل المثال، غالبًا ما يتم محاكاة المنافسة في اللعب والرياضة والهوايات، كما أنها تبنى أيضاً في أنظمة مثل التعليم.

-القدرة على التكيف Adaptability

تتغير الاقتصادات والمجتمعات باستمرار بحيث يتعين على الطبقة الوسطى التكيف بانتظام من أجل البقاء والاستمرارية، على سبيل المثال، تتطلب العديد من المهن التعلم والتحسين مدى الحياة لتأمين الطلب من أصحاب العمل في سوق العمل، ومن الشائع أيضًا أن يسقط الطلب على المهنة عوامل مستحقة مثل الأتمتة أو تغيير تفضيلات المستهلك، على هذا النحو ، من الشائع أن تغير الطبقة الوسطى مهنها في منتصف حياتها المهنية.

-الخوف من الضياع Fear of Missing Out

عادة ما تقارن الطبقة الوسطى نفسها بأقرانها وبالطبقة العليا، فالشعور بأن الأقران يقومون بعمل أفضل في الحياة يمكن أن يثير قلقًا وجوديًا شديدًا يُعرف بالخوف من الضياع، وهذا يجعل الطبقة الوسطى تنسخ بعضها البعض بحيث تصبح الأفكار والسلوكيات والمنتجات والخدمات والتجارب شائعة بسرعة.

-المكانة الاجتماعية Social Status

المكانة الاجتماعية هي الاحترام الذي يكسبه الفرد من الآخرين من حوله، ويمكن اكتساب ذلك من خلال التفاعل الاجتماعي أو محاكاته برموز المكانة التي تمثل سمات مرغوبة مثل الجاذبية والذكاء والثروة

والشباب والشجاعة والشعبية والانتماء، ونظرًا لأن الطبقة الوسطى لديها الوقت والمال ، فقد ينفقونها في الحصول على المكانة.

-ثقافة الشباب Youth Culture

من الناحية التاريخية، لعب الأطفال دورًا اقتصاديًا مهمًا في معظم الثقافات مثل المساعدة في الحصاد والأعمال المنزلية ومجالسة الأقارب بينما يعمل البالغون لساعات طويلة، وفي كثير من الحالات ، لم تعد عائلات الطبقة الوسطى تعتمد على الأطفال بهذه الطرق، وقد يُتوقع من شباب الطبقة الوسطى الحصول على تعليم جيد ولكن بعد ذلك يتم منحهم الحرية والوقت والدعم المالي، وهذا يمنح الشباب الموارد اللازمة لمتابعة الثقافة مثل الموسيقى أو الرياضة، وبالتالي توجد ثقافة شبابية كبيرة وحيوية في أي بلد به طبقة وسطى كبيرة.

-التقاليد Tradition

تعيش الطبقة الوسطى في عالم من التغيير المستمر حيث تشارك بنشاط في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية حيث توجد منافسة شديدة للبقاء على اطلاع دائم، في هذا السياق، توفر التقاليد قوة استقرار، كما أنها توفر تجربة مشتركة تتجاوز الاختلافات بين الأجيال.

-الثقافة الشعبية Pop Culture

تعد الطبقة الوسطى سوقًا كبيرًا للترفيه والموسيقى والرياضة وعناصر الثقافة الأخرى التي تحظى بشعبية، على هذا النحو، تحفز الطبقة الوسطى الكبيرة الصناعات الإبداعية في مجالات مثل السينما والمسرح والموسيقى.

-الثقافة الفرعية Subculture

إلى جانب الثقافة الشعبية، قد تشكل الطبقة الوسطى ثقافات فرعية ديناميكية قائمة على القيم المشتركة ، والأهداف ، والهوايات ، والمساعي ، والجماليات.

-الراحة والملاءمة Comfort & Convenience

الطبقة الوسطى لديها الموارد اللازمة لمتابعة الثقافة وتحسين الذات بقوة، بدلاً من ذلك ، قد يبحثون عن الراحة والملاءمة فقط من خلال اتباع المسار الأقل مقاومة في كل الأشياء، ولقد وصف الفيلسوف فريدريك نيتشه هذا الاتجاه بمفهوم يعرف باسم الرجل الأخير وهو مجتمع لا يرى أي هدف للحياة سوى تجنب الجهد والألم.

-السياسة Politics

عادة ما تهيمن الطبقة الوسطى على التصويت في دولة متقدمة بها طبقة وسطى أكبر من ثلث السكان، ومع ذلك، ومن الشائع أيضًا أن يقوم السياسيون بإغراء وتغيير المناورة حيث يزعمون أنهم يمثلون الطبقة الوسطى بالكلمات ولكنهم يمثلون مصالح الشركات والطبقة العليا في العمل.

-العبء الضريبي Tax Burden

يمكن أن يؤدي العبء الضريبي المرتفع إلى تقليل حجم الطبقة الوسطى على الفور من خلال القضاء على الدخل المتوفر، كما أن له تأثيرًا سلبيًا طويل المدى لأنه يقلل من حوافز التعليم وتحسين الذات ومخاطر ريادة الأعمال، ومن الشائع أن يكون العبء الضريبي للطبقة الوسطى أعلى من العبء الواقع على الطبقة العليا بسبب عوامل مثل الضرائب التنازلية والاستراتيجيات الضريبية المعقدة المتاحة للأفراد ذوي الملاءة المالية العالية، وفي بعض الحالات، يتم دفع الطبقة الوسطى إلى الانحدار بفعل الضرائب القمعية بسبب البيروقراطية الحكومية الكبيرة للغاية وعوامل أخرى مثل المحسوبية التي تنطوي على تدفق الأموال العامة إلى أصدقاء الحكومة من خلال المشاريع والاستعانة بمصادر خارجية.

-الاستحقاق Entitlement

الاستحقاق هو الشعور بأنك تتمتع بمستوى معيشي مرتفع ومكانة اجتماعية عالية دون أي شعور بأنك بحاجة إلى تقديم شيء في المقابل، وعندما يصبح هذا أمرًا شائعًا، قد يتدهور المجتمع وقد تتقلص الطبقة الوسطى مع ركود معدلات الإنتاجية بسبب نقص الجهد والمنافسة، حتى في عالم الأتمتة يلزم بذل جهد لتأمين مجتمع يتمتع بنوعية حياة عالية.

-الطبقة العليا Upper Class

يكسب أعضاء الطبقة العليا من رأس مالهم أكثر من عملهم ويمكنهم العيش بأسلوب حياة مترف إلى أجل غير مسمى دون العمل طالما أنهم يديرون رأس مالهم بشكل جيد، حوالي ٥٠٪ من صافي ثروة العالم يسيطر عليها ١٪ من أغنى الناس، وحوالي ٩٧٪ يسيطر عليها ٣٠٪ الأعلى، وهذا يعني أن ٧٠٪ من الطبقة الدنيا تمتلك ٣٪ فقط من الثروة.

-الطبقة الوسطى العليا Upper Middle Class

الطبقة الوسطى العليا لديها ما يكفي من رأس المال للبقاء على قيد الحياة بدون عمالة ولكن سيتعين عليها العيش بشكل متواضع نسبيًا للقيام بذلك، على هذا النحو، لديها حوافز قوية للمشاركة في سوق العمل، ومن الشائع أن تطمح الطبقة الوسطى إلى أن تكون من الطبقة الوسطى العليا أو أن تتظاهر بأنها طبقة وسطى عليا من أجل الحصول على مكانة اجتماعية.

-الطبقة العاملة Working Class

الطبقة العاملة هي مجموعة اجتماعية تعتمد على عملهم لكسب الرزق، وتم استخدام هذا تاريخيًا لفصل المهن القائمة على العمل اليدوي المعروف باسم المهن ذات الياقات الزرقاء والوظائف المكتبية المعروفة باسم وظائف ذوي الياقات البيضاء، وكان هذا تمييزًا ذا مغزى في منتصف القرن العشرين عندما كانت الوظائف المكتبية عادةً أعلى أجورًا مع ظروف عمل أفضل من معظم وظائف الياقات الزرقاء، ومع ذلك، في القرن الحادي والعشرين، من الشائع جدًا أن يكون للوظائف المكتبية ظروف وأجور ومستويات ضغوط أسوأ من المهن ذات الياقات الزرقاء، على سبيل المثال، قد يحصل عامل الكهرباء على رواتب ورضا وظيفي أعلى بكثير من موظف مركز الاتصال، وغالبًا ما تكون الطبقة العاملة من الطبقة الوسطى.

-الطبقة الوسطى الدنيا Lower Middle Class

هو مصطلح يعبر عن العائلات والأفراد الذين هم فوق خط الفقر بقليل بحيث يمكنهم دفع تكاليف الاحتياجات الأساسية ولكنهم معرضون للخطر لأنهم لا يولدون دخلًا تقديريًا يمكن استخدامه لبناء نقاط القوة أو الادخار للمستقبل، وفي دولة متقدمة ذات اقتصاد سوق اجتماعي قد تدفع المدفوعات والخدمات الاجتماعية الأساسية السكان إلى هذا المستوى، وفي بلدان أخرى قد تقع أعداد كبيرة من الأفراد والأسر العاملين بشكل كامل دون هذا الخط.

-الفقر Poverty

الفقراء هم الأشخاص الذين ليس لديهم دخل كافٍ لتلبية الاحتياجات الأساسية في مجالات مثل المأوى والتعليم والرعاية الصحية والملابس والقوت، وعادة ما يكون الفقراء عالقين في حلقة مفرغة يتسبب فيها الفقر في مشاكل في مجالات مثل التعليم والاستقرار والصحة والتغذية التي تسبب المزيد من الفقر، على هذا النحو، فهم بحاجة ماسة إلى المساعدة من الطبقة العليا والطبقة الوسطى لإخراجهم من هذه الحلقة.

(٤) أسباب تراجع الطبقة الوسطى

وجدت غالبية الدراسات السابقة أن الطبقة الوسطى قد تراجعت بالفعل في الولايات المتحدة خلال أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات وقد ارتبط ذلك بأربعة عوامل كتفسيرات للطبقة المتوسطة المتراجعة: (١) العوامل الديموغرافية، (٢) العوامل الهيكلية أو الاقتصادية الجزئية مثل فقدان وظائف التصنيع للطبقة الوسطى وتراجع النقابات العمالية، (٣) عوامل الاقتصاد الكلي مثل البطالة الناتجة عن دورة الأعمال، (٤) التغيرات في السياسة العامة.

فمن حيث العوامل الديموغرافية نجد على سبيل المثال أنه عندما يطلق الزوجان لا تتأثر الحالة الاقتصادية للرجال عادة بينما تتدهور الحالة الاقتصادية للمرأة في كثير من الأحيان، نظرًا لأن النساء يكسبن أقل بكثير من الرجال (لأسباب متنوعة)، وبما أنه من المحتمل أن يكون عليهن إعالة أنفسهن وأطفالهن، فمن الأصعب عليهن الوصول إلى وضع الطبقة المتوسطة.

ومن حيث التغيرات الهيكلية التي تؤثر على الاقتصاد الأمريكي يشير البعض إلى حقيقة أن عديد من وظائف الطبقة الوسطى في الولايات المتحدة قد اختفت في السبعينيات والثمانينيات بسبب تغير الهياكل الصناعية، كما سعت شركات الأعمال الأمريكية إلى العمالة الرخيصة في الخارج، وبشكل عام اختفت الوظائف النقابية والصناعية، وتم استبدالهم بوظائف دينية وخدمية لم تدفع ما يكفي لتوفير دخل الطبقة الوسطى.

كما تؤثر ظروف الاقتصاد الكلي على عدم المساواة في الدخل، وبالتالي حجم الطبقة الوسطى، وتؤدي حالات الركود إلى طرد الناس من العمل، وممارسة ضغوط لتخفيض الأجور وتؤدي إلى انخفاض عدد أسر الطبقة الوسطى.

كما أن السياسة المالية الحكومية لها عواقب مهمة على توزيع الدخل والمساواة، ويشكل دخل العامل (الدخل من الأجور والإيجارات والفوائد والأرباح) جزءًا واحدًا فقط من الدخل المتاح لكل أسرة، ومن المهم أيضًا المدفوعات المختلفة للتحويلات العامة التي تدفعها الحكومات إلى العائلات، فضلاً عن الضرائب التي تفرضها الحكومات على العائلات، وتنفق الحكومات أكثر على مدفوعات التحويل، وكلما تم توجيه هذا الإنفاق نحو الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط ، كلما زادت المساواة في الدخل الإجمالي، وكلما زادت نسبة العائلات المصنفة على أنها من الطبقة الوسطى. (Pressman,2006, pp. 183-185)

وغالبًا ما يرتبط تراجع الطبقة الوسطى بالاستقطاب الوظيفي في المهارات والأرباح، ففي العقود الأخيرة تم استبدال العديد من الوظائف الروتينية شبه الماهرة بالتقنيات الجديدة التي خلقت وظائف جديدة في كل من المستوى العالي والمنخفض من التعليم والأجور على حساب وظائف التعليم ذات الأجور المتوسطة، وأثرت التحولات في اتجاهات التوظيف غير المعيارية أيضًا على الطبقة الوسطى، فقد ترافق الخسارة الكبيرة بشكل غير متناسب في الوظائف ذات المهارات المتوسطة مع ارتفاع في العمل غير القياسي خاصة في الطرف الأدنى من توزيع المهارات، مما ساهم بشكل أكبر في استقطاب الوظائف.

ومن المرجح أن تؤدي الطرق الجديدة للعمل وزيادة الأتمتة والرقمنة إلى تغيير عالم العمل بشكل جذري في المستقبل، مما يوفر قدرًا أكبر من المرونة للعمال وأصحاب العمل ولكن في نفس الوقت يعرض الأمن الوظيفي للخطر في وظائف الطبقة الوسطى وذات المهارات العالية، وهذا يشكل تحديًا كبيرًا لأي سياسة تهدف إلى تقوية الطبقة الوسطى. (THE World Bank, 2016.p.3)

ويتأثر وضع الطبقة الوسطى بعمليات العولمة الحديثة في العالم، فالبلدان المختلفة تواجه تغيرات مختلفة، والتي تركز ليس فقط على هيكل المجتمع ونظام التقسيم الطبقي الخاص به، ولكن لها أيضًا تأثير كبير على ظروف التقسيم الطبقي في العالم بأسره، وهذه التطورات لها نفس التوجه الأساسي نحو النمو الاقتصادي والسوق الحر والرعاية الاجتماعية، ومن الواضح أن تباين الظروف الأولية والثقافة والظروف الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المختلفة يؤدي إلى تشكيل بناءات طبقات اجتماعية مختلفة. (Melkumyan,2012, pp.8-9)

وقد كان تأثير العولمة على الطبقة الوسطى في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية محل جدل كبير حول الانقسام الواضح للطبقات الوسطى المتراجعة في الاقتصادات المتقدمة بينما تكتسب أرضية في البلدان الناشئة كما أوضح برانكو ميلانوفيتش في "منحنى الفيل" (الذي يشير إلى نمو قوي في الدخل عند المتوسط العالمي – الاقتصادات الصاعدة بشكل أساسي – وكذلك في أعلى نسبة واحد في المائة على مستوى العالم، في حين أن نمو الدخل في الشريحة المئوية الثمانين العالمية – بشكل أساسي المجموعات ذات الدخل المتوسط في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – قد تراجع). (THE World Bank, 2016.p.3)

وتتعدد العوامل التي تؤثر في بنية الطبقة الوسطى وخصائصها، ومن بين هذه العوامل تحولات دور الدولة وتحولات البيئة الدولية، وبدأت إرهاصات التحول الجوهري فى دور الدولة منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي بتبني نموذج تنموي قائم على اقتصاد السوق، وقد ترسخ هذا التحول فى أوائل التسعينات مع توقيع اتفاق النوايا مع صندوق النقد الدولي، ووصل لذروته بعد توقيع الاتفاق الأخير مع صندوق النقد الدولي ٢٠١٦ والذى على أساسه تم تبنى حزمة الصندوق كما هي، ولم يتم حتى المناورة أو التفاوض حول شروطها وكيفية تطبيقها مثلما حدث عند اتفاق التسعينات.

والحقيقة أن الآثار السلبية المترتبة على الموافقة على الإجراءات الاقتصادية التي طلبها الصندوق ستتجاوز الإضرار بالطبقات الأفقر فى المجتمع إلى الإضرار البالغ بالطبقة الوسطى، والتي من المرجح أن تنزلق شرائحها الوسطى والدنيا إلى صفوف الفقراء.

إن مسار أفول الطبقة الوسطى بدأ من سنوات طويلة، ولكن لم تظهر له نتائج سياسية إلا فى يناير ٢٠١١، ففي دراسة حديثة صدرت عن الاسكوا تم طرح مقولة مهمة وهي أنه كلما اتسع التفاوت الاجتماعي والاقتصادي فى المجتمع أدى هذا لاضمحلال الطبقة الوسطى، مؤكدة أن ما حدث بداية من ٢٠١١ كان مدفوعا فى بداياته بسخط متراكم لدى الطبقة الوسطى المصرية، نتيجة تردى أوضاع قطاعات واسعة منها، بعد تبنى اقتصاد السوق، وتراجع حزم الخدمات التي كانت تتمتع بها هذه الطبقة، والتي كانت آليات أساسية للحراك الاجتماعي لهذه الطبقة على مدار سنوات طويلة مضت، فنتيجة تردى

الخدمات العامة الصحية والتعليمية لم تعد شرائح واسعة من الطبقة الوسطى تعتمد على هذه الخدمات، ولجأت إلى التعليم الخاص والعلاج الخاص أيضا، كما أن توقف التوظيف الحكومي منذ أوائل الثمانينيات أدى لارتفاع البطالة بين خريجي الجامعات، وبالطبع لا يقتصر هذا التحول على مصر فحسب، بل يشمل غالبية بلدان المنطقة من غير دول الخليج، حيث أن ٢٦% من الشباب فى المنطقة العربية بلا عمل ٢٠١٢ مقارنة بمعدل عالمي ١٣%، فبطالة خريجي الجامعات أعلى من بطالة الأقل منهم تعليما، وبطالة الإناث مرتفعة للغاية، والنتيجة أن العائد المترتب على التعليم فى منطقة الشرق الأوسط أصبح الأقل عالميا. (عدلي،٢٠١٧، ص ص:١٣١ -١٣٢)

(٥) الآثار المترتبة على تراجع الطبقة الوسطى

يشكل تراجع الطبقة الوسطى تهديدًا للاستقرار الاقتصادي والسياسي، حيث تلعب الطبقة الوسطى دورًا أساسيًا في النمو الاقتصادي وكذلك في الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتؤدي الطبقة الوسطى القوية إلى زيادة النمو وزيادة دخل الفرد، ونظرًا لقدرتها الشرائية وميلها إلى الاستهلاك والاستثمار في التعليم فإن الطبقة الوسطى تعزز النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الطلب الكلي وزيادة رأس المال البشري والإنتاجية، كما ترتبط قوة الطبقة الوسطى أيضًا بمستويات أعلى من الثقة الاجتماعية، مما يقلل من تكاليف المعاملات التجارية، ويزيد من الابتكار، ويقلل من مشكلة الوكيل الرئيسي ويحقق النمو الاقتصادي والتنمية.

إن عدم الاستقرار السياسي وفشل السياسات العامة أعراض محتملة لانحدار الطبقة الوسطى، حيث ترتبط الطبقات الوسطى الأكبر حجمًا بالتحسينات في سياسات الصحة والتعليم والمشاركة الديمقراطية والحكم، ويبدو تأثيرها على هذه النتائج أقوى من تلك الناتجة عن انخفاض الفقر وعدم المساواة أو ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتساعد الطبقة الوسطى القوية أيضًا على مكافحة الاستقطاب السياسي والترويج لتسوية أكبر داخل الحكومة، علاوة على ذلك يعد عدم الاستقرار السياسي بحد ذاته قناة مهمة يؤدي من خلالها عدم المساواة في الدخل إلى تقليل الاستثمار الاقتصادي والنمو، وتشير الأعمال الأخيرة في الولايات المتحدة إلى أن قدرة الطبقة الوسطى في التأثير على السياسة العامة قد تضاءلت حيث أصبح صانعو السياسات أكثر استجابة لآراء الفئات الغنية التي تختلف تفضيلاتها بشكل كبير عن الأغلبية، ومن ثم يمكن أن تنشأ المشاعر السلبية لأن تقلص الطبقة الوسطى يخلق خيبة أمل ويضر بالمشاركة السياسية.(THE World Bank,2006,p.5)

وقد تؤدي الفجوة المتزايدة بين الدخول العليا والمتوسطة إلى الإضرار بمستويات معيشة الطبقة الوسطى من خلال تشويه تكاليف وأسعار السلع والخدمات والأصول التي ترتبط عادةً بنمط حياة هذه الطبقة، ففي العقود الثلاثة الماضية نمت أسعار المساكن أسرع بمرتين من التضخم العام وأكثر من الثلث أسرع من متوسط الدخل، وقد يؤثر هذا حتى على أنماط استهلاك الطبقة الوسطى.

وهناك قلق متزايد بشأن مديونية الطبقة الوسطى، ففي بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تبلغ المديونية المفرطة (التي تُعرَّف على أنها زيادة نسبة الدين إلى الأصول أكثر من ٧٥ في المائة) ذروتها في الأسر ذات الدخل المتوسط، مما يؤثر على أكثر من واحد من كل عشرة منها، وبالمثل في الاقتصادات الناشئة لم تتمكن نسبة كبيرة من "الطبقة الوسطى العالمية الجديدة" من رفع مستويات معيشتها إلا من خلال الائتمان وهي معرضة بشكل خاص للتغيرات في أسعار الفائدة وأحداث الحياة والدورة الاقتصادية.

وفي السنوات الأخيرة، عبرت الحكومات عبر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشكل متزايد عن أهمية حماية مستويات معيشة الطبقة الوسطى والأمن المالي في مواجهة التحديات الاقتصادية، ففي قمتهم عام ٢٠١٦ في اليابان أكد قادة مجموعة السبع التزامهم بتوجيه السياسة المالية نحو الاستثمارات في رفاهية الطبقة الوسطى، وفي بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مثل كندا والولايات المتحدة تم تطوير مقترحات وإصلاحات السياسة الأخيرة بشكل واضح مع التركيز على "الطبقة الوسطى المؤيدة" وأولوية ازدهار الطبقة الوسطى، وتشمل هذه المقترحات بالإضافة إلى إصلاحات المزايا والخدمات السياسات التي تهدف إلى تعزيز آفاق سوق العمل لأصحاب الدخول المتوسطة وتحسين القدرة على تحمل تكاليف الإسكان.(THE World Bank,2006,pp.7-8)

(٦) دور الطبقة الوسطى في تحقيق الرفاه الاجتماعي

١- الطبقة الوسطى والتنمية الاقتصادية

أظهرت الأبحاث حول الطبقة الوسطى والتنمية الاقتصادية أن هناك علاقة إيجابية بين المتغيرين، بعبارة أخرى كلما كبرت الطبقة الوسطى زاد النمو، كما ناقش بانيرجي ودوفلو (٢٠٠٨) وبيردسال (٢٠١٠) وتشون وآخرون (٢٠١٧) الحجج التي تجعلنا نتوقع ارتباط الطبقة الوسطى بالتنمية الاقتصادية، وترتبط هذه الأسباب بريادة الأعمال، والتراكم، والاستهلاك، وتؤكد الحجة الأولى على دور الطبقة الوسطى كمهد لرجال الأعمال الذين – بدورهم – يعززون التنمية من خلال دعم الابتكار والنمو الاقتصادي، كما أن قيم ريادة الأعمال التي يمكن العثور عليها بشكل خاص في الطبقة الوسطى تؤدي

إلى تنمية اقتصادية أكبر، وقد تكون الحجة الدافعة الثانية هي الميل إلى تراكم كل من رأس المال البشري والمدخرات التي عند تعبئتها في شكل مهارات واستثمارات تدعم التنمية الاقتصادية، وهناك حجة ثالثة أكثر دقة تتحدد في القوة الاستهلاكية للطبقة الوسطى كمحرك لتنويع السوق وتوسيعه والذي بدوره يتيح الاستغلال الكامل لما يسمى اقتصادات الإنتاج كبير الحجم. (Graziano,2020,p.9)

كما تسهم الطبقة الوسطى في النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال البشري كمصدر للمقاولاتية والتجديد، وفي الدول التي يكون فيها عدد الأسر المعيشية ذات الدخل المتوسط مرتفعاً فإن نشاطات المقاولاتية سيكون لها أثر إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وفي هذا الاتجاه فإن الطبقة الوسطى القوية ينظر لها على أنها مصدر مهمّ لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير قطاع مقاولاتي قوي، وبحسب المعطيات المتوفرة فإن التنمية الاقتصادية تكون أكثر وضوحاً في الدول التي تتميّز بوجود طبقة وسطى وهي ضرورة لتعزيز النمو الاقتصادي على المدي الطويل بدلاً من الاعتماد على نخبة يتركز وجودها في شريحة طبقية عليا "طبقة الأثرياء" تهدف إلى مكاسب اقتصادية وسياسات اقتصادية قصيرة المدى لا يتعدى أثرها حدود هذه الشريحة. (بلقاسم،٢٠٢٠ ، ص: ١٦٦)

ومن ثم غالبا ما يُنظر إلى الطبقة الوسطى على أنها محرك للنمو الاقتصادي، فالأفراد في هذه الطبقة لديهم أنماط استهلاك أعلى من مستويات الكفاف، بما يسمح لهم بالاستثمار في الأنشطة الإنتاجية وتراكم رأس المال المادي والبشري، ويؤدي تزايد الدخل المتاح لها إلى زيادة الإنفاق على الترفيه والتسلية ومجموعة من الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، والسلع الاستهلاكية مثل الغسالات والتليفونات والحاسوب، كما أن هذه المجموعة تتوسع في أعدادها وكذلك وزنها وصوتها في أمور مثل الحماية الاجتماعية وتقديم الخدمات العامة التي يمكن أن تؤثر في النظم وتعزز الحوكمة الجيدة good governance، وبالتالي فإن حجم الطبقة الوسطى ليس فقط فعالاً في تقييم صحة الاقتصاد لبلد ما، ولكنه يعمل أيضا كمنصة لتقدير مستويات المعيشة وإعادة توزيع النمو الاقتصادي.

وتأسيساً على ذلك تعطي الطبقة الوسطى القوية اليقين للمستثمرين التجاريين بأنهم سيجدون سوقاً لسلعهم وخدماتهم، ويشير مفكرو جانب العرض بأن خفض الضرائب والسياسات التنظيمية ستؤدي إلى ارتفاع الاستثمار والتوظيف والنمو الاقتصادي، لكن العديد من الاقتصاديين يعترفون بأن زيادة العرض لا يؤدي تلقائيا إلى زيادة الطلب الكلي، فالاقتصادات التي لديها فترات طويلة من البطالة ونقص استخدام رأس المال يمكن أن تكون سببا ونتيجة للطلب المتراجع وغير المستقر depressed and unstable demand، حيث أن مظاهر عدم المساواة المتزايدة والطبقة الوسطى المقيدة يقودان العائلات إلى الاستهلاك الأقل، أو خفض الطلب، أو وضع استراتيجيات مواجهة قصيرة الأجل، مثل الاقتراض أكثر مما له تداعيات طويلة الأجل على النمو والاستقرار.

ولا شك أن الطبقة الوسطى القوية تدعم المؤسسات السياسية والاقتصادية الشاملة التي تدعم النمو الاقتصادي، وتعزز ديناميكية الطبقة الوسطى القوية هذه الحوكمة الفعالة والصادقة لمأسسة مؤسسات الاقتصاد، ففي سياق دولة كالولايات المتحدة نجد أن تقليل عدم المساواة وتقوية الطبقة الوسطى يدعمان مؤسسات سياسية أكثر شمولاً وهياكل قانونية وتنظيمية تتمتع بالشفافية وخاضعة للمساءلة، ويبتعدان عن السياسة التى تستجيب فقط للنخب القوية اقتصاديا، ولعل هذا يوفر الأساس من أجل مؤسسات اقتصادية أكثر شمولية، والتي بدورها تعزز النمو وتشجع الحوكمة الفعالة التي تدعم الاقتصاد على نطاق واسع النمو من خلال إنشاء حقوق ملكية آمنة، والاستثمار في المنافع العامة والسلع شبه العامة، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، وبالتالي فإن الطبقة الوسطى القوية تمنع تركيز القوة واستغلالها الذي أدى إلى امتياز راسخ في الأرستقراطيات على النقيض من المجتمعات الديناميكية عبر تاريخ البشرية.

ولكي نكون واضحين، نحن لا نؤكد أن الطبقة الوسطى هي العامل الوحيد المؤثر على النمو الاقتصادي، فسعر رأس المال، والضرائب، وثروات الموارد، والحظ، والصدفة، والأسباب الأخرى جميعها لها أدوار مهمة في هذا النمو، ولكن بعد المسح المتاح للنظريات والأدلة من الصعب الإشارة إلى أي شيء آخر محوري للغاية بالنسبة لأسباب النمو الاقتصادي كوجود طبقة وسطى قوية. (Boushey & Adam, 2012,pp.4-6)

٢- الطبقة الوسطى وزيادة الطلب على السلع والخدمات

تعطي الطبقة الوسطى القوية اليقين للمستثمرين التجاريين بأنهم سيجدون سوقاً لسلعهم وخدماتهم، ويشير مفكرو جانب العرض إلى أن الضريبة الخفيفة والسياسات التنظيمية ستؤدي إلى ارتفاع الاستثمار والتوظيف والنمو الاقتصادي، لكن العديد من الاقتصاديين يعترفون بأن زيادة العرض لا يؤدي تلقائيًا إلى زيادة الطلب الكلي، فالاقتصادات التي لديها فترات طويلة من البطالة ونقص استخدام رأس المال يمكن أن تكون سببا ونتيجة للطلب المتراجع وغير المستقر depressed and unstable demand.

وإذا كان الطلب مهمًا للنمو الاقتصادي، فإن عدم المساواة تؤثر على الطلب، ولقد طور الاقتصاديون عددًا من النظريات حول كيفية تأثير عدم المساواة على الطلب موضحين أن المزيد من المكاسب الاقتصادية للأمة يذهب لمن هم في قمة توزيع الدخل – وإذا كانت هذه العائلات لديها ميل أقل للاستهلاك – إذن سيؤدي هذا إلى خفض الطلب من المستويات الأعلى المحتملة التي حصلت على المزيد من التوزيع المنصف، كما أن عدم المساواة المتزايدة والطبقة الوسطى المقيدة يقودان العائلات إلى

الاستهلاك الأقل، أو خفض الطلب أو وضع استراتيجيات مواجهة قصيرة الأجل مثل الاقتراض أكثر مما له تداعيات طويلة الأجل على النمو والاستقرار.
(Boushey & Adam, 2012,pp.4-5)

٣- الطبقة الوسطى والمطالبة الشرعية

تشكلت مجموعات الطبقة الوسطى في وقت مبكر في تاريخ بعض الدول الافريقية مثل غانا، وكان تأثيرها السياسي حاسما في تشكيل الدولة وأنماط التنمية بعد الاستقلال، وأصبح أعضاء من الطبقات الوسطى يقودون مجموعة من منظمات البحث والمدافعة التي تروج للقضايا العامة ومصالح الفقراء من خلال تجسير الفجوات التي تفصلهم عن صانعي السياسات وقرارات تخصيص الموارد في الحكومة.(Luckham R, 2005,p.1)

ومن ثم يتضح دور الطبقة الوسطى في "ضغط المساءلة" accountability pressure الذي قد لا يكون بقدرات الدمقرطة للطبقة الوسطى فحسب بل بقدرتها على المطالبة بحوكمة أكثر وأفضل من حيث ``المؤسسات المستجيبة " لدعم الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الطبقة. (Graziano,2020,p.10)

فالطبقة الوسطى تساعد في تحسين المساءلة في الخدمات العامة من خلال المزيد من المطالب الصوتية لتوفير أفضل الخدمات، كما أن الطبقة الوسطى هي الطبقة المتعلمة بشكل افضل ولديها أكبر قدر من المعرفة والوعي بحقوق الإنسان، وتعد المصدر الرئيسي للقيادة والنشاط لإنشاء وتشغيل العديد من المنظمات غير الحكومية، وهي المنظمات التي تدفع من أجل قدر أكبر من المساءلة والحوكمة الأفضل في الشؤون العامة، وهو وضع يبشر بالخير لخلق بيئة مناسبة للنمو والتنمية. (Mubila & Safouane Ben Aissa,2011,p.15)

ومن ثم فإن الطبقة الوسطى تمارس ضغوطًا جديدة للإصلاح، حيث أن غالبية السكان في الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط لديها حوافز قوية بشكل متزايد للمطالبة بمزيد من سياسات الحماية الاجتماعية لا سيما التأمين الاجتماعي ضد الصدمات في الدخل أو الصدمات الصحية أو صدمات العمل أو الضغوطات. (Wietzke and Sumner,2014,p.4)

ففي الدول الغنية شكلت هذه الطبقة الوسطى تحالفات سياسية مع العمال الفقراء ضد النخب الريفية، وكانت مسئولة إلى حد كبير عن عديد من الإنجازات من بينها توسيع نطاق حق التصويت، وتقنين النقابات العمالية ، وفي النهاية ، خلق دولة الرفاهية الحديثة. Raj M. & (Kharas,2017,p.1)

٤- الطبقة الوسطى والتنمية المستدامة

في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يحتل مفهوم الطبقة الوسطى وزنا كبيرا، حيث أن التعهد بعدم ترك أحد خلف الركب هو أيضا دعوة لإنهاء الفقر المطلق extreme poverty والحد من التفاوتات ورفع مستوى رفاهية الجميع، ويكمن توسع الطبقة الوسطى وراء الالتزام "بحلول عام ٢٠٣٠ بخفض نسبة الرجال بمقدار النصف على الأقل والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعيشون في فقر بجميع أبعاده وفقًا للتعريفات الإقليمية " (الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة، الغاية ١.٢)، " التمكين وتعزيز الدمج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع بغض النظر عن العمر والجنس، الإعاقة أو العرق أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غيره من الأوضاع "(الهدف الإنمائي المستدام ١٠ ، الغاية ١٠.٢)، وتتضمن الخطة الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة، مثل المساواة في الحصول على الخدمات والفرص. وإيطاليا. (Ramon . et al ,2018,p.3)

وبينما تركز أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي على الحد من الفقر فإن نجاحها سوف يستتبع النمو في الطبقات الوسطى (الأدنى) في جميع أنجاء العالم، وبين التطلعات إلى الحراك الصاعد والخوف من الوقوع في الفقر فإن هذه الطبقة الاجتماعية هي طبقة مهمة للاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي.

وتمثل الطبقات الوسطى الجزء الأكبر من الجماهير السياسية ومتطلبات السوق، وبشكل عام، فإن انخفاضها النسبي في البلدان الصناعية وظهورها في البلدان النامية يشكك في حالة توازن المجتمع، ومن هنا تأتي أهمية إدراجها في عمليات التنمية لضمان المسارات المستدامة.

وتعتبر الطبقات الوسطى تاريخيًا من ركائز الديمقراطية واقتصاد السوق، فهى الطبقة الأكثر تعليما والتي تملك القدرة على التعبئة السياسية وتمثيل مطالب الجمهور والحقوق المدنية بالتوازي مع دولة الرفاه، بالإضافة إلى ذلك فإن الطبقة الوسطى لديها القدرة والتطلعات لاستهلاك السلع والخدمات "الحديثة"، وبالتالي السماح بنمو الأسواق المحلية كمحرك للتنمية الاقتصادية ووسيلة لإرضاء المطالب الاجتماعية. (IDDRI, ,2016, p.1)

٥- الطبقة الوسطى وتنمية رأس المال البشري

تربط عديد من الأدبيات النظرية بين انخفاض أعداد الطبقة الوسطى أو شيوع مظاهر عدم المساواة أو انخفاض في معدلات النمو وانخفاض تراكم رأس المال البشري، حيث أن ارتفاع معدلات

عدم المساواة يؤدى الى انخفاض السيولة المالية التي يحتاجها الفقراء لتحقيق التراكم في رأس المال البشري كما يؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي.

والمجتمعات التي تفتقر إلى إجماع الطبقة الوسطى قد تشهد نخبا اقتصادية وسياسية عرقية تقلل من الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية لأنهم يخشون تقوية المعارضة، وقد تشهد أيضًا المزيد من عدم الاستقرار السياسي.

وتتمتع البلدان التي لديها إجماع من الطبقة الوسطى بمستوى أعلى من الدخل والنمو، ولديها المزيد من رأس المال البشري وتراكم البنية التحتية، ولديها اقتصاد وطني أفضل، والمزيد من الديمقراطية ، والاستقرار السياسي، والبنية القطاعية "الحديثة"، وعلاوة على ذلك التحضر.-(Easterly, 2001,pp.3-6)

٦- الطبقة الوسطى ومواجهة الفقر

إن استهداف الطبقة الوسطى على وجه التحديد قد يساعد في مكافحة الفقر مقارنة بالسياسات التي تهدف فقط إلى مساعدة الفقراء من خلال استثمارات مخصصة للفقراء، ويمكن أن تُترجم الدفعة الإضافية لنمو الاستهلاك التي توفرها الطبقة الوسطى الكبيرة إلى معدلات نمو اقتصادي أعلى، والتي بدورها يمكن أن تحد من الفقر. (Graziano,2020,p.10)

وفي مقابلة مع Bistandsaktuelt (العدد ٤ ، مايو ٢٠١٠) ، أشار إريك سولهايم وزير التنمية والبيئة النرويجي إلى أن التركيز التقليدي للتنمية على الفقراء لا يكفي، لذا يؤكد على ضرورة "دعم الطبقات الوسطى" وعلى أن المزيد من النمو الاقتصادي أمر أساسي، ويعلمنا التاريخ أن محركات النمو تتمثل في الطبقات الوسطى.

ونتفق مع دعوة سولهايم للتركيز على الطبقات الوسطى، ونرحب بالتحول في سياسات التنمية بعيدًا عن التركيز الوحيد على الفقراء، وتخبرنا التجربة أن القضاء على الفقر وتجنبه بنجاح يتحقق في ظل دولة الرفاهية والترتيبات الاجتماعية الأخرى التي تشمل الطبقات، ولعبت مجموعات الطبقة الوسطى دورًا مهمًا تاريخيًا في لحظات الأزمات السابقة، حيث دعمت سياسات الحماية الاجتماعية والحد من الفقر في الدول الديمقراطية الغربية، لقد كانت ولا تزال جهات فاعلة رئيسية في صياغة جداول الأعمال الاجتماعية والسياسية التي غالبًا ما تشمل من هم أعلاها (النخب) ومن هم دونها (العمال والفئات الضعيفة)، ويمكن القول أنه بدون مشاركة الطبقة الوسطى في الحكم الديمقراطي والضغط من أجل الأحكام والاستحقاقات الاجتماعية فإن المجتمعات والثقافات الغربية المعاصرة لم يكن من الممكن تصورها.(Lawson et al,2010)

٧- الطبقة الوسطى ومواجهة الصدمات

كانت البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض على حد سواء ولا تزال أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية المتنوعة (الطقس، شروط التبادل التجاري) من الاقتصادات الصناعية، وتشير الدراسات الحديثة إلى أن النمو المستدام لفترات طويلة من ١٠ سنوات وأكثر كان بعيد المنال في العالم النامي مقارنة بفترات النمو الأقصر، وغالبًا ما ترجع في الواقع إلى الصدمات الإيجابية مثل التحول الإيجابي ولكن المؤقت في شروط التجارة لبلد (كما في حالة ازدهار السلع الأساسية في ٢٠٠٢-٢٠٠٨) ، أو اكتشاف النفط أو مورد طبيعي آخر (قد يكون سعره العالمي متقلبًا) ، أو وصول شخص ماهر وزعيم ملتزم، وبطبيعة الحال فإن الطبقة الوسطى جيدة الحجم مهما كان تعريفها تجعل البلدان أكثر مرونة في مواجهة الصدمات السياسية والمالية والمناخية. (Birdsall, 2010, p.2)

٨- الطبقة الوسطى والتماسك الاجتماعي

نحتاج لفهم الصلة بين دعم الطبقة الوسطى والتماسك الاجتماعي إلى التذكير بتعريف التماسك الاجتماعي الذي قدمه مجلس أوروبا والذي تم توضيحه في وثيقة تمت مناقشتها في اجتماع منصة التماسك الاجتماعي الأوروبي في ١٤ سبتمبر ٢٠١٧ والتي ورد فيها: "يعرف مجلس أوروبا التماسك الاجتماعي بأنه قدرة المجتمع على ضمان رفاهية جميع أعضائه وتقليل التفاوتات وتجنب التهميش من أجل إدارة الخلافات والانقسامات والتأكد من وسائل تحقيق الرفاهية لجميع الأعضاء، والمجتمع المتماسك هو مجتمع يدعم بعضه البعض من الأفراد الأحرار الذين يسعون لتحقيق هذه الأهداف المشتركة بوسائل ديمقراطية، ويعد التماسك الاجتماعي مفهوم سياسي ضروري لتحقيق القيم الأساسية الثلاثة لمجلس أوروبا: حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، والتماسك الاجتماعي عملية ديناميكية وشرط أساسي للعدالة الاجتماعية والأمن الديمقراطي والتنمية المستدامة، والمجتمعات المنقسمة وغير المتكافئة ليست فقط غير عادلة ؛ كما أنها لا تستطيع ضمان الاستقرار على المدى الطويل"، لهذه الأسباب يعد التماسك الاجتماعي مهمًا للغاية فهو لا يرتبط فقط بمجتمعات أكثر عدلاً ولكن أيضا بالاستقرار الاجتماعي بمرور الوقت.

ومن خلال تعريف التماسك الاجتماعي الذي اعتمده مجلس أوروبا على هذا النحو فإن النهج القائم على الحقوق يرتكز على أربع ركائز: - إعادة الاستثمار في الحقوق الاجتماعية والمجتمع المتماسك - بناء أوروبا من خلال المسؤوليات المشتركة والاجتماعية؛ - تعزيز التمثيل وصنع القرار الديمقراطي وتوسيع الحوار الاجتماعي والمشاركة المدنية؛ - بناء مستقبل آمن للجميع.

وإذا قمنا بربط هذه الركائز العريضة بالطبقة الوسطى، فإننا نفهم بسهولة كيف أن تعزيز الطبقة الوسطى (على وجه الخصوص الطبقة ذات الدخل المنخفض والمتوسط) له أهمية حيوية لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه في إطار مناخ أكثر ازدهارًا، والطبقة (لا سيما مع رفع مستوى مكونات الدخل المنخفض والمتوسط) تعني تماسكًا اجتماعيًا أكبر.

أولاً، لا يمكن تحقيق الحقوق الاجتماعية والمجتمع المتماسك إلا إذا تم ضمان الحقوق الاجتماعية للأقل ثراءً – وأيضًا ضمن الطبقة الوسطى – ولا يمكن تحقيق مجتمع متماسك إلا إذا كانت التفاوتات محدودة والطبقة الوسطى مزدهرة، لهذه الأسباب يمكننا القول أنه من أجل أن تكون استراتيجية التماسك الاجتماعي ناجحة يجب أن تركز بشكل أساسي على الطبقة الدنيا والمتوسطة الدخل لضمان الحقوق الاجتماعية وبالتالي تحسين التماسك والحفاظ على مجتمع متماسك، وبشكل أكثر تحديدًا يمكن أن تساعد التخفيضات الضريبية المصممة جيدًا و/أو زيادة الدعم الاقتصادي للأفراد ذوي الدخل المنخفض والمتوسط بشكل كبير في بناء مجتمع أكثر تماسكًا، وبالتالي هناك حاجة إلى تحالفات سياسية حريصة بشكل خاص على دعم ذوي الدخل المنخفض والمتوسط، دون خلق انقسامات أو استياء مفرط في المجتمع يمكن أن يؤدي إلى حدوث ردود فعل سياسية كبيرة مثل الشعبوية الإقصائية.

كما يمكن ربط الهدف الثاني – تقاسم المسؤولية الاجتماعية – بتطوير طبقة وسطى أقوى لأنه فقط في ظل ظروف من المساواة في الدخل والثروة المشتركة بشكل جيد يمكن للمجتمع أن يكون متماسكًا إلى حد كبير، وتتمتع الطبقة الوسطى القوية بقدرات أكبر على تقاسم المسؤوليات الاجتماعية مقارنة بالطبقة المتعثرة، وفي الواقع يمكننا القول بأنه إذا كانت الطبقة الوسطى (خاصة إذا أخذنا في الاعتبار ركائز الدخل المنخفض والمتوسط) تتمتع بصحة جيدة فلن يقتصر الأمر على التماسك الاجتماعي في صحة جيدة ولكن أيضًا في المجتمع ككل.

ويعد تعزيز وتحسين تمثيل الطبقة الوسطى أمرًا بالغ الأهمية أيضًا في المشهد السياسي اليوم، ويمكن تفسير الاستياء بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وحركات الاحتجاج الاجتماعي الأخرى بالأزمة السياسية التي اعتبرت تمثيل الحزب التقليدي على مدى العقود الماضية غير فعال، كما أدت كل من الأزمة الاقتصادية وأزمة الهجرة إلى تفاقم انزعاج الطبقة الوسطى – لا سيما "الخاسرون من العولمة" والعمليات الاقتصادية الأخرى ذات الصلة (مثل تحرير سوق العمل) – التي أدارت ظهرها بشكل متزايد لقيم التماسك الاجتماعي أو بدلاً من ذلك بدأوا في تحديد التماسك الاجتماعي بطريقة أصلية بشكل متزايد، أي الاعتبار والترويج الكاملين فقط لحقوق أولئك الذين هم من مواطني الدولة، وتعتبر زيادة فرص المشاركة الفعالة وتنشيط المشاركة المدنية والإدماج مع التركيز بشكل خاص على الطبقة الوسطى أمر ذو أهمية حيوية إذا أريد الحفاظ على التماسك الاجتماعي وتعزيزه.

أخيرًا ، مستقبل آمن (اجتماعيًا) للجميع يتحقق من خلال مستقبل آمن اجتماعيًا للطبقة الوسطى وخاصةً نساء الطبقة الوسطى اللواتي غالبًا ما يتم إهمالهن من خلال السياسات الملائمة، إن ازدهار الطبقة الوسطى له تأثير ممتد فيما يتعلق بالمجتمع ككل، وفي هذا الإطار يعد الحراك الاجتماعي للطبقة الوسطى أمرًا أساسيًا لأنه سيقلل من فجوات عدم المساواة في الدخل . (Graziano,2020,pp.28-31)

٩- الطبقة الوسطى والحراك الاجتماعي والسياسي

تهتم الطبقة الوسطى بمناقشة التحديات والمخاوف الجماعية الملهمة للنقاش السياسي وممارسة الأنشطة الاجتماعية حيث تتوافر فضاءات التواصل والتواصل الاجتماعي خارج نطاق الأسرة، ومن الواضح أن وسائل الإعلام تلعب دورًا مهمًا في إنشاء أجندات مشتركة للطبقة الوسطى، وقد يحدث بشكل غير رسمي دوائر الأصدقاء الذين يجتمعون بانتظام في المنازل الخاصة أو في الأماكن العامة مثل دور السينما والمسارح والمقاهي ودور العبادة، وكذلك في النوادي الرسمية أو الجمعيات التطوعية، وتشير بعض الدراسات إلى أن ممارسات الطبقة الوسطى تعكس ثقافات الشباب والمعايير الجديدة وأنماط الحياة والرؤى السياسية، والتفاوض بين الأقران والأصدقاء وأنشطة شغل أوقات الفراغ.

ولقد تابع نيكولاس نيسبت ٢٠٠٧ مجموعة من الأصدقاء الذكور من الطبقة الوسطى في مقاهي الإنترنت في مدينة هندية ولاحظ كيف يطورون مجموعة الشعور بحياة الطبقة الوسطى المناسبة والفروق الاجتماعية الدقيقة من خلال تعميم "الروايات الأخلاقية المشتركة" حول العلاقات بين الجنسين والاستهلاك والعمل والوضع الطبقي، والعلاقات الاجتماعية بين المتزوجين من رجال الطبقة الوسطى، وتواجد النساء في النوادي والجمعيات التطوعية التى تساعد على إنشاء شبكات الطبقة الوسطى التي يمكن أن تكون مفيدة بعدة طرق، بما في ذلك التقدم المهني الفردي، وعلاوة على ذلك غالبًا ما يكون لدى هذه الجمعيات أيضًا مخططات خيرية ومشاريع تنموية لـ "القواعد الشعبية".

وقد يساعد هذا الالتزام بالصالح العام للمجتمع في تبرير امتياز الطبقة الوسطى في مواجهة أو الحد من توقعات الفقر، وفي نفس الوقت قد يتطور إلى المشاريع السياسية التي تتحدى النخب الحاكمة وتقترح إصلاحات نحو نظام أكثر شمولاً ومساواة ويعتمد على الإنجاز والجدارة بدلاً من امتياز "غير مستحق" .

أظهر مايكل ويست في دراسته (٢٠٠٢) عن نضال الطبقة الوسطى الأفريقية في زيمبابوي المستعمرة للحصول على مساكن أكثر اتساعًا وحداثة وأمانًا، وتعليمًا جيدًا، واحتراما من المستوطنين

البيض، بشكل مقنع كيف استطاعت المؤسسات غير الرسمية إرساء الحياة القومية بشكل متزايد ونشر "العقيدة التأسيسية" للمساواة في الحقوق للجميع، حيث كان النشطاء السود المثقفون يأملون أولاً في تحسين وضعهم في الداخل من خلال إطار "الشراكة العرقية"، ومع ذلك فإن "فشلهم التاريخي للسعي وراء الجدارة غير العرقية " قاد في النهاية الطبقة الوسطى بزيمبابوي "إلى استنتاج مفاده أن النهوض بمصالحها الجماعية يتطلب أخذ السلطة من المستوطنين البيض والنضال من أجل الاستقلال السياسي، بالمقابل تطلب توسيع القاعدة الاجتماعية للحركة مشروع إصلاح بين الأعراق للطبقة الوسطى وبالتالي تطور إلى القومية الشعبية السوداء التي قللت من أهمية الفروق الطبقية.

إن برنامج التحالف من أجل التقدم لجون كينيدي بأمريكا اللاتينية بعد الحرب العالمية الثانية، كان يقوم على فكرة أن الطبقة الوسطى "يمكن أن تؤدي دورًا معتدلًا ، وتحديثًا ، وإرساء للديمقراطية" ، والعديد من الأدوار الأخرى، وكان أعضاء هذه الطبقة على دراية تامة بهذه التوقعات و"تبنوا الطبقة الوسطى باعتبارها وسام شرف ومصدر امتياز"، وفي أوقات عدم الاستقرار الاقتصادي في فترة ما بعد السبعينيات، كان المواطنون المكسيكيون من الطبقة الوسطى يخافون بشكل متزايد من "فقدان مكانة الطبقة" ونزلوا إلى الشوارع للمطالبة بسياسات حكومية تحميهم كالاستثمارات في التعليم والإسكان والتوظيف.

على أي حال ، يمكن أن تدعم الطبقة الوسطى مجموعة واسعة من التوجهات السياسية، وفي نفس الوقت فإن غالبًا ما يتم "غرس الاستخدامات السياسية لمصطلح الطبقة الوسطى في الخطاب العام بجرعات كبيرة " وهذا بدوره يلعب دورًا مهمًا في دمج "القطاعات الوسطى" غير المتجانسة إلى تكوين اجتماعي واعٍ بذاته ، وإن كان غير متجانس سياسيًا.(Lentz,2016,p.36)

١٠- الطبقة الوسطى والتنمية الديمقراطية والاستقرار الاجتماعي

هناك تقليد طويل لربط الحد من الفقر ونمو الطبقة الوسطى بالتحولات السياسية والعمليات الديمقراطية بدءا من نظرية التحديث، فلقد أشار محللو التحول السياسي إلى أن انخفاض أعداد الفقراء ونمو الطبقة الوسطى يؤدي إلى ظهور ديمقراطيات مستقرة، وهذه الحجة تقوم على أساس ملاحظات تاريخية حول دور الطبقات الوسطى البرجوازية في عملية تنمية الديمقراطيات الأوروبية المتقدمة، وكذلك على أحدث الإحصائيات عبر الوطنية التي توضح الارتباط بين حجم فئات الدخل المتوسط والتنمية والاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي.

(Wietzke and Sumner, ,2014,pp.6-7)

ويعتبر العديد من المؤلفين أن وجود طبقة وسطى كبيرة أمر مهم محدد للديمقراطية والاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي ليس فقط في الولايات المتحدة وداخل أوروبا، ولكن أيضًا في العديد من المناطق النامية، ففكرة أن الطبقة الوسطى هي قوة استقرار يمكن إرجاعها على الأقل إلى أرسطو حيث ناقش أرسطو في "السياسة" فضائل الطبقة الوسطى وكيف يمكنها الموازنة بين مساوئ الطبقتين المتطرفتين (أي الغنية والفقيرة).

علاوة على ذلك مؤخرًا، يؤكد أدلمان وموريس (١٩٦٧) ، لانديس (١٩٩٨) ، برسمان (٢٠٠٧) ، إستاش ولايبزيغر (٢٠٠٩) ، ليتريل وآخرون. (٢٠١٠) والعديد من الباحثين الآخرين على دور الطبقة الوسطى في تنمية الديمقراطية والتماسك الاجتماعي والازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي، وتعتبر هذه الدراسات الطبقة الوسطى قوة دافعة لتسهيل النمو من خلال تحقيق الاستقرار، وتراكم رأس المال البشري ، وتحسين البنية التحتية، علاوة على ذلك ، اعترفت منظمات دولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠١٩) بأهمية استمرار استهلاك الطبقة الوسطى للسلع والخدمات لدفع الجزء الأكبر من الاستثمارات في التعليم والصحة والإسكان ولعب دورًا رئيسيًا في دعم أنظمة الحماية الاجتماعية من خلال مساهماتها الضريبية. (Riccit,2020,p.3)

(٧) سياسات بناء الطبقة الوسطى

١- سياسات تنمية رأس المال البشري

خطت الإنسانية في القرون الأخيرة خطوة حاسمة من المعرفة البدائية إلى المعرفة التقدمية، وانتقلت من أولوية المهارات المهنية التي تشكلت من خلال التعلم الذاتي والتكرار الطويل لوظائف الإنتاج المماثلة إلى أولوية الكفاءة المهنية التي هي نتيجة طويلة للتدريب والاستثمار الكبير في التعليم، وأدت المتطلبات العالية للصناعات كثيفة العلم إلى إدراك المعرفة البشرية والمهارات العملية والكفاءة المهنية من منطلق هدف الاستثمار ذي الأولوية، ولقد أدى ذلك إلى تركيز كبير للمال في التعليم والعلوم، واستلزم تغيير في النموذج السائد للتنمية الاجتماعية، وكان هذا علامة على ظهور وشهادة على هيمنة شكل جديد من أشكال رأس المال وهو رأس المال البشري.

وينظر لرأس المال البشري في الحقيقة على أنه أصل اقتصادي يتشكل نتيجة للاستثمار الاجتماعي في التعليم والرعاية الصحية والتدريب، ويتم تكوين رأس المال البشري من خلال اكتساب المعرفة والمهارات والكفاءة المهنية، وهو شكل من أشكال تمثيلهم في عملية العمل والذي يوفر دخلاً معينًا لجميع المشاركين في عملية الاستثمار والإنتاج، ومع ذلك فإن رأس المال البشري ليس فقط شكلاً

محددًا من أشكال التعبير عن القدرات الإنتاجية للإنسان أو المجتمع ككل والتي تتحقق في ظل ظروف معينة في المجال الاجتماعي ومجال العمل، ولكن في الوقت نفسه هو عامل يسبب تغييرات في أنماط التوزيع وإعادة التوزيع للقيمة التي تم إنشاؤها حديثًا في نظام العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي يكون له تأثير كبير على تحول البنية الاجتماعية للمجتمع، حيث تكتسب الطبقة الوسطى ميزات تقدمية جديدة، وتعمل هذه التغييرات الهيكلية في القرن الحادي والعشرين على تسريع تنمية اقتصاد ما بعد الصناعة، وضمان استقرار النظم الاقتصادية، وزيادة ضمانات الضمان الاجتماعي، والحماية من عدم الاستقرار السياسي وعواقبه السلبية.

وعلى العكس من ذلك، فإن الافتقار إلى الاتجاهات الإيجابية في الطبقة الوسطى يؤدي إلى تغييرات معاكسة كانخفاض مستويات المعيشة ونوعية الحياة لجميع شرائح السكان، وزعزعة استقرار الوضع السياسي، واستحالة التنفيذ العملي لمبادئ الضمان الاجتماعي، ويثبت تعقيد وخطورة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية أهمية دراسة الانتظامات الملحوظة في خلق الظروف لتطبيق المعرفة في شكل رأس المال، ويعتبر رأس المال من الأصول الاقتصادية، وهو عامل قوي في شريحة الطبقة الوسطى، ومن ثم فهو محدد لعقلنة تأثيرها على الاستقرار والأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي في البلاد.(Melnychuk & Mohelnytska, 2021,pp.13-14)

٢- سياسات المحافظة على تكافؤ الفرص

ماذا نعني بدخل آمن للطبقة الوسطى؟ نعني الناس الذين ليسوا معرضين لأن يصبحوا فقراء بسبب بعض الصدمات الأسرية : كالبطالة المفاجئة ؛ فقدان رأس المال العامل بسبب السرقة أو التعسف من قبل الشرطة أو محصلي الضرائب المحليين؛ فقدان مسكن غير مؤمن عليه، حريق أو فيضانات، طفل مريض، محصول فاشل، والطبقة الوسطى في العالم النامي هم أولئك الذين يعيشون في أسر يكون فيها الدخل اليومي للفرد ١٠ دولارات أو أكثر (تعادل القوة الشرائية ، ٢٠٠٥ ، ٢٠١٠ بالدولار الأمريكي) في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية ، والأسر التي يبلغ دخل الفرد فيها ٧ دولارات في اليوم الواحد معرض لخطر الوقوع في براثن الفقر بنسبة ٢٠% إلى ٢٥% أكثر من أربع سنوات، في الوقت الذي نجد فيه أن ١٠ دولارات فقط للفرد في اليوم الواحد يخفض هذا الخطر إلى ١٠%. (Birdsall, 2010 ,p.2,)

إن الحكومة الجيدة لديها فرصة أفضل في الاستمرارية حينما تكون الطبقة الوسطى في موقع تتمتع فيه بكبر الحجم والاحساس بالأمن الكافي، ومع ذلك يجب التخفيف من هذا التفاؤل، حيث أن نسبة كبيرة من عدد سكان العالم النامي (حوالي ٥٠ % وأكثر حيث أن النمو السكاني أكبر في الدخل، ولا سيما أفريقيا) الآن يعيشون في بلدان أقل من ٢٠ % من سكانها هم من الطبقة الوسطى، وكثير منها

بالطبع هو ما يسمى "الدول الهشة" في مجتمع التنمية، في حين نجد أن الصين التي لديها طبقة وسطى كبيرة نسبيًا في المناطق الحضرية ولكنها صغيرة في المناطق الريفية من المرجح أن تشهد استمرار الزيادة في نسبة الأسر بالطبقة الوسطى؛ حتى لو تباطأ النمو بشكل كبير من متوسط ١٠% على مدى الثلاثين عامًا الماضية لا يزال من المحتمل أن يكون في حدود ٥ في المائة أو أكثر باستثناء حدوث اضطراب دراماتيكي وغير متوقع، ومن المرجح أن تستفيد الطبقة الوسطى على الأقل بشكل متناسب، لكن الهند ومعظم دول جنوب آسيا وجنوب الصحراء الكبرى لا يزال عدد قليل نسبيًا بها بالطبقة الوسطى، ويعتمد النمو المستمر والمشترك في هذه البلدان بشدة على الظروف الخارجية الإيجابية، والحوكمة الجيدة أو المكاسب المفاجئة، أو فترة من القيادة السياسية الجيدة. (Birdsall, 2010,p.7)

٣- سياسات إعادة التوزيع

هناك حاجة إلى سياسات إعادة التوزيع المستهدفة من أجل إعادة التوازن إلى الوضع الاقتصادي وضمان عبء عادل من حصص الضرائب بين مختلف قطاعات السكان، ويمكن أن تكون التخفيضات في ضرائب الدخل للطبقة الوسطى ذات الدخل المنخفض والمتوسط خير مثال على ذلك، في حين ينبغي استدعاء أعلى المداخيل إلى مساهمة أكبر في الميزانية العامة، على سبيل المثال شهدت كل من هولندا وفرنسا زيادة في الإيرادات الضريبية وزيادة في الحجم الإجمالي للطبقة الوسطى، على الرغم من الحاجة إلى مزيد من الدراسات حول هذه العلاقة فإن مثل هذا التكوين يشير إلى أن عائدات الضرائب مرتبطة بشكل إيجابي بزيادة الطبقة الوسطى، ويبقى لكل دولة أن تقرر سياسيًا مقدار الزيادة في الإيرادات الضريبية التي قد تكون مجدية سياسيًا، ولكن الترويج لـ "ميثاق اجتماعي للنمو الشامل" يمكن أن يكون له عواقب مفيدة على حجم الطبقة الوسطى وخاصة تحسين ظروف الفئات الأكثر احتياجاً.(Graziano,2020, pp.35-36)

٤- سياسات التوظيف

هناك حاجة إلى سياسات التوظيف التي تهدف إلى التنشيط الشامل من أجل التعامل مع طبقات المجتمع الأضعف – الشباب والإناث – التي كانت تكافح بشكل خاص خلال السنوات الماضية، ويمكن أن تكون الاستراتيجية الشاملة القائمة على دعم التوظيف – وإعادة توزيع العمالة المحتملة في شكل تخفيضات وقت العمل – مفيدة لتلك البلدان التي شهدت انخفاضًا عامًا للطبقة الوسطى وتضررت بشكل خاص من الركود العظيم، ولا يجب النظر إلى التنشيط في إطار شكل التوظيف فحسب، بل أيضًا في إطار شكل الإدماج الاجتماعي، والذي من شأنه أن يسمح بتعزيز التماسك الاجتماعي حتى في الحالات

التي تكون فيها فرص العمل محدودة، على سبيل المثال في هولندا – على الرغم من عمليات إعادة المعايرة – لا تزال دولة الرفاهية تضمن دعمًا كبيرًا للإدماج الاجتماعي وليس فقط تعزيز سياسات سوق العمل النشطة. (Graziano,2020, p.36)

٥- سياسات النمو الشامل المستدام

ينبغي دعم سياسات النمو الشامل المستدام من أجل ضمان ألا تتركز فوائد النمو في أيدي ذوي الدخل المرتفع أو المتوسط، بل يتم توزيعها تدريجياً بين الطبقات الاجتماعية المختلفة في المجتمع، مع الأخذ في الاعتبار أيضًا ضرورة الاستدامة المرتبطة بأهداف الأمم المتحدة، وينبغي أن تهدف السياسات الاقتصادية إلى النمو الشامل الذي يركز على الاقتصاد الدائري والبرتقالي والأخضر، مما يوفر فرصًا أكبر لدعم وتوسيع الطبقة الوسطى، فلقد كان النمو الشامل كلمة رئيسية للعديد من وثائق السياسة، ولكن نادرًا ما تم تنفيذه بشكل كامل، على سبيل المثال في فرنسا كانت هناك محاولة لزيادة المكون الشامل للنمو، ومن منظور مقارن تم تسجيل بعض النتائج الإيجابية من حيث التوسع (وإن كان محدودًا) للطبقة الوسطى.(Graziano,2020, pp.36-37)

ولا شك أن ما آلت إليه عمليات التحول حتى الآن في الدول العربية مؤلمة، ولكن المنطقة تستند إلى تاريخ غني وتزخر بإمكانات بشرية هائلة، وهذا ما يساعد على ترميم الآمال المكسورة، فمن الممكن تحقيق النمو والتنمية الشاملة للجميع والاستقرار السياسي بتمكين الطبقة الوسطى من خلال بلورة عقد اجتماعي جديد يكون شاملاً ومبنياً على نموذج إنمائي يضمن فرصاً متساوية في رفاه العيش ويحقق الاستقرار ويرقى إلى تطلعات المواطنين، وهذا التقدم يتطلب إصلاحات اقتصادية وسياسية كفيلة بتوليد فرص العمل اللائق وتوفير الحماية الاجتماعية وإرساء مقومات الحكم السليم.

لم يعد مواطنو الطبقة الوسطى اليوم بحاجة إلى الصَدَقات المتمثلة بالإعانات وغيرها من أشكال الدعم التي توفرها الحكومة، بل يريدون وظائف جيدة وفرصاً للانخراط في الأعمال تمكِّنهم من النجاح من تلقاء أنفسهم، ويتطلب ذلك اعتماد السياسات الهادفة إلى زيادة الإنتاجية الاقتصادية، وتوجيه الاستثمارات اللازمة لهذا الغرض من أجل إنعاش الصناعات التحويلية وتعزيز الصناعات الأخرى والخدمات ذات القيمة المضافة العالية وحسن استخدام الإمكانات البشرية، وينبغي تحديد وجهة التدابير المتخذة بحيث تؤدي إلى رفع المستوى المعيشي في المناطق الريفية وتساهم في تهيئة بيئة مواتية للأعمال حيث تقوم التنافسية على أساس الكفاءة والفعالية وليس المحسوبية. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،٢٠١٤، ص ص:١٧-١٨)

٦- سياسات التعليم

يعد التعليم في المجتمع الحديث أحد أدوات الحراك الاجتماعي، فالشخص العصري لديه فرصة للوصول لمكانة أفضل من خلال المؤسسات التعليمية، فمستوى التعليم يمكّن الشخص من القيام بأنماط مختلفة من الأنشطة والوظائف والتخصصات والمناصب وبهذا المعنى يمكن أن يكون النظام التعليمي عاملا من عوامل الحراك الاجتماعي وقنواته الأكثر جماهيرية، ومن المهم ملاحظة أن المستوى التعليمي وإمكانات تأهيل الطبقة الوسطى هي مؤشر على رأس المال البشري. (Otar, 2014.p.207)

ولقد وجدنا أن الولايات المتحدة التي تميزت منذ فترة طويلة بتقاليدها في التعليم العام العالمي قد أولت التزامها واهتمامها بعد الحرب العالمية الثانية باستثمارات ضخمة حيث شيدت الآلاف من المدارس الجديدة بالضواحي المختلفة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من المواليد، وحولت مجموعة منفصلة من الكليات والمعاهد الحكومية إلى أنظمة متماسكة وذات تمويل جيد للتعليم العالي، كما شاركت الحكومة الفيدرالية في الدعم بدءا من المنح التعليمية للمحاربين القدامى التي قدمها GI Bill of Rights لعام ١٩٤٤، وقدمت واشنطن مساعدة مالية دعمت وحثت على اتخاذ مزيد من الإجراءات الحكومية والمحلية، وقد ساعد هذا التوجه للاستثمار في التعليم على التنقل المهني لملايين الأمريكيين وقدم أوراق اعتماد لمجموعة من المهن التي تسعى إلى ترقية وضعهم المهني. (Weir,p.1)

لذا أصبح الوصول إلى الطبقة الوسطى الأمريكية ممكنًا من خلال توسيع الإنجازات في التعليم وأصبح للتعليم العالي دور راسخ في الحراك الاقتصادي، ففي الوقت الحاضر يُنظر بشكل متزايد للوصول إلى فرص التعليم بعد الثانوي – وخاصة شهادة جامعية لمدة ٤ سنوات – على أنه ضرورة للنجاح في اقتصاد يتطلب قدرات متقدمة وتسهيلات مع أجهزة الكمبيوتر ومهارات اتصال أقوى بين الثقافات، وأصبح من المرجح أن يكون دخل الأسر التي يرأسها خريج جامعي أعلى أو يزيد عن دخل الأسر من الطبقة الوسطى، في حين أن رؤساء الأسر الحاصلين على تعليم أقل من الدرجة الجامعية يتزايد عددهم داخل الخُمس الأدنى لتوزيع الدخل، ومن ثم فإن التعليم الجامعي يؤمن نمط حياة من الطبقة الوسطى .

إن التركيز على تدخلات سياسة التعليم للحفاظ عليها وبناء الأمن الاقتصادي متجذر في نظرية رأس المال البشري التي تم تطويرها في وقت مبكر في القرن ال ٢٠، وتصف هذه النظرية الأفراد بأنهم يشاركون في عملية التراكم وبناء رأس المال البشري على غرار الطريقة التي يمكن للأعمال التجارية تحقيق تراكم رأس المال في شكل نقدي في متناول اليد أو مدخرات أو معدات لاستخدامها في تنفيذ المهام المتعلقة بالشركة.

وبالنظر إلى الطلب على المهارات داخل اقتصادات السوق نجد أن التعليم يعمل كعامل رئيسي لتمكين العمال لتحقيق أرباح أعلى، وفي المتوسط يكسب العمال ذوو التعليم العالي أكثر، وبالتالي ينقلون بشكل إيجابي العوائد الاجتماعية والاقتصادية لأطفالهم بالإضافة إلى زيادة التنقل بين الأجيال، كما أن تعليم الوالدين يعمل على تنمية الموارد الاقتصادية ويزيد المزايا الاجتماعية وتوفير فرص العمل وتكوين الشبكات الاجتماعية وتحسين مهارات الأبوة والأمومة، وما يرتبط بها من تداعيات. (Bradley. & Dave, 2020,pp.2-6)

إن تعليم الشباب هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للآباء الصينيين من الطبقة الوسطى، وإن توفير تعليم جيد لأطفالهم هو حلم معظم أسر الطبقة الوسطى، ومن المؤكد أن المعلمين والآباء والعلماء ناقشوا ذلك من حيث دور التعليم في التميز الاجتماعي وقابلية تحويل رأس المال، والتميز الاجتماعي ضروري للأفراد لتأمين الانتماء إلى الطبقة الوسطى وينبع من وجود حدود رمزية قوية تميز وتفصل الطبقة الوسطى عن الطبقة العاملة، وبعبارة أخرى ينظر الصينيون إلى التعليم باعتباره أحد أقوى الوسائل لتقوية مكانة مجتمعاتهم الاجتماعية فيما يتعلق بالطبقات الدنيا وكذلك الأعضاء الأضعف في الطبقة الوسطى، لذلك تشير البيانات إلى أن الآباء من الطبقة الوسطى يرغبون في الإنفاق على تعليم أطفالهم من أجل الحصول على التميز والوضع الاجتماعي أو إلى استخدم مصطلحاً صينياً "dujin" والذي يعني حرفياً التذهيب، وهذا شائع ومرئي للغاية ويشير التعبير إلى قوة التعليم في زيادة قيمة الأفراد.

وفي المجتمع الصيني يرتبط التميز الاجتماعي ارتباطًا وثيقًا بمفهوم رئيسي آخر لهذا التحليل وهو "Suzhi" أو "الجودة البشرية" وهو ما يعطي قيمة لرأس المال البشري، وبالتالي يسمح للصينيين الأفراد بتأمين مكان في فئة الطبقة الوسطى وتأمين تميز اجتماعي قوي، ويعني ذلك بشكل أساسي أن الأفراد مختلفون نوعياً، وهو يدور إلى حد كبير حول اكتساب رأس المال الثقافي الذي يعد التعليم الجيد جزء منه.

وكأساس نظري، توفر نظرية بورديو حول الأنواع الأربعة لرأس المال إطار عمل قوي لدعم التحليل عند تحديد هوية الطبقة، وكيف أن العنصر المركزي هو الوعي بالفرق الطبقي أو أن ما يميز طبقة عن أخرى هي الحدود الاقتصادية والرمزية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، ومع ذلك عند تحليل الفروق الطبقية لا يكفي الدخل والثروة وحدهما لتحديد هوية الطبقة والعضوية، لذلك حدد بورديو أربعة أنواع مختلفة لرأس المال التي هي مصادر للقوة ويتم تقييمها اجتماعياً كعناصر مهمة للتمييز الطبقي: رأس المال الاقتصادي (الدخل والثروة) ، رأس المال الثقافي (التعليم ،اللغة والذوق) ورأس المال الرمزي (الوضع وأنماط الاستهلاك) ورأس المال الاجتماعي (شبكات) .

وفي ضوء مفهوم بورديو لقابلية رأس المال للتحويل نجد أن رأس المال الاقتصادي والاجتماعي والرمزي لا يحقق "الجودة البشرية"، ولكن رأس المال الثقافي يفعل ذلك، ومن ثم فإن "الجودة البشرية"

يمكنها تأمين انتماء الطبقة الوسطى وإعادة إنتاج الطبقة الوسطى على المدى الطويل وهو السبب وراء تشجيع الآباء الصينيين من الطبقة الوسطى لأطفالهم على متابعة التعليم الجيد وتنظيم حياتهم في كثير من الأحيان حول فرص الالتحاق بالمدارس عالية الجودة وبالتالي فإن التعليم الجيد هو نقطة الارتكاز التي تعيش حولها أسرة الطبقة الوسطى.

ومن ثم فإن جودة تعليم الشباب يعني تراكم رأس المال الثقافي، وبالتالي "الجودة البشرية" وهو أقوى قوة دافعة تؤثر على استراتيجيات حياة عائلات الطبقة الوسطى وأفكارهم عن المكانة، علاوة على ذلك فإن رأس المال الثقافي هو المورد الأساسي الذي يمكنه توليد الأشكال الثلاثة الأخرى لرأس المال حيث يمكن تحويله إلى رأس مال اقتصادي ورمزي واجتماعي وبالتالي فإن رأس المال الثقافي هو المفتاح لتأمين تعظيم "الجودة البشرية" وتنامي الطبقة الوسطى. (Ponzin, 2020,pp.2-3)

سادساً: تحليل مضمون الدراسات السابقة المتعلقة بالطبقة الوسطى المصرية

(١) النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول للدراسة: ما الاعتبارات التي اهتمت بها البحوث في تحديد مفهوم الطبقة الوسطى المصرية

جدول (١) يوضح أهم الاعتبارات التي اهتمت بها البحوث في تحديد مفهوم الطبقة الوسطى المصرية ن= ٣٥

م	الاعتبارات التي تم مراعاتها في تحديد مفهوم الطبقة الوسطى	ك	%
١	تتحدد معالم هذه الطبقة فى إطار المتغيرات الخارجية السياسية والاقتصادية والثقافية	٢	٥.٧١
٢	الوضع المادي والاجتماعي والتعليمي لهذه الطبقة	٣	٨.٧٥
٣	تحديد الطبقة الوسطى من خلال تقسيمها إلى شرائح	٩	٢٥.٧١
٤	هناك اختلاف في معايير تحديد حدود الطبقة الوسطى	١	٢.٨٦
٥	الطبقة الوسطى مفهوم تجريدي ومتعدد الأبعاد	٣	٨.٧٥
٦	هي الطبقة التي تحمل خصائص طبقة البروليتاريا والطبقة البرجوازية	١	٢.٨٦

يتبين من نتائج الجدول السابق أن في مقدمة الاعتبارات التي اهتمت بها البحوث في تحديد مفهوم الطبقة الوسطى المصرية هو تحديد البحوث لمفهوم الطبقة الوسطى من خلال تقسيمها إلى شرائح، يليها التركيز على الوضع المادي والاجتماعي والتعليمي لهذه الطبقة، وفي نفس الترتيب التأكيد على أن الطبقة الوسطى مفهوم تجريدي ومتعدد الأبعاد، ثم الإشارة إلى أن معالم هذه

الطبقة تتحدد فى إطار المتغيرات الخارجية السياسية والاقتصادية والثقافية، يلي ذلك أن هناك اختلاف في معايير تحديد حدود الطبقة الوسطى وفي نفس الترتيب أن الطبقة الوسطى تحمل خصائص طبقة البروليتاريا والطبقة البرجوازية.

وبصفة عامة يلاحظ قلة الدراسات التى اتجهت نحو صياغة مفهوم محدد للطبقة الوسطى المصرية والتي بلغت على الأكثر ٢٥.٧١% من جملة الدراسات بعينة الدراسة حيث انصرفت هذه الدراسات إلى التركيز على إشكالية تحديد المفهوم وصعوبات تحديده أكثر من الاهتمام بتحديد هوية وخصائص هذه الطبقة في ظل مؤشرات ومعايير موضوعية يمكن من خلالها تتبع حجم هذه الطبقة عبر الزمن، واهتمت بعض الدراسات بالتركيز على تقسيم الطبقة الوسطى إلى طبقات أو شرائح كدراسة محمد ٢٠١٢ التى أوضحت أن هذه الطبقة تضم عددا من الشرائح والفئات الاجتماعية التي تقع بين قطبي الطبقات العليا والدنيا وبعضها اقرب الى الطبقة العليا وبعضها اقرب الى الطبقة الدنيا وبعضها في موقع الوسط، ودراسة موسى ٢٠١٣ التى قسمتها إلى الطبقة الوسطى الفقيرة والطبقة الوسطى المستقرة والطبقة الوسطى المتنفذة، ودراسة شاهين ٢٠١٨ التي قسمتها إلى شرائح مثل اصحاب المهن والتكنوقراط وكبار الاداريين والموظفين وتتسع لتشمل من يعملون في النشاط التجاري والصناعي والمزارعين أصحاب الملكيات الزراعية المتواضعة، وعلى الرغم من ذلك هناك اختلاف في تحديد معايير حدود هذه الطبقة كما أوضحت دراسة عدلى ٢٠١٧، لذا تؤكد دراسةKeith Glenn,2018 أن هذه الطبقة تحمل خصائص طبقة البروليتاريا والطبقة البرجوازية.

كما أن هناك تأكيد من قبل بعض الدراسات على أن الطبقة الوسطى مفهوم متعدد الأبعاد كدراسة Abu-Ismail K & Sarangi N, 2015 لذا تؤكد دراسة Muller. C, et al 2017 أن هناك عوامل اجتماعية واقتصادية متعددة بمكن على اساسها تعريف الطبقة الوسطى كعوامل الانتاج مثل الارض والعمالة ورأس المال المادى وراس المال البشري، واستهلاك السلع، والسلوك السياسي، والتعليم.

ومن ثم هناك حاجة لمزيد من اهتمام الدراسات المصرية بتحديد مفهوم الطبقة الوسطى وتحديد حدودا لهذه الطبقة وهويتها وخصائصها وفق معايير ومؤشرات كمية وكيفية تعتمد على البيانات والاحصاءات الدقيقة والموضوعية مع الأخذ في الاعتبار تداخل بعض المعايير والخصائص بين الشرائح أو الطبقات نظرا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسة الداخلية والخارجية التي يشهدها المجتمع المصري، والتي ينشأ عنها حراكا اجتماعيا صاعدا أو هابطا في الطبقات وما

يتبعه من تغيرات في الدخل والاستهلاك ونوعية العمل والمشاركة الاجتماعية والسياسية وغيرها من الخصائص.

(٢) النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني للدراسة: ما أهمية الطبقة الوسطى من منظور البحوث المتعلقة بالمجتمع المصري

جدول (٢) يوضح أهمية الطبقة الوسطى من منظور البحوث المتعلقة بالمجتمع المصري ن=٣٥

م	أهمية الطبقة الوسطى	ك	%
١	الطبقة الوسطى أكبر الطبقات الاجتماعية	١	٢.٨٦
٢	من خلال الطبقة الوسطى يتم قياس مدى تخلف المجتمعات أو تقدمها	٤	١١.٤٣
٣	تحقيق التوازن والتماسك الاجتماعي في المجتمع	٩	٢٥.٧١
٤	الحفاظ على الطبقة الوسطى بمثابة الدفاع عن الدولة	١	٢.٨٦
٥	منها يخرج المبدعون وقادة الرأي والفكر والانتاج والفن .. الخ	١	٢.٨٦
٦	حاملة النشاط الاقتصادي وتحافظ على منظومة القيم في المجتمع	١	٢.٨٦
٧	الحفاظ عليها يقي من الفوضى التي تهدد النظام السياسي والاجتماعي	٢	٥.٧١
٨	اهتزاز هذه الطبقة يقوض(يهدم) اركان البناء الاجتماعي	١	٢.٨٦
٩	الطبقة الوسطى تساعد على تراكم رأس المال البشري والمدخرات لتحقيق التنمية الاقتصادية	٤	١١.٤٣
١٠	تضم رواد الأعمال وبالتالي تمثل قوة دافعة للتصنيع والتنمية الاقتصادية الاجتماعية	٣	٨.٧٥
١١	قدرة الطبقة الوسطى على دفع تكاليف السلع عالية الجودة ومن ثم تشجيع الشركات على الاستثمار	٣	٨.٧٥
١٢	مساءلة الحكومة وإشاعة الديمقراطية	٢	٥.٧١
١٣	بدون الطبقة الوسطى ينشأ الصراع والعنف	١	٢.٨٦
١٤	الطبقة الوسطى ترفع معدلات النمو	١	٢.٨٦

يتضح من خلال الجدول السابق أن في مقدمة الاستخلاصات التي تعكس أهمية الطبقة الوسطى من منظور البحوث المتعلقة بالمجتمع المصري هي أهمية الطبقة الوسطى في تحقيق التوازن والتماسك الاجتماعي في المجتمع، يليها أن الطبقة الوسطى مقياس لمدى تخلف المجتمعات أو تقدمها، وفي نفس الترتيب أن الطبقة الوسطى تساعد على تراكم رأس المال البشري والمدخرات لتحقيق التنمية الاقتصادية، يلي ذلك أن هذه الطبقة تضم رواد الأعمال وبالتالي تمثل قوة دافعة للتصنيع والتنمية

الاقتصادية الاجتماعية، وفي نفس الترتيب قدرة هذه الطبقة على دفع تكاليف السلع عالية الجودة ومن ثم تشجيع الشركات على الاستثمار، ثم أن الحفاظ عليها يقي من الفوضى التي تهدد النظام السياسي والاجتماعي وفي نفس الترتيب أهميتها في مساءلة الحكومة وإشاعة الديمقراطية، وأخيرا وفي نفس الترتيب الطبقة الوسطى أكبر الطبقات الاجتماعية، والحفاظ على الطبقة الوسطى بمثابة الدفاع عن الدولة ، ومنها يخرج المبدعون وقادة الرأي والفكر والانتاج والفن، وهي حاملة النشاط الاقتصادي وتحافظ على منظومة القيم في المجتمع، واهتزازها يقوض أركان البناء الاجتماعي، وبدونها ينشأ الصراع والعنف، كما أنها ترفع معدلات النمو.

وبصفة عامة تؤكد الدراسات السابقة المصرية على أهمية الطبقة الوسطى في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والأمنية والسياسية، فعلى المستوى الاجتماعي تؤكد بعض الدراسات أهمية الطبقة الوسطى في تحقيق التوازن والتماسك الاجتماعي والحفاظ على منظومة القيم(مصطفي،٢٠٠٣؛ حسن ٢٠١٢؛علام،٢٠١٣؛ ؛شاهين ٢٠١٨) وعلى المستوى الاقتصادي تؤكد دراسات أخري على أن الطبقة الوسطى حاملة النشاط الاقتصادي وتسهم في تراكم والمدخرات وهى قوة دافعة للتصنيع والتنمية الاقتصادية ودفع تكاليف السلع وتشجيع الشركات على الاستثمار ورفع معدلات النمو(Abu-Ismail. K & Sarangi. N,2015؛ عبد الحافظ، ٢٠١٦ ؛ Glenn. K,2018، وعلى المستوى التعليمي تسهم هذه الطبقة في تراكم رأس المال البشري (Abu-Ismail. K & Sarangi. N,2015) وعلى المستوى السياسي توضح الدراسات أهمية الطبقة الوسطى في وقاية المجتمع من الفوضى التي تهدد النظام السياسي ومساءلة الحكومة وإشاعة الديمقراطية (حسن ٢٠١٧؛ Muller. C, et al 2017؛ KHALDOUN. J,2022) وعلى المستوى الثقافي فإن هذه الطبقة يخرج منها المبدعون وقادة الرأي والفكر والانتاج والفن (مصطفي،٢٠٠٣)، وعلى المستوى الأمني تؤكد بعض الدراسات أن بدون الطبقة الوسطى ينشأ الصراع والعنف واهتزاز هذه الطبقة يقوض أركان البناء الاجتماعي(مصطفي،٢٠٠٣؛ الضبع، ٢٠٠٤)

(٣) النتائج المتعلقة بالتساؤل الثالث للدراسة: ما رؤية البحوث لخصائص الطبقة الوسطى المصرية.

جدول(٣) يوضح رؤية البحوث لخصائص الطبقة الوسطى المصرية ن=٣٥

م	خصائص الطبقة الوسطى	ك	%
١	انحسار الأنشطة الترفيهية	١	٢.٨٦
٢	قيمة التعليم تمثل أهمية خاصة للطبقة الوسطى	٦	١٧.١٤
٣	عدم وحدة المصالح التي يمثلها أعضاء هذه الطبقة أو تضاربها	٥	١٤.٢٩
٤	طبقة نفعية تنطلق من انشغالها الأولي بأسباب بقائها وتعزيز مصالحها الخاصة	١	٢.٨٦
٥	أكثر الطبقات الاجتماعية حركية وافتقارا الى التجانس ولا تمتلك ايديولوجية ثابتة	١١	٣١.٤٣
٦	هي الطبقة الحاملة لقيم الاعتدال والتطور الطبيعي	٢	٥.٧١
٧	تشكلت هذه الطبقة في مصر عبر فترة طويلة من الزمن امتدت من النصف الثاني من القرن التاسع عشر	١	٢.٨٦
٨	الطبقة الوسطى المصريّة(الحديثة)خرجت من رحم الثّورة	١	٢.٨٦
٩	نشأ أفراد هذه الطبقة في مصر وهم يحملون قيم مزدوجة تجاه الدولة	١	٢.٨٦
١٠	طبقة ديناميكية طموحة تتميز بإمكانيات وقدرات متعددة	٣	٨.٥٧
١١	تؤمن بالحلول التوافقية لكثير من المشكلات	١	٢.٨٦
١٢	تغليب المصلحة الفردية على المصلحة الجمعية طوال تاريخها الا في لحظات استثنائية	١	٢.٨٦
١٣	الطبقة الوسطى المصرية صنيعة الدولة	٢	٥.٧١
١٤	تمتلك الشرائح العليا منها الموارد اللازمة لتمكين انسحابها من المجال العام	١	٢.٨٦
١٥	انفتحت هذه الطبقة على ثقافة العولمة	١	٢.٨٦
١٦	تتميز بالطموح والأمل من أجل الوصول للطبقة العليا	١	٢.٨٦

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن في مقدمة الخصائص التي تميز الطبقة الوسطى المصرية من منظور البحوث المتعلقة بالمجتمع المصري أنها أكثر الطبقات الاجتماعية حركية وافتقارا الى التجانس ولا تمتلك ايديولوجية ثابتة، يلي ذلك أن قيمة التعليم تمثل أهمية خاصة للطبقة الوسطى، ثم

عدم وحدة المصالح التي يمثلها أعضاء هذه الطبقة أو تضاربها، ثم كونها طبقة ديناميكية طموحة تتميز بإمكانيات وقدرات متعددة ، يلي ذلك أنها الطبقة الحاملة لقيم الاعتدال والتطور الطبيعي، وفي نفس الترتيب أن الطبقة الوسطى المصرية صنيعة الدولة، وأخيرا وفي نفس الترتيب انحسار الأنشطة الترفيهية لهذه الطبقة، واعتبارها طبقة نفعية تنطلق من انشغالها الأولي بأسباب بقائها وتعزيز مصالحها الخاصة، وتغليب هذه الطبقة المصلحة الفردية على المصلحة الجمعية طوال تاريخها الا في لحظات استثنائية، وتمتلك الشرائح العليا منها الموارد اللازمة لتمكين انسحابها من المجال العام، وانفتحت هذه الطبقة على ثقافة العولمة، وتتميز بالطموح والأمل من أجل الوصول للطبقة العليا، وتشكلت هذه الطبقة في مصر عبر فترة طويلة من الزمن امتدت من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وخرجت الطبقة الوسطى المصريّة الحديثة من رحم الثّورة.

وبصفة عامة تتنوع خصائص الطبقة الوسطى المصرية التي تجعل منها قوة دافعة لتقدم المجتمع وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فقد أكدت عديد من الدراسات السابقة المصرية على أن هذه الطبقة أكثر الطبقات الاجتماعية حركية وتنوعاً وتفتقر الى التجانس ولا تمتلك ايديولوجية ثابتة (عبد الله، ٢٠٠٠ ؛ مصطفى، ٢٠٠٣؛ Xiaoqi,2012 ؛علام،٢٠١٣ ؛ عدلى،٢٠١٧ ؛ حسن، ٢٠١٧ ؛ لويس،٢٠١٨ ؛ قنديل، ٢٠٢٠) وقد يفسر ذلك بأن تنوع وتباين أنماط الانتاج يؤدى الى تباين خصائص المواقع الطبقية الوسطى ومن ثم هيمنة حالة الاختلاط والتناقض بما تعنيه من دخول الشخص في أكثر من علاقة انتاجية في وقت واحد ومن ثم تعدد مواقعه الطبقية، أو التفاوت في

النشاط المهني بين أطباء ومهندسين وصيادلة وكتاب وصحفيين وممثلين وغيرهم أو لأن شرائحها في حالة تخبط ومنقسمة بحسب ولاءاتها وموقفها من نظام الحكم فمنها أصحاب الاتجاهات المحافظة وأصحاب الاتجاهات الليبرالية لذا تؤكد نتائج بعض الدراسات السابقة على عدم وحدة المصالح التي يمثلها أعضاء هذه الطبقة أو تضاربها(مصطفى، ٢٠٠٣ ، عدلى، ٢٠١٧؛ البغدادى، ٢٠١٨) كما أكدت الدراسات السابقة على أن التعليم يحتل أهمية خاصة لهذه الطبقة ومن ثم فهي مصدر رئيس لرأس المال البشري (عبد الله، ٢٠٠٠ ؛ عبد الحافظ، ٢٠١٦ ؛ حسن، ٢٠١٧) ويفسر ذلك بأن شريحة كبيرة من هذه الطبقة تمثل العمالة الذهنية غير اليدوية الحاملة للمعرفة والمنتجة لها والمتحكمة فيها، كما يفضل أعضاء الطبقة الوسطى استثمار اموالهم في تعليم ابنائهم، لذا تؤكد نتائج بعض الدراسات على أن الطبقة الوسطى طبقة ديناميكية طموحة تتميز بإمكانيات وقدرات متعددة (عبد الله، ٢٠٠٠ ؛ حسن، ٢٠١٧ ؛ شاهين، ٢٠١٨)

(٤) النتائج المتعلقة بالتساؤل الرابع للدراسة: ما رؤية البحوث لأسباب تراجع الطبقة الوسطى المصرية

جدول(٤) يوضح رؤية البحوث لأسباب تراجع الطبقة الوسطى المصرية ن=٣٥

م	أسباب تراجع الطبقة الوسطى	ك	%
١	سياسات الانفتاح الاقتصادي في السبعينات والتغيرات الاقتصادية النيوليبرالية في الثمانينيات والتسعينيات	١٩	٥٤.٢٩
٢	البطء في عملية التوظيف وعدم وجود مشروعات اقتصادية كافية تستوعب العمالة	٧	٢٠
٣	سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي	٩	٢٥.٧١
٤	أزمة الدين الخارجي وتعويم العملة المحلية وارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم وثبات الأجور وارتفاع الضرائب وتراجع قدرة الأسرة على توفير خدمات الرفاهية لأبنائها وخفض الدعم	١٨	٥١.٤٣
٥	تدهور قيمة التعليم والثقافة وارتفاع تكاليف التعليم وانخفاض جودته	٧	٢٠
٦	التحول الديمقراطي البطيء	٢	٥.٧١
٧	تقييد حرية الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية	٢	٥.٧١
٨	تأثير العولمة على أنماط التوظيف وهيكل المهن	٣	٨.٥٧
٩	الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة في مختلف قطاعات الاقتصاد	١	٢.٨٦
١٠	الفقر المتزايد والتوزيع غير العادل للثروة واتساع الفجوة بين الطبقات(الاستقطاب الطبقي)	٢	٥.٧١
١١	تهريب الأموال للخارج	١	٢.٨٦
١٢	التصرف في أراضي الدولة بصورة فاسدة	١	٢.٨٦
١٣	ارتفاع الفجوة في مستويات الدخول	١	٢.٨٦
١٤	الانخفاض المفاجئ في الإنفاق الاجتماعي والإعانات العامة	١	٢.٨٦
١٥	صدمة العرض التي يواجهها السوق العالمي الناجمة عن الأزمة الأوكرانية	١	٢.٨٦

تشير نتائج الجدول السابق إلى تعدد أسباب تراجع الطبقة الوسطى المصرية وجاء في مقدمة هذه الأسباب سياسات الانفتاح الاقتصادي في السبعينات والتغيرات الاقتصادية النيوليبرالية في الثمانينيات والتسعينيات، يلي ذلك أزمة الدين الخارجي وتعويم العملة المحلية وارتفاع الأسعار وزيادة

معدلات التضخم وثبات الأجور وارتفاع الضرائب وتراجع قدرة الأسرة على توفير خدمات الرفاهية لأبنائها وخفض الدعم، ثم سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، يلي ذلك تدهور قيمة التعليم والثقافة وارتفاع تكاليف التعليم وانخفاض جودته، وفي نفس الترتيب تدهور قيمة التعليم والثقافة وارتفاع تكاليف التعليم وانخفاض جودته، ثم تأثير العولمة على أنماط التوظيف وهيكل المهن، يلي ذلك في نفس الترتيب التحول الديمقراطي البطيء، تقييد حرية الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية، الفقر المتزايد والتوزيع غير العادل للثروة واتساع الفجوة بين الطبقات، وأخيرا وفي نفس الترتيب الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة في مختلف قطاعات الاقتصاد، تهريب الأموال للخارج، التصرف في أراضي الدولة بصورة فاسدة، ارتفاع الفجوة في مستويات الدخول، الانخفاض المفاجئ في الإنفاق الاجتماعي والإعانات العامة، صدمة العرض التي يواجهها السوق العالمي الناجمة عن الأزمة الأوكرانية.

وبصفة عامة يلاحظ أن العوامل الاقتصادية قد تصدرت عوامل تراجع الطبقة الوسطى حيث أكدت عديد من الدراسات على تأثير سياسات الانفتاح الاقتصادي والتغيرات الاقتصادية النيوليبرالية (عبد الله ، ٢٠٠٠ ؛ علام، ٢٠٠٣ ؛ بدوى ، ٢٠١٣ ؛ زايد، ٢٠١٥، السيد، ٢٠١٧ ؛ بالطيب، ٢٠١٨ ؛ البغدادى، ٢٠١٨ ؛ لويس ٢٠١٨) وأكدت بعض الدراسات على العوامل المتعلقة بأزمة الدين الخارجي وتعويم العملة المحلية وارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم وثبات الأجور وارتفاع الضرائب (حسن ، ٢٠١٢ ؛ محمد، ٢٠١٢ ؛ Xiaoq,2012 ؛ زايد، ٢٠١٥ ؛ عبد الحافظ، ٢٠١٦ ؛ بالطيب، ٢٠١٨ ؛ البغدادى، ٢٠١٨) ، وأشارت بعض الدراسات للعوامل المتعلقة بسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (عبد الله ، ٢٠٠٠ ؛ زايد، ٢٠١٥؛ حسن، ٢٠١٢ ؛ محمد، ٢٠١٢ ؛ عدلي، ٢٠١٧ ؛ KHALDOUN J,2022) وأوضحت بعض الدراسات العوامل المتعلقة بالبطء في عملية التوظيف وعدم وجود مشروعات اقتصادية كافية تستوعب العمالة(حسن، ٢٠١٢ ؛ عدلي، ٢٠١٧ ؛ Xiaoq,2012) وأشارت بعض الدراسات للعوامل المتعلقة بالعليم مثل تدهور قيمة التعليم والثقافة وارتفاع تكاليف التعليم وانخفاض جودته(عبد الله ، ٢٠٠٠ ؛ محمد، ٢٠١٢ ؛ حسن، ٢٠١٧) .

ومن ثم تعد العوامل المتعلقة بالاقتصاد والتعليم أكثر العوامل تأثيرا في تراجع الطبقة الوسطى المصرية من منظور الدراسات السابقة المصرية، وعلى الرغم من ذلك هناك عوامل أخرى ارتبطت بمستوى التحول الديمقراطى والمشاركة السياسة وتأثير العولمة والأزمات الخارجية كالأزمة الأوكرانية.

(٥) النتائج المتعلقة بالتساؤل الخامس للدراسة: ما رؤية البحوث للآثار التي قد تترتب على تراجع الطبقة الوسطى المصرية

جدول(٥) يوضح رؤية البحوث للآثار التى قد تترتب على تراجع الطبقة الوسطى المصرية ن=٣٥

م	الآثار المترتبة على تراجع الطبقة الوسطى	ك	%
١	اضطرار أعضاء الطبقة الوسطى من ذوى التعليم العالي للعمل في وظيفة منخفضة المكانة أو منخفضة المهارة أو منخفضة الأجر أو عدم وجود فرصة عمل	٦	١٧.١٤
٢	شعور الطبقة الوسطى بالقلق من عدم قدرتها على توفير المتطلبات الحياتية أو توفير نفس المستوى الاجتماعي والاقتصادي الذي تعيش فيه لها ولأبنائها	٥	١٤.٢٩
٣	أثرت الظروف الاقتصادية على العلاقات الأسرية والمجاملات العائلية وأنماط التواصل مع الأصدقاء والجيران	١	٢.٨٦
٤	العزوف عن المشاركة السياسية كالانضمام للأحزاب السياسية والنقابات وقمع الحريات العامة والشخصية وتقييد حرية النقابات المهنية	٢	٥.٧١
٥	الاهتمام بالأحداث السياسية رغم قسوة الظروف الاقتصادية	١	٢.٨٦
٦	اختلال التوازن في المجتمع ووقوعه في أزمة بنائية	٢	٥.٧١
٧	الهجرة للخارج وما يستتبعها من أزمات نفسية وعائلية وتربوية	٢	٥.٧١
٨	التردي القيمي والمعياري وضعف قيمة الانتماء للأسرة والوطن	١	٢.٨٦
٩	التفكك الأسري وتزايد أشكال العنف والجريمة	٢	٥.٧١
١٠	التراجع الاجتماعي في كافة المجالات	١	٢.٨٦
١١	استقطاب الطبقة الوسطى وانعكاس ذلك على دورها الاجتماعي والسياسي	١	٢.٨٦
١٢	انصراف الطبقة الوسطى الى مشكلاتها اليومية وانصرافها عن الهموم العامة وعن المشكلات السياسية	١	٢.٨٦
١٣	تراكم الغضب والامتعاض الذي يؤدى الى الثورة	١	٢.٨٦
١٤	اتساع الهوة بين الفقراء والاغنياء	٢	٥.٧١
١٥	عدم الاستقرار السياسي والامنى	١	٢.٨٦
	خوف الطبقة الوسطى من السقوط الى المنحدر تحت ضغط معدلات	٢	٥.٧١

	التضخم العالي		
١٦	اللجوء إلى بدائل تكيفية (تخفيض بنود الاستهلاك، الشراء بالتقسيط، القروض، بحث عن عمل إضافي الخ...)	٤	١١.٤٣
١٧	مخاوف من المستقبل واحساس بالتهديد وعدم الأمان	١	٢.٨٦
١٨	مشاعر عداء تجاه الدولة ومؤسساتها	٢	٥.٧١
١٩	ضعف الثقة في الاحزاب السياسية والحركات الشبابية لعدم اتخاذها مواقف تجاه الازمة	١	٢.٨٦
٢٠	تخلي الطبقة الوسطى عن أدوارها الاجتماعية والتربوية ووقوعها فريسة للإحباط والغضب واتسامها بالأنانية والانتهازية والميل الى العنف	١	٢.٨٦
٢١	اللجوء للرشوة كأحد البدائل للمحافظة على حد أدنى من تلبية الاحتياجات الضرورية لهذه الطبقة	١	٢.٨٦
٢٢	انخفاض الحراك الاجتماعي للطبقة الوسطى	١	٢.٨٦
٢٣	خلق قطاع غير رسمي ضخم	١	٢.٨٦
٢٤	عدم القدرة على مساعدة الأقارب	١	٢.٨٦

تؤكد نتائج الجدول السابق على تعدد الآثار المترتبة على تراجع الطبقة الوسطى، وجاء في مقدمة هذه الآثار اضطرار أعضاء الطبقة الوسطى من ذوى التعليم العالي للعمل في وظيفة منخفضة المكانة أو منخفضة المهارة أو منخفضة الأجر أو عدم وجود فرصة عمل، يلي ذلك شعور الطبقة الوسطى بالقلق من عدم قدرتها على توفير المتطلبات الحياتية أو توفير نفس المستوى الاجتماعي والاقتصادي الذي تعيش فيه لها ولأبنائها، ثم لجوء الطبقة الوسطى إلى بدائل تكيفية كتخفيض بنود الاستهلاك أو الشراء بالتقسيط، أو الاقتراض أو البحث عن عمل إضافي، تلى ذلك في نفس الترتيب العزوف عن المشاركة السياسية كالانضمام للأحزاب السياسية والنقابات وقمع الحريات العامة والشخصية وتقييد حرية النقابات المهنية، اختلال التوازن في المجتمع ووقوعه في أزمة بنائية، الهجرة للخارج وما يستتبعها من أزمات نفسية وعائلية وتربوية، التفكك الأسري وتزايد أشكال العنف والجريمة، اتساع الهوة بين الفقراء والاغنياء، خوف الطبقة الوسطى من السقوط الى المنحدر تحت ضغط معدلات التضخم العالي، مشاعر عداء تجاه الدولة ومؤسساتها، وأخيرا وفي نفس الترتيب تأثير الظروف الاقتصادية على العلاقات الأسرية والمجاملات العائلية وأنماط التواصل مع الأصدقاء والجيران، التردي القيمي والمعياري وضعف قيمة الانتماء للأسرة والوطن، الاهتمام بالأحداث السياسية رغم قسوة الظروف الاقتصادية، التراجع الاجتماعي في كافة المجالات، استقطاب الطبقة الوسطى وانعكاس ذلك على دورها

الاجتماعي والسياسي، انصراف الطبقة الوسطى الى مشكلاتها اليومية وانصرفت عن الهموم العامة وعن المشكلات السياسية، تراكم الغضب والامتعاض الذي يؤدى الى الثورة، عدم الاستقرار السياسي والامنى، ضعف الثقة في الاحزاب السياسية والحركات الشبابية لعدم اتخاذها مواقف تجاه الازمة، تخلي الطبقة الوسطى عن ادوارها الاجتماعية والتربوية ووقوعها فريسة للإحباط والغضب واتسامها بالأنانية والانتهازية والميل الى العنف، اللجوء للرشوة كأحد البدائل للمحافظة على حد أدنى من تلبية الاحتياجات الضرورية لهذه الطبقة، انخفاض الحراك الاجتماعي للطبقة الوسطى، خلق قطاع غير رسمي ضخم، عدم القدرة على مساعدة الأقارب.

وبصفة عامة فإن الآثار التى أشارت اليها الدراسات المصرية بينها ارتباط عضوي وتفاعل منطقي يفضي في أسوأ حالاته إلى حالة من عدم الاستقرار المجتمعي، حيث تشير النتائج إلى أن هناك آثار اجتماعية مترتبة على تراجع الطبقة الوسطى كالتأثير على العلاقات الاجتماعية والأسرية والمجالات ومساعدات الأهل والأقارب والتفكك الاسري وتزايد معدلات العنف والجريمة، والآثار النفسية كالشعور بالإحباط وعدم الأمان والقلق على المستقبل، ولجوء هذه الطبقة لبدائل توافقية كالبحث عن وظائف أخري أو الاستدانة أو التقسيط، أو العمل في القطاع غير الرسمى أو الهجرة وتحت وطأة الظروف الاقتصادية الصعبة وانخفاض مستويات المعيشة قد يؤدى ذلك الى تراكم الغضب العام وضعف الولاء والانتماء والعزوف عن المشاركة السياسية وفقدان الثقة في الأحزاب السياسة وتولد مشاعر عداء ضد الدولة ومؤسساتها مما يؤدى لحالة من عدم الاستقرار السياسي . (علام، ٢٠٠٣ ؛ الضبع، ٢٠٠٤ ؛ زايد، ٢٠١٥ ؛ السيد، ٢٠١٧ ؛ حسن، ٢٠١٧ ؛ بالطيب، ٢٠١٨ ؛ لويس، ٢٠١٨ ؛ Al Sherbini (KHALDOUN J,2022 .R,2016

(٦) النتائج المتعلقة بالتساؤل السادس للدراسة: ما رؤية البحوث لدور الطبقة الوسطى المصرية

جدول(٦) يوضح رؤية البحوث لدور الطبقة الوسطى المصرية ن=٣٥

م	دور الطبقة الوسطى	ك	%
١	الطبقة الوسطى هي القوام الأساسي لمؤسسات المجتمع المدني	٢	٥.٧١
٢	الطبقة الوسطى تشكل جماعات ضغط لإحداث التغيير الاجتماعي والسياسي والمطالبة بالحقوق	١١	٣١.٤٣
٣	ممارسة بعض الأنشطة البسيطة وتقديم الخدمات للفقراء على مستوى الجبرة والحى	٢	٥.٧١
٤	الانضمام للنقابات المهنية ذات الصلة بطبيعة عملها بهدف الاستفادة من خدماتها	٢	٥.٧١
٥	تلعب الطبقة الوسطى دورا أساسيا في الحياة الفكرية والثقافية والاجتماعية	٢	٥.٧١
٦	التنوير الثقافي وترسيخ مفاهيم المواطنة والمساواة والحريات العامة	٢	٥.٧١
٧	تحقيق التوازن والتماسك والاستقرار	٢	٥.٧١
٨	تحدد الشكل النهائي لطبيعة السياسات المنتهجة في المجتمع الرأسمالي بحكم توسطها البناء الطبقي	١	٢.٨٦
٩	الدور التحديثي والتنموي للطبقة الوسطى بعد الاستعمار	١	٢.٨٦

تظهر نتائج الجدول السابق أن في مقدمة أدوار الطبقة الوسطى المصرية أنها تشكل جماعات ضغط لإحداث التغيير الاجتماعي والسياسي والمطالبة بالحقوق، يلي ذلك في نفس الترتيب أن الطبقة الوسطى هي القوام الأساسي لمؤسسات المجتمع المدني، ممارسة بعض الأنشطة البسيطة وتقديم الخدمات للفقراء على مستوى الجبرة والحى، الانضمام للنقابات المهنية ذات الصلة بطبيعة عملها بهدف الاستفادة من خدماتها، دورها في الحياة الفكرية والثقافية والاجتماعية، دورها في التنوير الثقافي وترسيخ مفاهيم المواطنة والمساواة والحريات العامة، ودورها في تحقيق التوازن والتماسك والاستقرار، ثم في نفس الترتيب دورها في تحديد الشكل النهائي لطبيعة السياسات المنتهجة في المجتمع الرأسمالي بحكم توسطها البناء الطبقي، والدور التحديثي والتنموي لها بعد الاستعمار.

وبصفة عامة على الرغم من تأكيد الدراسات السابقة المصرية على أهمية الطبقة الوسطى في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والأمنية والسياسية على النحو الذى الذي أكدت عليه نتائج الجدول (٢) إلا أن الدراسات التي أبرزت دور الطبقة الوسطى المصرية محدودة حيث

كان في مقدمة هذه الأدوار قيام جماعات الطبقة الوسطى بالضغط لإحداث التغيير الاجتماعي والسياسي والمطالبة بالحقوق(عبد الله ، ٢٠٠٠ ؛ بدوى ، ٢٠١٣ ؛ زايد، ٢٠١٥ ؛عبد الحافظ، ٢٠١٦ ؛ Abu-Rashdan, A,2021 ؛ Ismail K & Sarangi N,2015 ؛ Muller. C,2017 قنديل، ٢٠٢٠) ومثلت نسبة هذه الدراسات ٣١.٤٢ % من مجموع الدراسات بعينة الدراسة؛ وقد يفسر ذلك بالدور الذى تلعبه الطبقة الوسطى التي تمثل أصحاب الفكر والرأي والثقافة في إحداث التأثير والمطالبة بالتغيير في النظم والسياسات لتحقيق العدالة الاجتماعية والمدافعة عن الحريات خاصة وقت الانتقاضات والثورات، إلا أن الدراسات التي تعرضت للأدوار الأخرى على الرغم من أهميتها لم تتجاوز الدراستين بنسبة ٥.٧١% كدور الطبقة الوسطى في تقديم المساعدات على مستوى الجيرة والحى ودورها في النقابات المهنية ودورها في التنوير الثقافي والحياة الفكرية والاجتماعية(علام ٢٠٠٣ ؛ الضبع، ٢٠٠٤؛ CLARK J,2004) ، وقد يفسر ذلك بضعف وتقلص الدور الحالي للطبقة الوسطى من منظور هذه الدراسات الأمر الذى يتطلب إعادة النظر في طبيعة دور الطبقة الوسطى المصرية ودراسة هذه الدور والتحديات التي تحد من فعالية هذا الدور .

(٧) النتائج المتعلقة بالتساؤل السابع للدراسة: ما رؤية البحوث لسياسات بناء الطبقة الوسطى المصرية

م	سياسات بناء الطبقة الوسطى	ك	%
١	سياسات التأمينات الاجتماعية والصحية والاسكان	٥	١٤.٢٩
٢	دعم المواد الاستهلاكية والضرورية ومراعاة أولويات الاحتياجات وتحسين مستوى المعيشة	٣	٨.٥٧
٣	تطوير سياسات النمو الاقتصادي والتوسع في نظام التشغيل	١١	٣١.٤٣
٤	الاهتمام بقطاع العاملين من خلال تحسين الأجور والمنح والحوافز والاعانات الدورية والترقي وفقا للمهارات بعيدا عن المحسوبية والوساطة	٤	١١.٤٣
٥	التوسع في تنفيذ السياسات التعليمية	١٧	٤٨.٥٧
٦	إقامة وإدارة المشروعات الصناعية والزراعية والتسويقية والتمويلية	١١	٣١.٤٣
٧	تنمية الديمقراطية التي تتيح رؤى جديدة للتنمية	٢	٥.٧١
٨	خفض الأسعار وفرض الرقابة عليها	٣	٨.٥٧
٩	اعطاء الفرصة للطبقة الوسطى للانخراط في العمل السياسي من خلال دمجهم في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني	٣	٨.٥٧
١٠	تعزيز الاحساس بالأمن والاستقرار في وجدان المواطن	١	٢.٨٦
١١	توفير خدمات البنية التحتية للقطاعات السكانية والجغرافية المحرومة	١	٢.٨٦
١٢	توفير البنية التحتية الرقمية	١	٢.٨٦
١٣	ان تراعي الحكومة عدالة توزيع الاعباء حتى تقلل من الفوارق المتنامية على حساب الطبقة الوسطى	١	٢.٨٦
١٤	تفعيل دور الاقتصاد غير الرسمى من خلال الاعتراف به وعدم فرض الضرائب وتوفير المساعدات المالية والتطوير المستمر لهذا الاقتصاد	٢	٥.٧١
١٥	نشر الوعي الديني الصحيح من خلال الخطباء والوعاظ للحض على عدم الاسراف وعدم الانفاق بسفه	١	٢.٨٦
١٦	تدابير الحماية الاجتماعية كبرنامج تكافل وكرامة وبرنامج حياة كريمة	١	٢.٨٦
١٧	مد مظلة الحماية الاجتماعية للحفاظ على ما تبقى من الطبقة الوسطى	١	٢.٨٦

جدول(٧) يوضح رؤية البحوث لسياسات بناء الطبقة الوسطى المصرية ن=٣٥

يتضح من نتائج الجدول السابق أن في مقدمة سياسات بناء الطبقة الوسطى من منظور الدراسات المتعلقة بالمجتمع المصري التوسع في تنفيذ السياسات التعليمية، يليها في نفس الترتيب تطوير سياسات النمو الاقتصادي والتوسع في نظام التشغيل، وإقامة وإدارة المشروعات الصناعية والزراعية والتسويقية والتمويلية، ثم سياسات التأمينات الاجتماعية والصحية والاسكان، ثم الاهتمام بقطاع العاملين من خلال تحسين الأجور والمنح والحوافز والاعانات الدورية والترقي وفقا للمهارات بعيدا عن المحسوبية والوساطة، يليها في نفس الترتيب دعم المواد الاستهلاكية والضرورية ومراعاة أولويات الاحتياجات وتحسين مستوى المعيشة، وخفض الأسعار وفرض الرقابة عليها، واعطاء الفرصة للطبقة الوسطى للانخراط في العمل السياسي من خلال دمجهم في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، يلي ذلك في نفس الترتيب تنمية الديمقراطية التي تتيح رؤى جديدة للتنمية، وتفعيل دور الاقتصاد غير الرسمى من خلال الاعتراف به وعدم فرض الضرائب وتوفير المساعدات المالية والتطوير المستمر لهذا الاقتصاد.

وبصفة عامة يلاحظ أن السياسات المتعلقة بالتعليم والاقتصاد تصدرت سياسات بناء الطبقة الوسطى من منظور الدراسات السابقة المصرية، ولعل ذلك يتفق مع نتائج الجدول رقم (٤) المتعلق بأسباب تراجع الطبقة الوسطى المصرية والتي كان في مقدمتها العوامل الاقتصادية والتعليمية، ويفسر تصدر السياسات التعليمية لسياسات بناء الطبقة الوسطى كما أكدته بعض الدراسات السابقة (عبد الله ، ٢٠٠٠ ؛ رزق، ٢٠٠٣ ؛ علام، ٢٠٠٣ ؛ حسن، ٢٠١٢ ؛ زايد، ٢٠١٥ ؛ عدلي، ٢٠١٧ ؛ السيد، ٢٠١٧ ؛ حسن، ٢٠١٧) بتعرض هذه الدراسات وإشادتها بالاهتمام بالتعليم في عصر محمد على في بدايات القرن التاسع عشر وكذلك بدور الزعيم الراحل جمال عبد الناصر في الاهتمام بمجانية التعليم كآلية للحراك الاجتماعي منذ مطلع الخمسينات والتي كان لها الفضل في تشكيل قوام الطبقة الوسطى المصرية؛ ولعل ذلك ما دعى عدلى ٢٠١٧ للتأكيد على أن " الطبقة الوسطى المصرية صنيعة الدولة منذ شرع محمد على لبناتها عندما شرع في تجربته التحديثية ومرورا بالتجربة الناصرية والتي كان لها الفضل الأكبر في التأسيس لهذه الطبقة ودفع نموها وهذا على خلاف الوضع الأوربي حيث نشأت الطبقة الوسطى ونمت في إطار صراعها مع الدولة بتحالفاتها الطبقية التقليدية " ، وعلى المستوى الاقتصادي تؤكد دراسة حسن ٢٠١٧ على دور برامج الاصلاح الزراعي وتوزيع الاراضي على الفلاحين ودعم الحرفيين والتجار والعمال الصناعيين المهرة خلال حكم عبد الناصر وتؤكد دراسة الضبع ٢٠٠٤ على أن سياسة محمد على ساعدت على تنمية هذه الطبقة من خلال سياسة التنمية الزراعية والصناعية.

وعلى الرغم من تصدر السياسات التعليمية والاقتصادية لسياسات بناء الطبقة الوسطى إلا أن الدراسات السابقة لم تهمل الإشارة للسياسات الأخرى اللازمة لبناء هذه الطبقة كسياسات الدعم والتأمينات

الاجتماعية والحماية الاجتماعية والتنمية الديمقراطية والوعي الديني والبنية التحتية والبنية الرقمية والنهوض بالقطاع غير الرسمى وغيرها من السياسات، ولعل هذا يؤكد على أن بناء الطبقة الوسطى يتطلب سياسات شاملة ومتكاملة ومستدامة على مستوى محاور متعددة.

سابعاً: النتائج العامة للدراسة

في ضوء تحليل مضمون الدراسات السابقة المتعلقة بالطبقة الوسطى المصرية يمكن استخلاص النتائج التالية:

- أشارت نتائج الدراسة إلى قلة البحوث التى اتجهت نحو صياغة مفهوم محدد للطبقة الوسطى المصرية، وكان في مقدمة الاعتبارات التي اهتمت بها البحوث في تحديد مفهوم الطبقة الوسطى المصرية هو تحديد البحوث لمفهوم الطبقة الوسطى من خلال تقسيمها إلى شرائح، وانصرفت هذه الدراسات إلى التركيز على إشكالية تحديد المفهوم وصعوبات تحديده أكثر من الاهتمام بتحديد هوية وخصائص هذه الطبقة في ظل مؤشرات ومعايير موضوعية يمكن من خلالها تتبع حجم هذه الطبقة عبر الزمن، ومن ثم هناك حاجة لمزيد من اهتمام الدراسات المصرية بتحديد مفهوم الطبقة الوسطى وتحديد حدودا لهذه الطبقة وهويتها وخصائصها وفق معايير ومؤشرات كمية وكيفية تعتمد على البيانات والاحصاءات الدقيقة والموضوعية مع الأخذ في الاعتبار تداخل بعض المعايير والخصائص بين الشرائح أو الطبقات نظرا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسة الداخلية والخارجية التي يشهدها المجتمع المصري، والتي ينشأ عنها حراكا اجتماعيا صاعدا أو هابطا في الطبقات وما يتبعه من تغيرات في الدخل والاستهلاك ونوعية العمل والمشاركة الاجتماعية والسياسية وغيرها من الخصائص.
- تؤكد الدراسات السابقة المصرية على أهمية الطبقة الوسطى في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والأمنية والسياسية، فعلى المستوى الاجتماعي تؤكد بعض الدراسات أهمية الطبقة الوسطى في تحقيق التوازن والتماسك الاجتماعي والحفاظ على منظومة القيم، وعلى المستوى الاقتصادي تؤكد دراسات أخري على أن الطبقة الوسطى حاملة النشاط الاقتصادي وتسهم في تراكم المدخرات وهى قوة دافعة للتصنيع والتنمية الاقتصادية ودفع تكاليف السلع وتشجيع الشركات على الاستثمار ورفع معدلات النمو، وعلى المستوى التعليمي تسهم هذه الطبقة في تراكم رأس المال البشري، وعلى المستوى السياسي توضح الدراسات أهمية الطبقة الوسطى في وقاية المجتمع من الفوضى التي تهدد النظام السياسي ومساءلة الحكومة وإشاعة الديمقراطية، وعلى المستوى الثقافي فإن هذه الطبقة يخرج منها المبدعون وقادة الرأي والفكر

والانتاج والفن، وعلى المستوى الأمني تؤكد بعض الدراسات أن بدون الطبقة الوسطى ينشأ الصراع والعنف واهتزاز هذه الطبقة يقوض أركان البناء الاجتماعي.

- تتنوع خصائص الطبقة الوسطى المصرية التي تجعل منها قوة دافعة لتقدم المجتمع وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فقد أكدت عديد من الدراسات السابقة المصرية على أن هذه الطبقة أكثر الطبقات الاجتماعية حركية وتنوعاً وتفتقر الى التجانس ولا تمتلك ايديولوجية ثابتة نظرا لُتنوع وتباين أنماط الانتاج الذي يؤدى الى تباين خصائص المواقع الطبقية الوسطى ومن ثم هيمنة حالة الاختلاط والتناقض بما تعنيه من دخول الشخص في أكثر من علاقة انتاجية في وقت واحد ومن ثم تعدد مواقعه الطبقية، أو التفاوت في النشاط المهني بين أطباء ومهندسين وصيادلة وكتاب وصحفيين وممثلين وغيرهم أو لأن شرائحها في حالة تخبط ومنقسمة بحسب ولاءاتها وموقفها من نظام الحكم فمنها أصحاب الاتجاهات المحافظة وأصحاب الاتجاهات الليبرالية لذا تؤكد نتائج بعض الدراسات السابقة على عدم وحدة المصالح التي يمثلها أعضاء هذه الطبقة أو تضاربها، كما أكدت الدراسات السابقة على أن التعليم يحتل أهمية خاصة لهذه الطبقة ومن ثم فهي مصدر رئيس لرأس المال البشري حيث أن شريحة كبيرة من هذه الطبقة تمثل العمالة الذهنية غير اليدوية الحاملة للمعرفة والمنتجة لها والمتحكمة فيها، كما يفضل أعضاء الطبقة الوسطى استثمار اموالهم في تعليم ابنائهم، لذا تؤكد نتائج بعض الدراسات على أن الطبقة الوسطى طبقة ديناميكية طموحة تتميز بإمكانيات وقدرات متعددة.
- أظهرت نتائج الدراسة أن العوامل الاقتصادية قد تصدرت عوامل تراجع الطبقة الوسطى المصرية حيث أكدت عديد من الدراسات على تأثير سياسات الانفتاح الاقتصادي والتغيرات الاقتصادية النيوليبرالية وأكدت بعض الدراسات على العوامل المتعلقة بأزمة الدين الخارجي وتعويم العملة المحلية وارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم وثبات الأجور وارتفاع الضرائب، وأشارت بعض الدراسات للعوامل المتعلقة بسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأوضحت بعض الدراسات العوامل المتعلقة بالبطء في عملية التوظيف وعدم وجود مشروعات اقتصادية كافية تستوعب العمالة، في حين أشارت بعض الدراسات للعوامل المتعلقة بالتعليم مثل تدهور قيمة التعليم والثقافة وارتفاع تكاليف التعليم وانخفاض جودته، ومن ثم تعد العوامل المتعلقة بالاقتصاد والتعليم أكثر العوامل تأثيرا في تراجع الطبقة الوسطى المصرية من منظور الدراسات السابقة المصرية، وعلى الرغم من ذلك هناك عوامل أخرى ارتبطت بمستوى التحول الديمقراطي والمشاركة السياسية وتأثير العولمة والأزمات الخارجية كالأزمة الأوكرانية الروسية.

- أوضحت نتائج الدراسة أن الآثار التى قد تترتب على تراجع الطبقة الوسطى المصرية والتى أشارت اليها الدراسات السابقة المصرية بينها ارتباط عضوي وتفاعل منطقي يفضي في أسوأ حالاته إلى حالة من عدم الاستقرار المجتمعي، حيث تشير النتائج إلى أن هناك آثارًا اجتماعية مترتبة على تراجع الطبقة الوسطى كالتأثير على العلاقات الاجتماعية والأسرية والمجالات ومساعدات الأهل والأقارب والتفكك الاسري وتزايد معدلات العنف والجريمة، والآثار النفسية كالشعور بالإحباط وعدم الأمان والقلق على المستقبل، ولجوء هذه الطبقة لبدائل توافقية كالبحث عن وظائف أخري أو الاستدانة أو التقسيط، أو العمل في القطاع غير الرسمي أو الهجرة، وتحت وطأة الظروف الاقتصادية الصعبة وانخفاض مستويات المعيشة قد يؤدى ذلك الى تراكم الغضب العام وضعف الولاء والانتماء والعزوف عن المشاركة السياسية وفقدان الثقة في الأحزاب السياسة وتولد مشاعر عداء ضد الدولة ومؤسساتها مما يؤدى لحالة من عدم الاستقرار السياسي .
- على الرغم من تأكيد الدراسات السابقة المصرية على أهمية الطبقة الوسطى في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والأمنية والسياسية على النحو المشار إليه آنفاً إلا أن الدراسات التي أبرزت دور الطبقة الوسطى المصرية محدودة؛ حيث كان في مقدمة هذه الأدوار قيام جماعات الطبقة الوسطى بالضغط لإحداث التغيير الاجتماعي والسياسي والمطالبة بالحقوق، ويرجع ذلك للدور الذى تلعبه الطبقة الوسطى التي تمثل أصحاب الفكر والرأي والثقافة في إحداث التأثير والمطالبة بالتغيير في النظم والسياسات لتحقيق العدالة الاجتماعية والمدافعة عن الحريات خاصة وقت الانتفاضات والثورات، إلا أن الدراسات التي تعرضت للأدوار الأخرى على الرغم من أهميتها لم تتجاوز الدراستين بنسبة ٥.٧١% كدور الطبقة الوسطى في تقديم المساعدات على مستوى الجيرة والحى ودورها في النقابات المهنية ودورها في التنوير الثقافي والحياة الفكرية والاجتماعية، وقد يفسر ذلك بضعف وتقلص الدور الحالي للطبقة الوسطى من منظور هذه الدراسات الأمر الذى يتطلب إعادة النظر في طبيعة دور الطبقة الوسطى المصرية ودراسة هذه الدور والتحديات التي تحد من فعالية هذا الدور .
- أكدت النتائج أن السياسات المتعلقة بالتعليم والاقتصاد تصدرت سياسات بناء الطبقة الوسطى من منظور الدراسات السابقة المصرية، ويرجع تصدر السياسات التعليمية لسياسات بناء الطبقة الوسطى كما أكدته بعض الدراسات السابقة بتعرض هذه الدراسات وإشادتها بالاهتمام بالتعليم في عصر محمد على في بدايات القرن التاسع عشر وكذلك بدور الزعيم الراحل جمال عبد الناصر في الاهتمام بمجانية التعليم كآلية للحراك الاجتماعي منذ مطلع الخمسينات والتي كان لها الفضل في تشكيل قوام الطبقة الوسطى المصرية؛ لذا ذهبت بعض الدراسات للتأكيد على أن الطبقة الوسطى

المصرية صنيعة الدولة على خلاف الوضع الأوربي حيث نشأت الطبقة الوسطى ونمت في إطار صراعها مع الدولة بتحالفاتها الطبقية التقليدية، وعلى المستوى الاقتصادي أكدت الدراسات على دور برامج الاصلاح الزراعي وتوزيع الاراضي على الفلاحين ودعم الحرفيين والتجار والعمال الصناعيين المهرة خلال حكم عبد الناصر وكذلك سياسة محمد على التي ساعدت على تنمية هذه الطبقة من خلال سياسة التنمية الزراعية والصناعية، ولعل ذلك يشير إلى أن بناء الطبقة الوسطى المصرية والنهوض بها يتطلب تبني سياسات ومشروعات قومية اقتصادية وتعليمية موجهة من خلال الدولة وبالتعاون مع شركاء التنمية بالمجتمع المصري، إلا أنه على الرغم من تصدر السياسات التعليمية والاقتصادية لسياسات بناء الطبقة الوسطى فإن الدراسات السابقة لم تهمل الإشارة للسياسات الأخرى اللازمة لبناء هذه الطبقة كسياسات الدعم والتأمينات الاجتماعية والحماية الاجتماعية والتنمية الديمقراطية والوعي الديني والبنية التحتية والبنية الرقمية والنهوض بالقطاع غير الرسمى وغيرها من السياسات، ولعل هذا يؤكد على أن بناء الطبقة الوسطى يتطلب سياسات شاملة ومتكاملة ومستدامة على مستوى محاور متعددة.

ثامناً: آليات مقترحة للنهوض بالطبقة الوسطى المصرية

في ضوء المراجعة السابقة للأدبيات النظرية العالمية للطبقة الوسطى ونتائج تحليل مضمون البحوث السابقة المتعلقة بالطبقة الوسطى المصرية يمكن عرض لبعض آليات النهوض بالطبقة الوسطى المصرية وفق عدة محاور على النحو التالي:-

المحور الأول: آليات البحث العلمي والتقارير الاحصائية

١- وضع سياسة بحثية للطبقة الوسطى على المستوى القومي تتضمن:

- دراسة أسباب تراجع الطبقة الوسطى
- التحديات التي تواجه الطبقة الوسطى
- اسهامات الطبقة الوسطى في التغيير الاجتماعي
- متطلبات النهوض بالطبقة الوسطى

٢- تحديث منظومة الاحصاءات على المستوى القومي من خلال:

- الاهتمام بصياغة مؤشرات لتحديد الطبقة الوسطى سواء كانت هذه المؤشرات كمية ترتبط بالدخل وحجم الاستهلاك أو مؤشرات كيفية ترتبط بمفهوم الطبقة الوسطى بصورة أعمق وتتضح من خلال مؤشرات التعليم ونوعية العمل والتطلعات وغيرها .

– رصد ونشر الاحصاءات الوطنية المتعلقة بالسمات والخصائص التي تجمع بين من ينتسب إلى هذه الطبقة في ضوء نهج متعدد الأبعاد يتضمن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والمهنية والتعليمية والسياسية وغيرها .

– الاهتمام بتحديد هوية الطبقة الوسطى اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا على المستوى الوطني.

٣– توفير ميزانية كافية لدعم البحث العلمي وإعداد التقارير الاحصائية المتعلقة بتتبع أوضاع الطبقة الوسطى .

المحور الثاني : آليات مكافحة الفقر

– مساعدة الناس كي يصبحوا أكثر قدرة على الاعتماد على أنفسهم وأكثر استقلالية، من خلال تبنى ثقافة العمل المبدع أو الخلاق التي تذلل العقبات أمام المواطنين وتزودهم بفرص التعليم والتدريب والدعم المالي والمشورة لمساعدتهم على الاعتماد على الذات والاستقلال الاقتصادي عن طريق العمل التعاوني والمشروعات الصغيرة القائمة على استثمار المهارات المتاحة.

– التدخل الحكومي في العمل على مستوى المجتمع المحلى من خلال توفير البيانات والإحصاءات عن الاهتمامات والطموحات الاجتماعية للمواطنين، والتخطيط الاجتماعي الشامل وتعبئة الموارد والتوصل لخطط فعالة ومتكاملة وإجراء التحسينات في الخدمات، وكذلك الحركات الاجتماعية التي تنادى بتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية ومناهضة الظلم وتغيير التشريعات والقوانين لتجنب التمييز ضد المعاقين أو توفير الخدمات وسبل الحماية لجماعات معينة.

– الوقاية من الفقر في المستقبل من خلال برامج تستخدم اتجاهاً وقائياً للتخفيف من الفقر، ويشمل ذلك برامج التغذية قبل وبعد الولادة والتعليم المبكر للأطفال وتطعيمهم والرعاية الصحية الدورية للوقاية من الإصابة بالأمراض وتعليم الوالدين أتباع الأساليب السليمة فى التنشئة الاجتماعية للأبناء، وهناك برامج أخرى تستهدف تقليل الآثار السلبية الناتجة عن الفقر عن طريق تدعيم المهارات الحياتية الاقتصادية Economic Survival Skills لتحسين نوعية حياة الفقراء من خلال استثمار ما لديهم من أموال بأسلوب أفضل وتشمل هذه المهارات إدارة المال Money Management وكيفية الحصول على المتطلبات الغذائية رخيصة الثمن وفحص المنتجات الاستهلاكية.

– تعديل قواعد النظام الرأسمالي من خلال إيجاد مزيد من الوظائف ذات العائد المرتفع وزيادة الحد الأدنى للأجور وتقديم إعانات مباشرة للفقراء، وإعانات لأغراض خاصة لهم مثل: التأمين الصحي للأطفال والإسكان الحكومي ورعاية الطفل وتأمين اجتماعي للمستحقين ورعاية طبية وضمان اجتماعي،

والتدخل في الأزمات وحماية العاملين من التمييز في سوق العمل والإغاثة من الكوارث في حالة عدم قيام عائل الأسرة بمسئولية النفقة على الأطفال.

المحور الثالث: آليات دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي

– تهيئة البيئة الملائمة لعمل منشآت هذا القطاع من خلال القيام بعملية إصلاح مؤسسي واتباع سياسة اقتصادية شاملة تراعى كافة الأبعاد التي تسمح بانتقال المنشآت غير الرسمية لتعمل تحت مظلة القطاع الرسمي، ويرتبط بذلك أيضاً إنشاء جهاز أو هيئة عامة تكون مسئولة عن تنمية هذا القطاع من حيث التخطيط والإشراف والرقابة والدعم تسمح لكافة المنشآت بتشغيل إمكاناتها الإنتاجية بصورة كاملة وفعالة تناسب احتياجات السوق .

– تبسيط الإجراءات الإدارية اللازمة لتحويل هذه المشروعات للصفة الرسمية وخفض تكلفتها حتى لا تفتقد هذه المشروعات لأهم سماتها وهى سهولة بدء النشاط بها مما يحد من قدرتها على خلق فرص العمل وتوليد الدخل لقطاعات عريضة من السكان.

– اتباع سياسة ضريبية تسهل وتخفف الأعباء عن تلك المنشآت عن طريق إعادة هيكلة فلسفة عملية المحاسبة الضريبية للمنشآت في هذا القطاع.

– توفير المناخ الملائم للعمالة في منشآت هذا القطاع من خلال توفير الحماية الاجتماعية والصحية والتأمينية للعاملين بهذا القطاع بأساليب مرنة تأخذ خصوصيته في الاعتبار.

– تسهيل عمليات الاقتراض بشروط ميسرة تناسب قدرات العاملين في هذا القطاع سواء من حيث فترات السداد أو أسعار الفائدة أو الضمانات اللازمة ، وتنمية الوعى المصرفي لدى أصحاب المشروعات للإقبال على الاقتراض من أسواق الائتمان الرسمية.

–وضع استراتيجية تسهل وصول منتجات القطاع غير الرسمي إلى الأسواق.

– الاهتمام بتوفير المعونة الفنية لأصحاب المشروعات بالقطاع غير الرسمي وإنشاء مراكز للتدريب المتخصص في هذا المجال .

المحور الرابع : آليات تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية

– وضع سياسة لدعم الفقراء والأسر المعيشية المعرضة للفقر والتي تدعم الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية.

– الاهتمام بالإصلاح الضريبي بما في ذلك الضرائب على الدخل الفردي وعلى إيرادات الشركات وضرائب الملكية والضرائب على السلع وغيرها عن طريق توخي الدقة في مسألة العدالة الضريبية بحيث تكون الضرائب أكثر إنصافاً للفقراء والمعرضين للفقر والطبقة الوسطى.

– النهوض بالسكن الاجتماعي والمتوسط من خلال الارتقاء بجودة الوحدات السكنية ودعم الفقراء ومحدودي الدخل بتدابير تحفيزية وقروض ومستويات ضريبية تمكنهم من الحصول على هذه الوحدات.

– توسيع مظلة التأمين الصحي بحيث تشمل الفئات الفقيرة والمعرضة للفقر والطبقة الوسطى مع الارتقاء بجودة الخدمات الصحية ومراعاة العدالة في توزيع الخدمات الصحية بالمناطق الريفية والحضرية.

– توفير نظام للمعاشات بمختلف أشكالها بحيث يراعي الفئات المختلفة للمواطنين بما يكفل لهم حياة كريمة من خلال حد أدنى من الدخل يفي بمتطلبات المعيشة ويتناسب مع الارتفاع في معدلات التضخم.

– وضع نظام رقابي على أسعار السلع والخدمات يوازن بين طبيعة النظام الاقتصادي السائد في الدولة وضبط الأسواق للتحكم في الارتفاع غير المبرر في أسعار السلع بما يضر بمصالح الطبقات الفقيرة والوسطى.

– وضع نظام ملائم لاستثمار أموال الزكاة والصدقات في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية للفقراء والفئات الدنيا من الطبقة الوسطى بحيث يساعد هذا النظام على الاستخدام الأمثل لهذه الموارد والحد من التكرار والازدواجية في تقديم الخدمات وتحقيق التكامل في الخدمات ومراعاة أولويات الاحتياجات .

المحور الخامس: آليات التنمية الاقتصادية

– خلق فرص عمل وخفض مستويات الفقر من خلال توفير حوافز تشجيع الاستثمار وتطوير السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف للعملة المحلية بحيث لا تستهدف فقط هذه السياسات مواجهة التضخم بل تتجه نحو تحسين مستوى معيشة المواطنين .

– توفير ضمانات التوزيع العادل لمعدلات النمو بما يساعد على خفض مستويات الفقر ومواجهة الأزمات والصدمات.

– تطوير سياسات الاقتصاد الكلي التي تحقق قيمة مضافة في قطاعات السلع والخدمات وتزيد من فرص العمل للطبقة الوسطى ومن ثم تسرع من معدلات التنمية

– ينبغي على الحكومة وضع التدابير التي تحقق العدالة في توزيع الدخل وتقليل الفوارق غير المبررة في بعض شرائح الدخل.

– الاهتمام بالعاملين في الدولة وتوفير معايير موضوعية للحراك الصاعد في ضوء الكفاءة والجدارة والتميز بعيدا عن الوساطة والمحسوبية.

– الاستفادة من التجارب الناجحة لعديد من الدول في مجال التحول الاقتصادي، والتي حققت نمواً واستقراراً اجتماعياً، عن طريق خلق فرص عمل، والاستثمار في رأس المال البشري .

– دعم وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من خلال توفير مناخ اقتصادي وبيئة ممكنة لهذه المشروعات عن طريق توفير المساعدة التمويلية والفنية والتسويقية لهذه المشروعات لضمان نجاحها وزيادة مردودها الاجتماعي والاقتصادي.

المحور السادس: آليات التنمية الثقافية

– ترسيخ مفهوم التثقيف الذاتي وتوفير كافة الوسائل اللازمة لتحقيقه، وتهيئة البيئة والمناخ الفكري والفني ونشر الوعي الثقافي بين الفئات العامة، وبناء مواطن واع ومثقف قادر على مواجهة كافة التيارات والمعوقات التي يمكن أن تعترضه.

– تنقية الثقافة المحلية من البدع والعادات السلبية المؤدية للتخلف والمحافظة على الهوية الثقافية بما تحتويه من قيم وتقاليد ومعتقدات وأخلاقيات تحافظ على الاستقرار الاجتماعي وتوفر المناخ الملائم للنمو والتنمية المستدامة .

– مواجهة التيارات الفكرية المتطرفة التي تعرقل حركة الثقافة والفن والابداع وتمنع التفاعل البناء مع الثقافات والحضارات الانسانية .

– نشر الوعي الديني الصحيح الذي يواجه كافة مظاهر التطرف الفكري، ويحض على القيم السمحة التي تحافظ على وحدة المجتمع والتماسك الاجتماعي كالتسامح وقبول الآخر والتعاون والتطوع واتقان العمل وعدم الاسراف وغيرها من القيم الاخلاقية المدعمة لحركة التغيير والتنمية.

– الاهتمام بتنمية المواهب العلمية الشابة وتشجيعها وتوفير عوامل ومقومات نموها وتعميق قيم الولاء والانتماء للهوية والثقافة المصرية بين الشباب.

– دعم وتنمية قيم وسمات الطبقة الوسطى كالطموح والصبر والادخار للمستقبل والاستثمار في الأنشطة الانتاجية والاستعداد للعمل الجاد وغيرها من القيم التي تحقق النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

– العمل على محو الأمية الأبجدية والتكنولوجية والثقافية التي تقف عقبة أمام خطة التنمية الثقافية.

– تنمية الكوادر الثقافية التي يمكنها تنفيذ برامج التنمية الثقافية والمؤمنة بحق الشعب في المعرفة والثقافة المستنيرة والتي تعمل على نشر الوعي الفكري والثقافي والسياسي بين جموع المواطنين.

المحور السابع: آليات دعم المشاركة الاجتماعية والسياسية

– توعية المواطنين بأهمية المشاركة السياسية من خلال تنمية الاتجاهات نحو الاهتمام بالسياسة وبالشأن السياسي والتصويت في الانتخابات الوطنية.

– حماية حرية التعبير وتمكين الأشخاص من الإدلاء بآرائهم بشأن القضايا السياسية التي تؤثر على حياتهم

– تدريب الشباب والنساء على ممارسة العمل السياسي وإعدادهم للمشاركة في انتخابات المجالس المحلية والتشريعية.

– دعم مشاركة الشباب والمرأة في أنشطة الأحزاب السياسية باعتبارها الإطار الأكثر أهمية والأكثر ملاءمة لتحقيق هذه المشاركة.

– تنمية مشاركة المواطنين في المنظمات التطوعية العاملة في المجالات المختلفة للرعاية الاجتماعية لتنمية القيم الديمقراطية تعلما وسلوكا، والمساهمة في مساندة الحكومة في مواجهة المشكلات المجتمعية وتوفير الاحتياجات الأساسية للفئات الأولى بالرعاية والفئات المعرضة للخطر والفئات الخاصة لتخفيف الأعباء الملقاة على كاهل الحكومة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

– توفير مناخ ملائم لعمل المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الانسان لمعاونة الدولة في مجال البحث والمراقبة والرصد لانتهاكات حقوق الانسان في اطار منظومة قيمية تقوم على الشفافية والمصداقية وتراعي القوانين الوضعية والمواثيق الدولية لحقوق الانسان.

– تفعيل دور النقابات العمالية والمهنية سواء دورها الخدمي أو الدفاعي لتمثيل وحماية مصالح وحقوق الفئات العريضة من المواطنين في القطاعات الوظيفية والمهنية المختلفة، وتوفير النظم والسياسات التي تكفل لهذه الفئات ضمانات الحياة الكريمة ومواجهة الأزمات بما يحقق الاستقرار المجتمعي.

المحور الثامن : آليات تطوير التعليم وتنمية رأس المال البشري

– التوسع في إنشاء المدارس سنويًا؛ نظرًا لارتفاع معدل الإنجاب وتزايد المواليد سنويًا.

– التوسع في إنشاء الجامعات الحكومية والتكنولوجية والأهلية والدولية من أجل تقليل التكدس والكثافة الطلابية بالجامعات وأثر ذلك على جودة العملية التعليمية.

– العمل على الحد من التسرب من التعليم قبل الجامعي خاصة بين طلاب الأسر الفقيرة.

– توفير الموارد والمقومات التي تحقق العدالة وتكافؤ الفرص كما وكيفا في التعليم وفقا للنوع وبين المناطق الجغرافية المختلفة في الريف والحضر

– استمرار جهود التطوير الحالية في المناهج وطرق التدريس والجودة والتحول الرقمي.

– تطوير البرامج التعليمية بالمؤسسات التعليمية بحيث تقوم فلسفتها على تنمية قدرة الطالب على التفكير والابداع والابتكار بدلا من تلقين وحفظ المعارف والمعلومات، لتنمية شخصية الطالب بحيث يكون مواطنا منتجا في مجتمعه وقادر على المشاركة في مجالات التنمية .

– تزويد المؤسسات التعليمية بمقومات البنية الأساسية التكنولوجية للتحول الرقمي لتوفير المعارف والمصادر التعليمية بطريقة رقمية ميسرة للطلاب وتقوية شبكة الانترنت في المناطق الجغرافية المختلفة.

– الاهتمام بتدريب الطلاب والمعلمين وأعضاء هيئة التدريس على استخدام الوسائل والبرامج الالكترونية الحديثة في البحث العلمي والتعليم وإدارة الخدمات الطلابية.

– الربط بين التعليم ومتطلبات سوق العمل من خلال ربط المناهج باحتياجات سوق العمل من المهارات والتخصصات المختلفة لمد السوق بالقوى العاملة المؤهلة بما يسهم في الحد من بطالة الخريجين وزيادة الأجور وتحقيق الحراك الاجتماعي.

– التغلب على تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية التي حملت الأسر أعباء مالية كبيرة وأسهمت في تغيب الطلاب والمدرسين عن المدرسة، وقلصت دور المدرسة كمؤسسة تربوية وتعليمية وتأثير ذلك على نمو الشخصية المتكاملة للطالب.

– توفير أساليب مبتكرة لتدعيم الشراكة المجتمعية مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتنويع موارد تمويل التعليم.

– الاعتماد في تقييم الطلاب على قياس مستوى الابداع والابتكار أكثر من مجرد حفظ المعلومات واسترجاعها.

– تفعيل دور الاعلام في تنمية الوعي بأهمية التعليم والتعلم من خلال الاهتمام بإقامة المسابقات الثقافية والعلمية وتحفيز الطلاب على المشاركة عن طريق الحوافز المادية والأدبية .

– الاهتمام بالتعليم الفني وربط سياسة التعليم الفني بمتطلبات سوق العمل وتنمية الوعي الاجتماعي بأهمية هذا النوع من التعليم وتوفير الحوافز المشجعة على الالتحاق به.

– توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات الحيوية لبناء رأس المال البشري فى التعليم والصحة وغيرها.

– توفير التمويل اللازم للاستثمار في تنمية ورفع قدرات الأفراد من خلال البرامج التدريبية المختلفة مما يسهم في إحداث التنمية البشرية.

– الشراكة بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في إعداد وتأهيل وبناء قدرات الموارد البشرية في القطاعات المختلفة الانتاجية والخدمية والخيرية .

المحور التاسع: آليات تعزيز البنية التحتية الرقمية

– إدماج التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية، لربط المناهج الدراسية بمتطلبات سوق العمل.

– استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في تطوير العملية التعليمية من خلال تنمية وعى أعضاء المدرسين وأعضاء هيئة التدريس بأهمية استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة فى برامج التعليم وتدريبهم على استخدام هذه الوسائل وتيسير حصولهم عليها .

– توعية الطلاب وأولياء أمورهم بأهمية استخدام الوسائل الإلكترونية فى العملية التعليمية وتدريب الطلاب وتنمية مهاراتهم في استخدام هذه الوسائل ومساعدتهم على الوصول للوسائل الإلكترونية الحديثة وتطبيقاتها .

– استخدام تكنولوجيا المعلومات في المدارس والجامعات، وتدريب العاملين على استخدام هذه النظم الحديثة وربط المدارس والكليات والمعاهد بشبكة المعلومات الدولية.

– تنمية وعى الممارسين في المنظمات المختلفة للرعاية الاجتماعية الحكومية والأهلية بأهمية استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة وتطبيقاتها في برامج العمل الاجتماعي وتدريبهم عليها.

– ربط منظمات الرعاية الاجتماعية الحكومية والأهلية بشبكة المعلومات الدولية وإنشاء مواقع الكترونية للمؤسسات على شبكة الانترنت.

– تنمية وعى المستفيدين من الخدمات بأهمية استخدام الأساليب الإلكترونية الحديثة فى الوصول للمعلومات، والتعرف على الخدمات المتاحة والمشاركة فى اتخاذ القرارات المتعلقة بمشكلاتهم والقضايا المجتمعية.

– تعزيز الاتجاه نحو تقديم الخدمات الحكومية عبر الوسائل الالكترونية ويشمل ذلك مراكز الخدمات الالكترونية ونظم البطاقات الذكية وعرض البيانات والمعلومات الحكومية على الانترنت مما يزيد من قدرة الحكومة على الاستجابة الكترونيا للمواطنين.

– تعزيز الديمقراطية الرقمية من خلال استخدام الانترنت في تنمية المشاركة الشعبية من خلال الاجتماعات والمنتديات عبر المجتمعات الافتراضية ، وكذلك سوف تساعد الأساليب الالكترونية في تيسير الانتخابات الالكترونية في المستقبل.

مراجع البحث

المراجع العربية:

العربي، هاني(٢٠١٨). التحولات الاقتصادية وتأثيراتها على الطبقة الوسطى الحضرية خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠١٨ : دراسة حالة على شرائح من العاملين بالجهاز الحكومي بمدينة المنيا ، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية ،ع ٢٤، جامعة قناة السويس. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1087994

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(٢٠١٤)، الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير، بيروت ، الأمم المتحدة.

الهاشمي ،سعيد(٢٠٢٠). عُمان :عن مسألة الطبقة، وفي مُساءَلة الوسطى، مجلة المستقبل العربي، العدد495 ،عمان.

بالطيب، محمد(٢٠١٨). من الولادة إلى التآكل : قصة عمر قصير للطبقة الوسطى في مصر ، في المرصد (نشرة أسبوعية خاصة من بوابة إفريقيا الإخبارية)، الطبقة الوسطى في دول الربيع العربي، العدد ٢٤.

بدوي، أحمد(٢٠١٣). تحولات الطبقة الوسطي في الوطن العربي.المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية مج ٣٦ , ع٤١٥. مسترجع من http://www.mandumah.search.com/Record/467435

بلقاسم، زايري(٢٠٢٠). هل للطبقة الوسطى مستقبل في اقتصاد عالمي جديد، مجلد التفاهم، المجلد ١٨، العدد ٧٠ ، الجزائر.

حلمي، أحمد(٢٠١٩). الطبقة المتوسطة ودورها فى التنمية، الأهرام، الأحد 28 من صفر ١٤٤١ هـ ٢٧ أكتوبر ٢٠١٩ السنة ١٤٤ العدد ٤٨٥٣٧ https://gate.ahram.org.eg/daily/News/734392.aspx

عدلي، هويدا (٢٠١٧). الطبقة الوسطى فى مصر، .تحولات وتحديات، مجلة الديمقراطية، مج ١٧ ،ع ٦ ، مؤسسة الأهرام .

مفتاح حسين(٢٠١٨). الطبقة الوسطى في ليبيا: كيف ظهرت ولماذا تآكلت؟، في المرصد (نشرة أسبوعية خاصة من بوابة إفريقيا الإخبارية)، الطبقة الوسطى في دول الربيع العربي، العدد ٢٤.

المراجع الأجنبية:

Abu-Ismail K & Sarangi N(2015). Working Paper, Rethinking the measurement of the middle class: Evidence from Egypt, World Institute for Development Economics Research.

Amoranto G et al(2010), Who are the Middle Class and What Values do They Hold?, Evidence from the World Values Survey, Asian Development Bank.

Arbouch M & Dadush U(2019). Measuring the Middle Class in the World and in Morocco, Policy Center for the New South.

Birdsall N(2015). Does the Rise of the Middle Class Lock in Good Government in the Developing World?, center of global development.

Birdsall N(2010). The (Indispensable) Middle Class in Developing Countries; or, The Rich and the Rest, Not the Poor and the Rest, Center for Global Development.

Boushey H & Adam S(2012). The American Middle Class, Income Inequality, and the Strength of Our in Economics , Center for American Progress.

Bradley L. Hardy& Dave E(2020). Marcotte, Education and the Dynamics of Middle-Class Status, Economic Studies at Brookings.

David L(1998). The Wealth and Poverty of Nations, Norton ,New York.

Easterly W(2001). The Middle Class Consensus and Economic Development, World Bank.

Graziano P(2020) . The Middle Class and Social Cohesion, report prepared at the request of the Secretariat of the European Social Charter and the European Social Cohesion Platform (PECS).

IDDRI(2016). Status and aspirations of the middle class: opportunities and challenges for sustainable development,paris.

JEFFREY B. WENGER AND MELANIE A. ZABER(2021). Who Is Middle Class?, perspective , expert insight on A timely policy issue.

Kapur D, et al(2018). , The Importance of Being Middle Class in India,chapter published in The New Middle Class in India and Brazil,a cademic Foundation.

Lawson V et al(2010). The Poverty Politics of the Middle Classes, Commentary on an article in "Bistandsaktuelt", No. 4, May 2010, https://www.crop.org/Other-Resources/Press-Articles/The-Poverty-Politics-of-the-Middle-Classes-.aspx.

Leandro A(2022), United States: Challenges Faced by the Middle Class, ECD Economics Department,**https://oecdecoscope.blog/2022/10/12/united-/states-challenges-faced-by-the-middle-class.**

Lentz C (2016), African middle classes: lessons from transnational studies and a research agenda,in Henning Melber, The rise of Africa's middle class Myths, realities and critical engagements, Zed Books,London.

Luckham R(2005). The middle classes and their role in national development, CDD/ODI Policy Brief No. 3, November 2005.

Madland D & Bunker N(2011),The Middle Class Is Key to a Better-Educated Nation: A Stronger Middle Class Is Associated with Better Educational Outcomes, Center for American Progress Action Fund.

Melkumyan Y(2012), THE PROBLEM OF MIDDLE CLASS CONSTRUCTION IN THE MODERN ARMENIAN SOCIETY, aper presented at the International conference on "Social Construction of Reality: Chances and Risks for Human Communications", Yerevan State University, Faculty of Sociology,Yerevan, September 25-27, Armenia.

Melnychuk D& Mohelnytska L(2021). Human Capital and the Middle Class in the XXI Century: Characteristics and Role in Achieving Economic Steadiness, Social Security and Political Stability, Atlantis Press B.V, Advances in Economics, Business and Management Research, volume 170.

Mubila M & Safouane Ben Aissa M(2011). Dynamics of the Middle of the Pyramid Middle Class in Africa,AFDB Chief Economist Complex.

Muller C, et al(2017) , Latent-Social Classes: Disappearance of the Egyptian's Upper Middle Class and the Political Transition, June 6.

Otar E(2014)., Education as recourse of middle class mobility in Kazakhstan, Procedia - Social and Behavioral Sciences,ELSEVIER.

Ponzin A(2020). Educating the new Chinese middle-class youth: the role of quality education on ideas of class and status, The Journal of Chinese Sociology,https://doi.org/10.1186/s40711-019-0113-1.

Pressman S(2006), The Decline of the Middle Class: An International Perspective, Luxembourg Income Study, Working Paper No. 280.

Raj M. & Kharas H(2017). IS A GROWING MIDDLE CLASS GOOD FOR THE POOR? .SOCIAL POLICY IN A TIME OF GLOBALIZATION, GLOBAL ECONOMY AND DEVELOPMENT PROGRAM.

Ramon .J et al(2018), Profile and Determinants of the Middle-Income Class in the Philippines, RESEARCH INFORMATION DEPARTMENT, Philippine Institute for Development Studies.

Rashdan R(2014), Middle Class and Pro-Poor Growth in Egypt: The Missing Connection, Topics in Middle E astern and African Economies , Vol. 16, No. 1, May .

Ricci, C. (2020) How to measure the middle class: approaches from economics, in DAStU Working Paper Series, n. 04/2020 (LPS.11.

Roman O, AN EMERGING BUT VULNERABLE MIDDLE CLASS: A DESCRIPTION OF TRENDS IN ASIA AND THE PACIFIC, Asia-Pacific Sustainable Development Journal, Vol. 27, No. 1.

SpacwyJ(2019). 28 Characteristics of the MiddleClass, ,https://simplicable.com/new/middle-class.

THE World Bank(2016), THE SQUEEZED MIDDLE CLASS IN OECD AND EMERGING COUNTRIES: MYTH AND REALITY, OECD Headquarters, Paris, 1 December.
Weir M, The American Middle Class and The Politics of Education, University of California, Berkeley.
Wietzke B and Sumner A(2014)., The Political and Social Implications of the 'New Middle Classes' in Developing Countries: A Literature Review and Avenues for Future Research.
Wietzke B and Sumner A(2014), The Political and Social Implications of the 'New Middle Classes' in Developing Countries: A Literature Review and Avenues for Future Research.
ZainAlabidin N(2019). Effect of middle class decline on cultural and value framework, Egyptian institute for studies.

قائمة البحوث المستخدمة في دراسة تحليل المضمون

البحوث العربية:

البغدادي، مروة فتحي(٢٠١٨). .السياسات الاقتصادية واضمحلال الطبقة الوسطى في مصر.مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع ٦٦ ، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مسترجع من http://:search.mandumah.com/Record/977823

الضبع ،عبد الرؤوف(٢٠٠٤). البناء الطبقي بين النمو والتآكل ، مجلة الديمقراطية السنة الرابعة ، العدد ١٦ ،اكتوبر.

السيد، سمية متولي(٢٠١٧). مدخل لتحليل الطبقة الوسطى في مصر.مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، مج ١٧ , ع ٦٧ ، ٢٠١٧ . مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/826797

العربي، هاني توفيق(٢٠١٨). التحولات الاقتصادية وتأثيراتها على الطبقة الوسطى الحضرية خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠١٨ : دراسة حالة على شرائح من العاملين بالجهاز الحكومي بمدينة المنيا ، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية ،ع ٢٤ ، جامعة قناة السويس. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1087994

بالطيب، محمد(٢٠١٨). من الولادة إلى التآكل : قصة عمر قصير للطبقة الوسطى في مصر ، في المرصد (نشرة أسبوعية خاصة من بوابة إفريقيا الإخبارية)، الطبقة الوسطى في دول الربيع العربي، العدد ٢٤.

بدوي، أحمد موسي(٢٠١٣). تحولات الطبقة الوسطي في الوطن العربي.المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية مج ٣٦ , ع٤١٥ ، مسترجع من http://:search.mandumah.com/Record/467435

حسن، أحمد(٢٠١٧). الطبقة الوسطى المصرية :ذعر المكانة واحتمالات الهبوط، آفاق المستقبل ، سياسية المركز العربي للبحوث والدراسات، ع ٣٠.

حسن، مشيرة محمد(٢٠١٢). التحليل السوسيوتاريخي لوضع الطبقة الوسطى في المجتمع المصري، المجلة العلمية لكلية الآداب، ع ٢ ، كلية الآداب، جامعة دمياط، http://search.mandumah.com/Record/475416

حسن ، مزن(٢٠٠٣). إشكالية النوع الاجتماعي والطبقة الوسطى، مجلة الديمقراطية، مج٤، ع١٦، مؤسسة الأهرام، مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/333976

رزق، يونان لبيب(٢٠٠٣). تأميم الطبقة الوسطى وسقوط العصر الليبرالي، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام ، مج ٤ ,ع ١٦ .

زايد، أحمد (٢٠١٥). الدور الثوري للطبقة الوسطى المصرية :التاريخ وآفاق المستقبل.مجلة الديمقراطية، مج١٥ , ع٥٩، مؤسسة الأهرام،. ،مسترجع من http://:search.mandumah.com/Record/675693

شاهين ، يارا (٢٠١٨). دراما الطبقة الوسطى :عودة أم تطور؟، مجلة الديمقراطية، مج ١٨ ، ع ٧، مؤسسة الأهرام، http://search.mandumah.com/Record/883229

عبد الحافظ ،ياسر(٢٠١٦). ، دور التربية في المحافظة على الطبقة الوسطى في المجتمع المصري، كلية التربية، جامعة قناة السويس،

عبدالله، ثناء فؤاد(٢٠٠٠). .أزمة الطبقة الوسطي فى مصر.المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، مج ٢٣ , ع ٢٦٠ ، . مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/716271

عبد المنعم، محمد(٢٠٠٧). مستقبل تحولات أنساق القيم في ظل العولمة: دراسة لبعض الجماعات البازغة من الطبقة الوسطى المصرية، المجلة الاجتماعية القومية، مج٤٤ ، ع٢ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية،. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1041939

عدلي، هويدا (٢٠١٧). الطبقة الوسطى في مصر :تحولات وتحديات.مجلة الديمقراطية، مج١٧ ع ٦٦، مؤسسة الأهرام ، مسترجع من
http://search.mandumah.com/Record/802640

علام، دعاء حسين (٢٠٠٣) في أدبيات الطبقة الوسطى، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، مج ٤ ,ع ١٦.

قنديل ، أماني(٢٠٢٠). الطبقة المتوسطة في مصر ٢٠٢٠: النقابات المهنية وعالم الثمانية ملايين.

لويس ، شادي(٢٠١٨). الطبقة الوسطى في صراعاتها مع ذاتها، مجلة الديمقراطية، مج١٨ ، ع ٧٠، مؤسسة الأهرام،
http://search.mandumah.com/Record/883218

محمد ، إحسان(٢٠١٢). العولمة وفرص العمل لدى الطبقة الوسطى: دراسة ميدانية، كلية الآداب ،جامعة الاسكندرية.

مرتضى، مصطفي(٢٠٠٣). تحولات الطبقة الوسطى في المجتمع المصري: رؤية سوسيولوجية، حوليات آداب عين شمس، مج ٣١ ، كلية الآداب جامعة عين شمس،. مسترجع من
http://search.mandumah.com/Record/140380

مصطفي، يسري (٢٠٠٣) .البكاء على الطبقة الوسطى.مجلة الديمقراطية، مج ٤ ,ع ١٦ ، مؤسسة الأهرام ، ،مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/333981

البحوث الأجنبية :

Abu-Ismail K & Sarangi N(2015), Working Paper, Rethinking the measurement of the middle class: Evidence from Egypt, World Institute for Development Economics Research,.

Al Sherbini .R(2016). Economic slump pinches Egypt's middle class Badly, Publication info: Gulf News ; Dubai [Dubai]. 22 Oct .

Al-Mokadem,M(2020). The matrimonial culture in Cairo's upper middle class: Capital, collective and consumption, In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arts in Sociology-Anthropology,The American University in Cairo.

CLARK J(2004). SOCIAL MOVEMENT THEORY AND PATRON-CLIENTELISM Islamic Social Institutions and the Middle Class in Egypt, Jordan, and Yemen, COMPARATIVE POLITICAL STUDIES, Vol. 37 No. 8, October .

DOI: 10.1177/0010414004267982

Hatem, M(1988). ,Egypt's Middle Class in Crisis: The Sexual Division of Labor The Middle East Journal; 42, 3; ProQuest One Business.

Keith . G(2018). Counter-Revolution and Egypt’s Lower Middle Class, A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Anthropology, University of Arkansas.

KHALDOUN J(2022).The Slippery Slope of the Egyptian Middle Class, RESEARCH PAPER, CENTRE FOR GLOBAL AFFAIRS.

Muller. C, et al(2017). Latent-Social Classes: Disappearance of the Egyptian's Upper Middle Class and the Political Transition , June 6.

Pettit. H(2020). Uncomfortable ethnography: Navigating friendship and ‘cruel hope’ with Egypt’s disconnected middle-class, Emotion, Space and Society. 36. journal homepage: www.elsevier.com/locate/emospa

Rashdan, A. M.I(2021). The Puzzle of Middle Class and Growth in Egypt (1990-2008), ***Scientific Journal for Financial and Commercial Studies and Research***, Faculty of Commerce, Damietta University, 2(2)1,2021

Website: https://cfdj.journals.ekb.eg/

Rashdan. R(2014). Middle Class and Pro-Poor Growth in Egypt:
The Missing Connection, Topics in Middle E astern and African Economies, Vol. 16, No. 1, May.

Waleed R(2019). "Middle-Class Culture in Cairo Under Ottoman Rule – Perceptions of Power and Knowledge." (2019) Rice University: https://hdl.handle.net/1911/107620

Xiaoqi DAI (2012) Political Changes and the Middle Class in Egypt, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia), 6:2, 62-83, DOI: 10.1080/19370679.2012.12023203.